The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Arts
Department of Geography

الجامعـــــــة الإســـــــلاميـة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــــــــــــــة الآداب
قســـــــــم الجـغـرافـيـــــــــا

الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة
"دراسة في جغرافية الجريمة"

Crimes Committed crimes against public confidence in Gaza Governorates "A study in crime Geography "

إِعدَادُ البَاحِثِ
محمود إبراهيم أبوسيف

إِشرَافُ
الدُكتُور/ أَشْرَفْ حَسَنْ شَقَّفَــةَ

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي قسم الجغرافيا بِكُليةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أكتوبر/٢٠١٦م - محرم/١٤٣٨هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة
"دراسة في جغرافية الجريمة"

Crimes Committed crimes against public confidence in Gaza Governorates "A study in crime Geography "

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمود إبراهيم أبو سيف	اسم الطالب:
Signature:	محمود إبراهيم أبو سيف	التوقيع:
Date:	٢٠١٧/١/١٥م	التاريخ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية غزة
The Islamic University of Gaza

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/01/15م Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **محمود ابراهيم محمود ابوسيف** لنيل درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/** قسم **الجغرافيا** وموضوعها:

الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ـ دراسة في جغرافية الجريمة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 17 ربيع الثاني 1438هـ، الموافق 2017/01/15م الساعة الثانية عشر ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. أشرف حسن شقفة	مشرفاً و رئيساً	.....
د. رائد أحمد صالحة	مناقشاً داخلياً	.....
د. ابراهيم محمود حبيب	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في **كلية *الآداب*/**قسم **الجغرافيا**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الدراسة

هدف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة والتعرف على التوزيع المكاني لها والكشف عن أكثر الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة انتشاراً بالإضافة للوقوف على الخصائص الديمغرافية، والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والآثار المترتبة عليها.

منهج وأداة الدراسة: ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على سجلات البحث الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التخطيط وقام الباحث بتصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة البالغ عددهم خمسة وثمانين نزيلاً في كافة مراكز التأهيل والإصلاح ونظارات مراكز شرطة محافظات غزة للتعرف على الخصائص الأولية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

تقسيم الدراسة: قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، تضمن الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، بينما تضمن الفصل الثاني دراسة الأبعاد الجغرافية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها، وتناول الفصل الثالث دراسة الخصائص الأولية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، واحتوى الفصل الرابع على العوامل والآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة.

نتائج الدراسة: وقد أظهرت الدراسة أن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة في تزايد مستمر، وأن المشكلة الحقيقية تتمثل في الأوضاع الاقتصادية السيئة حيث أن (٥٤%) من أفراد عينة الدراسة ارتكبوا جرائمهم نتيجة لتلك الأوضاع.

توصيات الدراسة: وأوصت الدراسة أن هناك الكثير من الأسر لا يوجد معيل لهم لذلك نوصي بضرورة تدخل الحكومة للإنفاق عليهم قبل فوات الأوان وارتكاب الجرائم لسد حاجاتهم، و ضرورة إنشاء مراكز شرطة في الأطراف، العمل على اكتشاف الجرائم قبل وقوعها بما يعرف بالإجراء الوقائي والذي لا يأتي إلا من خلال الانتشار المستمر لرجال الشرطة بالليل والنهار.

Abstract in English

Study Aim: This study aimed at shedding light on the magnitude of the crimes committed against the public trust in the Gaza governorates, identifying their spatial distribution and revealing the most widely-spread public trust crimes in the Gaza governorates. Furthermore, the study aimed to determine the demographic, economic and social characteristics of the perpetrators of such crimes and their implications.

Study Methodology and Tools: To achieve the aims of the study, the researcher relied on criminal investigation records issued by the Palestinian Ministry of Interior, the Palestinian Central Bureau of Statistics, and the Ministry of Planning. The researcher designed a questionnaire which was distributed to the study sample that consisted of eighty-five inmates in all the reform and rehabilitation centers and police stations' detention centers in Gaza governorates to identify the basic, social, economic and psychological characteristics of the perpetrators of crimes against the public trust.

Study Chapters: The study was divided into four chapters, the first of which included the study theoretical framework, while the second examined the geographical dimensions of crimes against the public trust in the Gaza governorates and the factors influencing them. The third chapter tackled the basic, social, economic and psychological characteristics of the perpetrators of crimes against public trust, whereas the fourth chapter comprised the social, economic and religious factors and consequences of crimes against public trust in the Gaza governorates.

Study Results: The study revealed that crimes against public trust continue to increase in Gaza governorates, and that the real problem manifests itself in the ruthless economic conditions as (٥٤٪) of the study sample committed their crimes as a result of these conditions.

Study Recommendation: The study recommended the establishment of police stations in the outskirts of the cities and towns, working on updating the crime statistics and developing the crime laboratory. The study also recommended the inclusion of the crime geography course in police and security academies.

الإهداء

إلى من أدين لها بكل فضل ذات القلب الطاهر والعطاء المستمر منبع الحب والحنان.

" **أمي الحنونة** "

إلى من ضحى من أجلى وعلمني أن إنجاز الأعمال لا يتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار.

أبي الغالي "

أطـال الله فـي عمريهما وألبسهمـا ثـوب الصحـة والعافيـة.

إلى أختي الغالية ومهجة قلبي, من ساندتني وسهرت الليالي

" **إيمان**".

إلى قرة عيني زوجتي الكريمة من تحملت الصعاب

" **أم إبراهيم** ".

إلى نور عيوني أبنائي.

إلى الأسرى في السجون فك الله أسرهم.

إلـى كـل مـن أضـاء بعـلـمـه عقـل غيـره.

الباحث

محمود ابراهيم أبو سيف

الشكر والتقدير

قال تعالى" **[وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ]** {إبراهيم:٧}.

الحمد الله وحده والشكر والثناء له من قبل ومن بعد على أن وفقني وهداني سبلَ الرشاد لإتمام هذه الدراسة.

يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة الدكتور/ أشرف حسن محمد شقفة أستاذ الجغرافية البشرية المساعد بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة الذي أشرف على هذه الدراسة منذ أن كانت فكرة إلى أن أصبحت واقعاً، وما بذله من جهد كبير ومتابعة مستمرة حتى أراد الله لهده الدراسة التمام.

وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: رائد أحمد صالحة حفظه الله.

والدكتور: إبراهيم محمود حبيب حفظه الله.

لتقديمهما النصح والإرشاد التي ساعدت على خروج الدراسة في أحسن صورة.

كما أشكر قيادة الشرطة الفلسطينية في محافظات غزة، وتحديداً وحدة التخطيط والتطوير وأخص بالذكر الرائد/ صلاح أمين مطر، والنقيب/ جميل محمد الزعانين. لتعاونهم من أجل الحصول على بيانات من السجلات الجنائية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ/ أيمن أحمد مبارك الذي ساعدني أثناء فترة الدراسة

والشكر موصول لكل من ساعد وساند لإنجاز هذه الدراسة فجزاه الله عنا كل خير وسداد.

الباحث

محمود إبراهيم أبوسيف

فهرس المحتويات

إقـــرار .....أ

نتيجة الحكم .....ب

ملخص الدراسة .....ت

Abstract in English .....ث

الإهداء .....ج

الشكر والتقدير .....ح

فهرس المحتويات .....خ

فهرس الجداول.....ر

فهرس الأشكال.....س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١

المقدمة: ٢

أولاً: تساؤلات الدراسة:.....٢

ثانياً: منطقة الدراسة:.....٣

ثالثاً: الحد الزماني ٥

رابعاً: فرضيات الدراسة:.....٥

خامساً: أهداف الدراسة: ٥

سادساً: أهمية الدراسة: .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

سابعاً: أسباب ومبررات اختيار الموضوع:.....٦

ثامناً: الدراسات السابقة:.....٦

تاسعاً: منهجية الدراسة: ١٣

عاشراً– مصادر الدراسة:.....١٤

الفصل الثاني الإطار النظري ١٦
أولاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة: ١٦
ثانياً: تعريف جغرافية الجريمة:..... ١٩
ثالثاً: أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة: ٢٠
رابعاً: أركان الجريمة: ٢٨
خامساً: تقسيم الجرائم حسب جسامتها بالقانون الفلسطيني: ٣١
سادسا: تصنيف الجرائم في الإسلام:..... ٣٢
سابعاً: التطور التاريخي لجغرافية الجريمة: ٣٤
ثامناً: المستويات الإحصائية لقياس حجم الظاهرة الإجرامية: ٣٦
تاسعاً: العوامل المؤثرة في الظاهرة الإجرامية:..... ٣٧
الفصل الثالث الأبعاد الجغرافية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها ٤٤
أولاً: الأبعاد المكانية والزمنية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة: ٤٤
ثانياً : العوامل الجغرافية المؤثرة في الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة: ٧١
الفصل الرابع الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ٨٦
أولاً: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها: ٨٦
ثانياً: المعلومات الشخصية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:..... ٨٩
ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم المرتكبة ضد الثقة العامة: ٩٣
رابعاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:..... ٩٥
خامساً: الخصائص النفسية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة؟ ١٠٤
سادساً: بيانات خاصة بمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة: ١٠٦
الفصل الخامس العوامل والآثار المترتبة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة..... ١٢٠
أولاً: العوامل المؤثرة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على الفرد والمجتمع:: ١٢٠
ثانياً: الآثار المترتبة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على الفرد والمجتمع:..... ١٢٦
عرض وتحليل النتائج لدراسة الميدانية وفقاً لاستجابات أفراد العينة اتجاه مكونات فرضيات البحث:..... ١٣٠
الخاتمة ١٤٢

أولاً: النتائج: ١٤٢
ثانياً: التوصيات: ١٤٤
المصادر والمراجع ١٤٨
أولاً– المراجع العربية: ١٤٨
ثانياً– المراجع الأجنبية: ١٥٨
ملاحق الدراسة..... ١٥٩

فهرس الجداول

جدول (٣.١): عدد الجرائم العامة والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ٢٠٠٠-٢٠١٥م... ٤٦

جدول (٣.٢): انواع الجرائم الرئيسة وتوزيعها الجغرافي على محافظات غزة لعام ٢٠١٤-٢٠١٥م..... ٥٠

جدول (٣.٣): أعداد أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م ٥٥

جدول (٣.٤): معدل الجريمة لكل ١٠٠٠٠٠نسمة والتغير في المحافظات لعامي ٢٠١٤م – ٢٠١٥م.... ٥٨

جدول (٣.٥): التوزيع الجغرافي للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٥م ٦٣

جدول (٣.٦): العلاقة بين حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وحجم الخدمة الذي يقدمه المركز للسكان عام٢٠١٥م..... ٦٦

جدول (٣.٧): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م.... ٧٢

جدول (٣.٨): المعدل الخام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لكل ١٠٠٠٠٠/نسمة في محافظات غزة عام ٢٠١٥م ٧٦

جدول (٣.٩): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام ٢٠١٥م ٧٧

جدول (٣.١٠): حجم المحافظة السكنية وعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة محافظات غزة للعام ٢٠١٥م..... ٨٠

جدول (٣.١١): درجة التزاحم السكاني في محافظات غزة..... ٨٢

جدول (٤.١): توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة ٩٠

جدول (٤.٢): توزيع عينة الدراسة حسب هل لدى مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة أولاد ٩٦

جدول (٤.٣): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة..... ٩٧

جدول (٤.٤): توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١٠٢

جدول (٤.٥): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجريمة ١٠٧

جدول (٤.٦): توزيع عينة الدراسة حسب جريمة التزوير ١٠٧

جدول (٤.٧): توزيع عينة الدراسة حسب الأداة المستخدمة في ارتكاب جريمة النصب والاحتيال ١٠٩

جدول (٤.٨): توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في الليل والنهار ١١١

جدول (٤.٩): توزيع عينة الدراسة حسب هل كان هناك تخطيط مسبق لارتكاب جريمة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١١٢

جدول (٤.١٠): توزيع عينة الدراسة حسب قيام مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بالجريمة لوحده ١١٣

جدول (٤.١١): توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته؟..... ١١٧

جدول (٥.١): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن ١٢٤

جدول (٥.٢): توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل ١٢٥

جدول (٥.٣): توزيع عينة الدراسة حسب طلاق الزوجة بعد ارتكابه الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١٢٧

جدول (٥.٤): العلاقة بين العمر والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة..... ١٣٠

جدول (٥.٥): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١٣١

جدول (٥.٦): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ووجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة ... ١٣٢

جدول (٥.٧): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة..... ١٣٣

جدول (٥.٨): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١٣٤

جدول (٥.٩): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب الجريمة ١٣٥

جدول (٥.١٠): العلاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ووالأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١٣٦

جدول (٥.١١): العلاقة بين نوع التجمع ووقت ارتكاب الجريمة ١٣٧

جدول(٥.١٢): العلاقة بين ملكية السكن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ١٣٧

جدول (٥.١٣): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة ١٣٨

جدول (٥.١٤): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة..... ١٣٩

فهرس الأشكال

شكل (١.١): الموقع الجغرافي لمحافظات غزة..... ٤

شكل (٣.١): التطور الزمني لعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥ ..... ٤٩

شكل (٣.٢): التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام (٢٠١٤م)..... ٥٣

شكل (٣.٣): التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام (٢٠١٥م)..... ٥٤

شكل (٣.٤): معدلات الجرائم العامة / ١٠٠.٠٠٠نسمة لمحافظات غزة للعام (٢٠١٥م) ٦٢

شكل (٣.٥): التوزيع الجغرافي لجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥م) ٦٦

شكل (٣.٦): العلاقة بين حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وحجم الخدمة الذي يقدمه المركز للسكان للعام ٢٠١٥م..... ٧٠

شكل (٣.٧): المعدل الخام لجريمة إصدار شيك بدون رصيد في محافظات غزة وبعض الدول العربية للعام ٢٠١٤م ٧٠

شكل (٣.٨): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام(٢٠١٥م)..... ٧٤

شكل (٣.٩): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام (٢٠١٥م). ٧٩

شكل (٣.١٠): حجم المحافظة السكنية وعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة محافظات غزة للعام (٢٠١٥م)٨١

شكل (٣.١١): توزيع عينة الدراسة حسب الفصل التي حذثت فيه الجريمة ٨٣

وأشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٣.١٠) أن ما نسبته ١٠.٦% ارتكبوا ٨٣

شكل (٤.١): توزيع عينة الدراسة حسب العمر ٨٩

شكل (٤.٢): توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع ٩١

شكل (٤.٣): توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة..... ٩٢

شكل (٤.٤): توزيع عينة الدراسة حسب نوع السكن..... ٩٣

شكل (٤.٥): توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن..... ٩٤

شكل (٤.٦): توزيع عينة الدراسة حسب عمل الوالدين ٩٥

شكل (٤.٧): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية..... ٩٦

شكل (٤.٨): توزيع عينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب الجريمة..... ٩٨

شكل (٤.٩): توزيع عينة الدراسة حسب الأسباب الدافعة نحو السلوك الإجرامي ٩٩
شكل (٤.١٠): توزيع عينة الدراسة حسب الوالد على قيد الحياة ١٠٠
شكل (٤.١١): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالد ١٠١
شكل (٤.١٢): توزيع عينة الدراسة حسب الوالدة على قيد الحياة ١٠٣
شكل (٤.١٣): توزيع عينة الدراسة حسب الطريقة المستخدمة في جريمة النصب والاحتيال ١٠٩
شكل (٤.١٤): توزيع عينة الدراسة حسب سبب إصدار الشيك بدون رصيد ١١٠
شكل (٤.١٥): توزيع عينة الدراسة حسب وقت التخطيط والتفكير لارتكاب الجريمة..... ١١٢
شكل (٤.١٦): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الأشخاص الذين اشتركوا بالجريمة مع مرتكب الجريمة..... ١١٣
شكل (٤.١٧): توزيع عينة الدراسة حسب الندم على القيام بالجريمة ١١٤
شكل (٤.١٨): توزيع عينة الدراسة حسب كيفية القبض على مرتكب الجريمة ١١٥
شكل (٤.١٩): توزيع عينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة ١١٦
شكل (٤.٢٠): توزيع عينة الدراسة حسب موقع الجريمة ١١٧
شكل (٤.٢١): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الحكم ١١٨
شكل (٥.١): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة..... ١٢١
شكل (٥.٢): توزيع عينة الدراسة حسب دخول مرتكب الجريمة السجن سابقاً..... ١٢٢
شكل (٥.٣): توزيع عينة الدراسة حسب الجريمة التي دخل مرتكب الجريمة عليها السجن سابقاً..... ١٢٣
شكل (٥.٤): توزيع عينة الدراسة حسب ضعف الوازع الديني لدى الوالدين..... ١٢٦
شكل (٥.٥): توزيع عينة الدراسة حسب نظرة المجتمع لمرتكب الجريمة وأسرته ١٢٨
شكل (٥.٦): توزيع عينة الدراسة حسب معيل أسرة مرتكب الجريمة بعد دخوله السجن ١٢٩

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية عالمية من صنع الإنسان، وهي قديمة قدم الإنسان على وجه البسيطة، وقد سجل التاريخ أول جريمة قتل عندما قتل ابنُ آدم قابيل أخيه هابيل، وكان مسرح الجريمة هي المعمورة البسيطة، وبدأت الجريمة منذ ذلك الوقت بالتطور بمختلف أنواعها، وأساليب ارتكابها، ودوافعها وذلك بالتزامن مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، ودوافع أخرى محيطة بالبيئة قد تدفع إلى ارتكاب الجريمة.

أما عن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة فلم تكن وليدة العصر إذ إنها قديمة قدم الإنسان حيث أشار الله عز وجل في كتابه الحكيم إلى مثل هذا النوع من الجرائم ونهى عنها ليس فقط لحرمتها إنما لما يلحقه هذا النوع من الجرائم من ضرر للآخرين يقول الحق ﷻ: **[وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ]** {البقرة:١٨٨}.

ولم تكن محافظات غزة بمنأى عن الجريمة بشكل عام والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بشكل خاص، حيث انتشر فيها مثل هذه الجرائم، نتيجةً للدوافع المحيطة بها كالحصار الخانق، والعدوان الإسرائيلي، وضيق المعيشة، وتفشي البطالة، الأمر الذي ساهم في انتشار مثل هذا النوع من الجرائم فيها.

لذلك تسعى هذه الدراسة إلى تناول الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من خلال الوقوف على حجمها، وأنواعها، وخصائص مرتكبي هذه الجريمة، مع إبراز الجهود التي يبذلها جهاز الشرطة الفلسطينية في مكافحة هذا النوع من الجرائم.

أولاً: تساؤلات الدراسة:

١- حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ؟

٢- ما الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة الأكثر انتشاراً؟

٣ـ ما اتجاهات الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ؟

٤- ما هو دافع ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة؟

٥- ما الخصائص المشتركة لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ؟

٦ـ ما التوزيع الجغرافي للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ؟

٧ـ – ما دور القانون الفلسطيني تجاه الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ؟

٨ـ ما دور الشرطة الفلسطينية في مكافحة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ؟

٩ـ أثر العوامل البيئية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية على سلوك مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

ثانياً: منطقة الدراسة:

تقع محافظات غزة في الجزء الجنوبي الغربي من فلسطين المحتلة، بين درجتي عرض(٣١.١٦˚) ــ (٣١.٤٥˚) شمال دائرة الاستواء، وبين درجتي طول (٣٤.٢٠˚) ـ (٣٤.٢٥˚) شرقاً، ممثلاً بشريط ضيق من الأرض يمتد من الجنوب الغربي إلى شمال غزة الشرقي، تطل على البحر المتوسط من جهة الغرب وتحيط بها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م من جهة الشرق وشمال غزة، وشبة جزيرة سيناء من الجنوب، لذلك تقع في منطقة انتقالية، ويبلغ طول ساحل محافظات غزة حوالي ٤٥كليومتر، أما عرضها فيتراوح ما بين ١٢.٤ كليو متر في أقصى اتساع و٥.٨ كليو متر في أضيق أجزائه، كما تبلغ مساحتها حوالي ٣٦٥ كم٢ [١] وتمثل محافظات غزة ما نسبته ١.٣%من مساحة فلسطين التاريخية، وتقسم إلى خمس محافظات وهي محافظة شمال غزة، غزة، دير البلح، خانيونس، رفح، وقد بلغ عدد سكان محافظات غزة للعام ٢٠١٥م حوالي ١.٨ مليون نسمة وبالتالي تبلغ الكثافة السكانية نحو ٤.٩٨٦ نسمة/ كم٢، وبالتالي تعتبر من أعلى الكثافات السكانية في العالم[٢] شكل (١.١).

(١) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة " دراسة في جغرافية الجريمة " (ص٢).

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الاحصاء السنوي (ص٢٦)

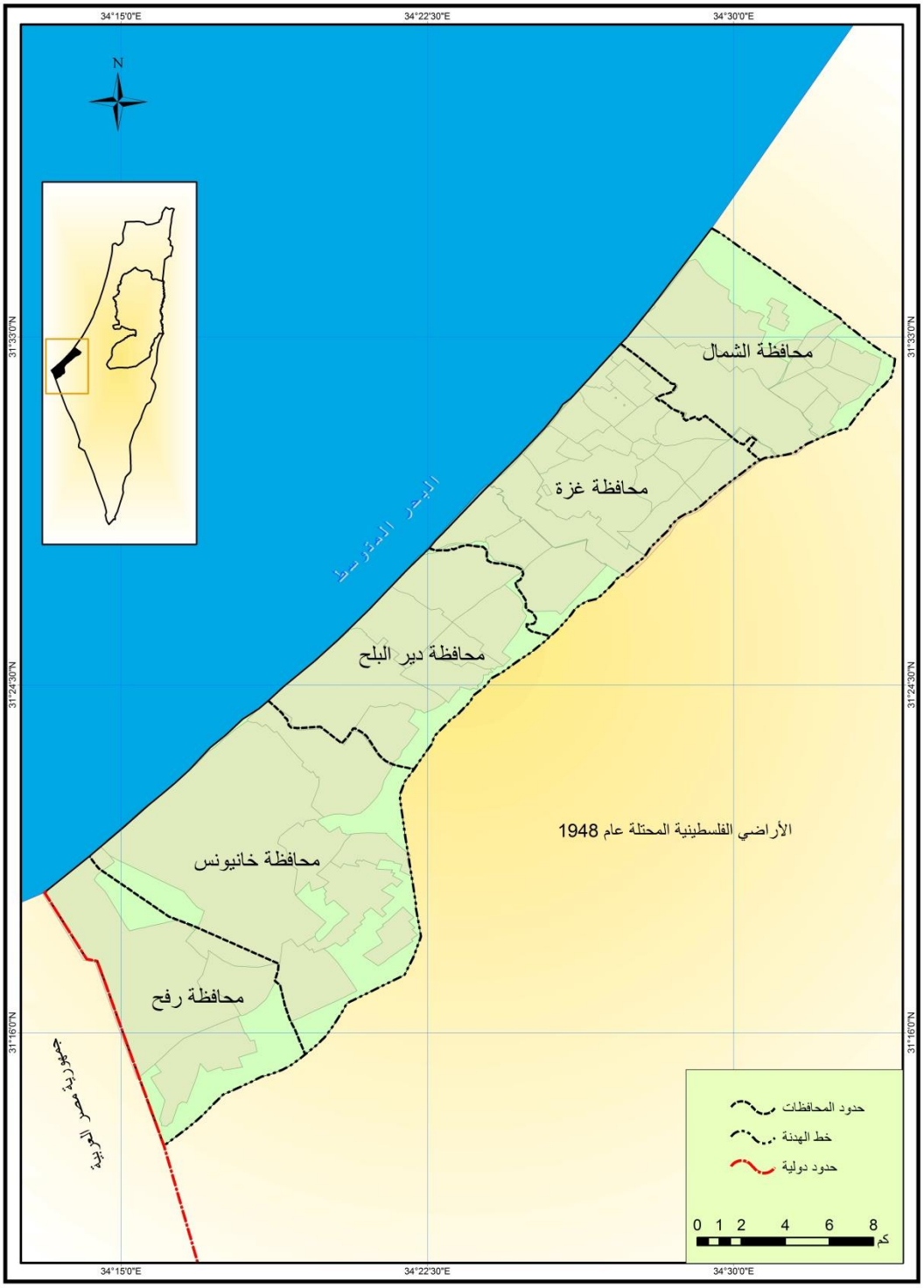

شكل (١.١): الموقع الجغرافي لمحافظات غزة

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات من وزارة الحكم المحلي لعام ٢٠١٦م

ثالثاً: الحد الزماني

تغطي الدراسة الفترة الزمنية ما بين الأعوام (٢٠٠٠ م-٢٠١٥م).

رابعاً: فرضيات الدراسة:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين الكثافة السكانية والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين العمر والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة، ووجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة.

٥- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين المهنة قبل دخول السجن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين ملكية السكن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٧- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبه ٥% بين وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

خامساً: أهداف الدراسة:

١- إبراز حجم وتطور الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة.

٢- إبراز دور القانون الفلسطيني تجاه الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٣- الوقوف على أهم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وأكثرها انتشاراً في محافظات غزة.

٤ـ الكشف عن دوافع ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة .

٥- التعرف على التوزيع الجغرافي للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة .

٦ـ التعرف علي دور الشرطة الفلسطينية في التعامل مع مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة .

٧ـ ابراز الخصائص المشتركة لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٨ـ التعرف على اتجاهات الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة .

.٩ـ أثر العوامل البيئية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية على سلوك مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

سادساً: أهمية الدراسة:

١- تعتبر الدراسة الأولى من ناحية جغرافية التي تناولت الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٢- قد تسهم هذه الدراسة في تشخيص واقع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وتساعد القائمين على المؤسسة الأمنية في صناعة القرار .

٣- قد تفتح هذه الدراسة رؤي وأفاق أمام الباحثين لدراسة الموضوع من الناحية المحلية .

سابعاً: أسباب ومبررات اختيار الموضوع:

١- ميول الطالب في دراسة الظاهر.

٢-. تسليط الضوء على الظاهرة، نظراً لقلة الدراسات التي تناولتها على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

٣- انتشار الظاهرة في الآونة الأخيرة في محافظات غزة.

ثامناً: الدراسات السابقة:

١- **(دراسة طوطح, ٢٠١٥م). بعنوان: جرائم القتل في محافظات غزة " دراسة في جغرافيا الجريمة" رسالة ماجستير غير منشورة.**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على حجم جرائم القتل في محافظات غزة والتعرف على التوزيع المكاني لها، والكشف عن أكثر جرائم القتل انتشاراً.

وتناولت الدراسة الجريمة في محافظات غزة بشكل عام، وبينت أكثر أنواع جرائم القتل انتشاراً في المحافظات، وبيان مدى علاقة النمو السكاني والكثافة السكانية وحجم المحافظة من ناحية، وجرائم القتل من ناحية أخرى.

توصلت الدراسة إلى أن جرائم القتل في تزايد مستمر، وأن هناك علاقةً قويةً بين جرائم القتل وحجم المحافظة، وأن الحصار المفروض عليها ساهم في ارتفاع نسبة الجرائم.

وأوصت الدراسة بأن تقوم الشرطة الفلسطينية بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للجريمة ونشرها للبحث العلمي، وسحب الأسلحة غير المرخصة، وتطبيق الحدود الشرعية لمرتكبي جرائم القتل.

٢- **(دراسة الحربي, ٢٠١٢م). بعنوان: الجريمة في منطقة القصيم" دراسة جغرافية "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.**

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على التوزيع المكاني للجريمة في منطقة القصيم، والكشف عن الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنوع الجريمة.

تناولت الدراسة الجريمة بمدينة القصيم، وتطورها إلى جانب التوزيع الجغرافي لأنواع الجريمة المرتكبة في المدينة.

توصلت الدراسة إلى أن أغلب مرتكبي الجرائم في مدينة القصيم هم من فئة الشباب العاطلين عن العمل وأغلبهم من السعوديين الذين اتخذوا الجريمة سبيلاً للحصول على المال.

أوصت الدراسة على تشجيع البحوث الجغرافية الهادفة إلى إبراز الاتجاهات المعاصرة واسهاماتها في علم الجريمة.

٣- **(دراسة الحارثي, ٢٠١١م). بعنوان: الخصائص المكانية لموقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية" دراسة تطبيقية على مدينة الرياض باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ".رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القري.**

هدفت الدراسة إلى بيان التحليل المكاني للجرائم الإرهابية التي حدثت في المملكة العربية السعودية عموماً ومدينة الرياض خصوصاً، وتحليل أنماط توزيع الجرائم الإرهابية في منطقة الدراسة.

تناولت الدراسة دراسة وصف لموقع حدوث الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية وعن التوزيع الجغرافي للجرائم الإرهابية مع دراسة تحليلية مفصلة لمواقع الجرائم الإرهابية في منطقة الدراسة" الرياض" توصلت الدراسة إلى عدم وجود نمط محدد مشترك ثابت في اتجاهات العمليات الإرهابية، وأن هناك علاقةً عكسية بين مركز المدينة وبين عدد الجرائم الإرهابية.

٤- **(دراسة شققة وأبو عمرة, ٢٠١٠م). بعنوان: محافظات غزة دراسة في جغرافيا الجريمة "جرائم القتل"**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التوزيع المكاني للجريمة وإظهار مدى طبيعة العلاقة بين النمو السكاني وجرائم القتل.

وتناولت الدراسة الأبعاد الجغرافية لجرائم القتل في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها، ومدى أثر العوامل الاقتصادية والنفسية لمرتكبي جرائم القتل، وأثر الحالة النفسية والاجتماعية لجرائم القتل في محافظات غزة.

وتوصلت الدراسة إلى أن جرائم القتل في محافظات غزة تأخذ طابع غير المنتظم وأن هناك علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية، وجرائم القتل وأن المشكلة الحقيقية تتمثل في الشجار المؤدي للقتل حيث أصبحت من أهم أسباب القتل.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإحصائيات الجريمة، ونشرها من قبل الجهات المسؤولة حتى يتسنى للباحثين دراستها والوقوف عليها.

٥- **(دراسة القحطاني, ٢٠١٠م). بعنوان: جرائم القتل وعواملها وآثارها الاجتماعية" دراسة ميدانية على مدينة أبها في المملكة العربية السعودية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى علاقة متغيرات التعليم ومكان الإقامة والعمر وأسباب ارتكاب الجريمة. تناولت الدراسة مدينة أبها عينة الدراسة، وبينت خصائصها والعوامل المؤثرة في ارتكاب الجريمة ومدى دور التعليم في الحد من هذه الجرائم.

أوصت الدراسة إلى عقد ورشات عمل متخصصة ذات علاقة بموضوع الدراسة على المؤسسات المهتمة بأسباب القتل لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والنفسية في ارتكاب الجرائم.

٦- **(دراسة Drallos ٢٠١٠). بعنوان: تحليل الجرائم التاريخية لمدينة ريدلاندز . كاليفورنيا"**

Analyzing Historical crime Data for the city of Redland in California

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الجرائم تاريخياً لمدينة ريدلاندز . كاليفورنيا من خلال دراسة البيانات الخاصة بالمدينة، والمقارنة بينهما لتحديد الأماكن الأكثر أهمية للعمل على تأمينها بعد ارتفاع معدلات الجريمة في المدينة.

تناولت الدراسة عدد من الجرائم من حيث التسلسل التاريخي والأوقات الزمنية والنسبة المئوية.

واستنتجت الدراسة أن هناك عوامل تؤثر على التحليل التاريخي للجريمة منها ما يتعلق بطبيعة المجرمين، وعوامل متعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية بالمجتمع.

٧- **(دراسة عبد الرحمن, ٢٠٠٩). بعنوان: جريمة غسيل الأموال في القانون الإماراتي والقانون المقارن" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر..**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان ماهية غسيل الأموال والتعرف على أهدافها والأساليب المستخدمة في إتيانه ومردوداته السلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تناولت الدراسة ظاهرة غسيل الأموال مراحلها وأساليبها ومخاطرها والقواعد الجنائية الحاكمة لجريمة غسيل الأموال، إلى جانب جريمة غسيل الأموال هناك جرائم ملحقة بجريمة غسيل الأموال، ودور المواجهة الداخلية والدولية لمكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

توصلت الدراسة إلى أن هناك جرائم أخرى ملحقة بجريمة غسيل الأموال ومدى دور الطبيعة القانونية لمكافحة جريمة غسيل الأموال.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة وضع الخطط وبرامج تدريب للعاملين في المؤسسات المالية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وضرورة مكافحة الأنشطة الجزائية، والعمل على حماية قواعد السرية المصرفية.

٨- **(دراسة عبدالفتاح (٢٠٠٨م). بعنوان: جريمة الاحتيال دراسة مقارنة " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.**

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إحدى جرائم الاعتداء على الأموال وهي جريمة الاحتيال في قانون العقوبات ومدى خطورتها على المجتمع.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاحتيال فقهاً وقضاءً وبيان خصائص جريمة الاحتيال، وأركانها وطرقها كما حددتها بعض التشريعات مثل قانون العقوبات الأردني والمصري.

توصلت الدراسة على مدى خطورة جريمة الاحتيال وأثره على المجتمع، وكذلك توصلت الدراسة على وجود فرق بين الاحتيال الجنائي والتدليس المدني والتزوير والفرق بين جريمة الاحتيال والجرائم الملحقة بالاحتيال.

٩- **(دراسة المنقوري, ٢٠٠٨م). بعنوان: الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان دراسة في جغرافية الاجتماعية" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.**

هدفت الدراسة إلى تحليل الجريمة في ولاية كردفان ورصد الجريمة رصداً جغرافياً لإظهار التباين المكاني داخل الولاية.

تناولت الدراسة مدى تأثير الخصائص الطبيعية على الجريمة والعلاقات المكانية ومظاهر السطح والخصائص الديموغرافية والنشاط الاقتصادي ومدى تأثيره على ارتكاب الجرائم، ومدى دور الأبعاد الديموغرافية وتأثيرها على الجريمة.

وأوصت الدراسة بالاهتمام بالأبحاث ذات الصلة بدراسات جغرافيا الجريمة.

١٠-**(دراسةTeodora, ٢٠٠٨). بعنوان: التوزيع الجغرافي للجريمة في المقاطعات الإيطالية"**

Geographical Distribution of crime in Italian provinces: A spatial Econometric Analysis

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير وتحليل البيانات الكمية والزمنية لبعض المقاطعات، وكذلك توزيع أنماط الجريمة بناءً على القتل والسرقة والاحتيال داخل المقاطعات الايطالية ما بين الأعوام (١٩٩٩. ٢٠٠٨م).

وكشفت الدراسة إلى أن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لها تأثير كبير في انتشار الجريمة في المقاطعات، ولكن هذه المتغيرات تختلف باختلاف الجريمة حيث أنها تختلف بشكل كبير لمرتكبي جرائم القتل.

١١- **(دراسة بن محيا, ٢٠٠٣م). بعنوان: العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الرياض " رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الشرطية، الرياض.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين النمو السكاني والجريمة في مدينة الرياض، مدى طبيعة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية ومعدلات الجريمة، والعلاقة بين المسافة بين مركز المدينة ومعدلات الجريمة.

تناولت الدراسة أهمية المتغيرات السكانية، وأثرها في ارتفاع معدلات الجريمة وقد تناولت مدينة الرياض مركز الدراسة.

توصلت الدراسة إلى أن جرائم السرقة هي الأكثر شيوعاً في مدينة الرياض، كما وأن هناك وجود اختلافات جوهرية في توزيع السكان والجريمة حسب مراكز الشرطة.

أوصت الدراسة بضرورة إعادة توزيع مراكز الشرطة بمدينة الرياض بما يتفق مع حجم السكان والكثافة السكانية، والاهتمام بالإحصاء الجنائي في مراكز الشرطة، وذلك للتعرف على حجم وأنماط الظاهرة الاجتماعية.

١٢- (دراسة الراجحي, ١٩٩٩م). بعنوان: جريمة التزوير دراسة نظرية وتحليلية لنظامه في المملكة العربية السعودية " رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التزوير دراسة تحليلية والكشف عن ماهية التزوير وحرمته ومدى جرمه ومكافحته.

تناولت الدراسة جريمة التزوير في التشريع الإسلامي، وبينت أنه جرم تعزيري، كما أن جرائم التزوير متعددة منها تزوير الأختام والعلامات وتزوير المحررات وغيره من أنواع التزوير، وتناولت دراسة مدى خطورة تزوير المحررات.

توصلت الدراسة إلى أن جريمة التزوير جريمة واكبت التطور الحضاري وعلى مرتكبها أن يكون على دراية بالقراءة والكتابة، وأن هذه الجريمة ليست جريمة عفوية إنما جريمة منظمة، كما وتوصلت الدراسة إلى قلة المراجع القانونية السعودية التي تبين جريمة التزوير من الناحية النظامية.

أوصت الدراسة إلى أن يتم تدريب رجال الضبط الإداري والقضائي على معرفة جريمة التزوير من الناحية التشريعية، وأن تتناسب العقوبات مع مختلف صور السلوك في جريمة التزوير.

١٣- (دراسة العمر, ١٩٩٢م). بعنوان: الأنماط المكانية للجريمة في العراق (١٩٧٩. ١٩٩٠م)

هدفت الدراسة إلى استشفاف التوزيع الجغرافي للجريمة في العراق باعتماد أكثر من متغير واحد مع تأثير مسار الجريمة حسب نوعها.

بينت الدراسة التوزيع الجغرافي للجريمة في العراق ما بين الأعوام (١٩٧٩و١٩٨٠ و١٩٩٠) مع اختلاف نسب ارتكاب الجرائم من منطقة إلى أخرى في العراق، وتنوع الجرائم المرتكبة داخل العراق في تلك الفترة من طعن وسرقة وإيذاء واحتيال وغيره.

توصلت الدراسة إلى تفاقم عدد الجرائم في محافظات القطر، وبمختلف الأنواع ما بين ١٩٧٩. م١٩٩٠م، وأن الجريمة الأكثر انتشاراً في تلك السنوات والتي وصلت السلم التنازلي هي جريمة الاحتيال.

١٤- (دراسة الغامدي, ٢٠١٠). بعنوان: علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق لشرطة منطقة الباحة " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى علاقة تعاطي المخدرات والمسكرات على معدلات الجريمة، ومدى علاقة مستويات دخل الفرد على معدلات الجريمة.

تناولت الدراسة التطور التاريخي للجريمة في المملكة العربية السعودية، وأنواع الجرائم وأساليب الوقاية منها.

توصلت الدراسة إلى ضرورة وضع حد لمرتكبي هذا النوع من الجرائم، ووضع السبل التوعوية والإرشادية لمكافحتها.

أوصت الدراسة إلى وضع السبل المناسبة للحد من انتشار المخدرات والمسكرات بين أفراد المجتمع، ووضع الضوابط المناسبة للحد من التأثيرات السلبية للقنوات الفضائية على أفراد المجتمع.

خلاصة الدراسات السابقة:

من الملاحظ أن الدراسات السابقة تناولت العديد من الموضوعات التي لها صلة بموضوع البحث، وهو التعرف على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، والتعرف على مدى

الارتباط الوثيق ما بين الأوضاع والاجتماعية والديموغرافية، والدوافع النفسية والظروف الاقتصادية وأثرها البليغ في إزكاء دافع الجريمة.

وخلصت الدراسة على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجريمة وما يندرج تحتها من جرائم وبين العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وأن للأسرة الدور الأول والأبرز في الحد من هذا النوع من الجرائم باعتبار أنها اللبنة الأولى للتنشئة، وكذلك أيضاً الدور الكبير الذي يقع على عاتق رجال الشرطة في مكافحة هذا النوع من الجرائم الفتاك الذي له الأثر الكبير على المجتمع.

وقد أوصت الدراسات السابقة بالآتي:

١- الاهتمام بالأبحاث ذات الصلة بدراسات جغرافيا الجريمة.

٢- أن تقوم الشرطة الفلسطينية بإنشاء قاعدة بيانات موحدة للجريمة ونشرها للبحث العلمي، وسحب الأسلحة غير المرخصة، وتطبيق الحدود الشرعية لمرتكبي جرائم القتل.

٣- تدريب رجال الضبط الإداري والقضائي على معرفة الجريمة من الناحية التشريعية، وأن تتناسب العقوبات مع مختلف صور السلوك في الجرائم.

٤- ضرورة إعادة توزيع مراكز الشرطة بما يتفق مع حجم السكان والكثافة السكانية، والاهتمام بالإحصاء الجنائي في مراكز الشرطة، وذلك للتعرف على حجم وأنماط الظاهرة الاجتماعية.

٥- ضرورة وضع الخطط وبرامج تدريب العاملين في المؤسسات المالية في مكافحة عمليات غسيل الأموال وضرورة مكافحة الأنشطة الجزائية، والعمل على حماية قواعد السرية المصرفية.

٦- عقد ورشات عمل متخصصة ذات علاقة بموضوع الدراسة على المؤسسات المهتمة لمعرفة دور العوامل الاجتماعية والنفسية في ارتكاب الجرائم.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد في الدراسة على العديد من المناهج التي قد يكون لها دوراً هاماً في الوقوف على الظاهرة منها:

١- **المنهج الوصفي:** والذي استخدم لإظهار ووصف ظاهرة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة، ويبرز هذا الأسلوب الوصفي كونه الأسلوب الوحيد الذي يمكنه دراسة واقعها والتعبير عنها كماً وكيفاً.

٢- **المنهج التحليلي:** وهو القيام بإجراء تحليل موضوعي للبيانات والإحصائيات، ومحاولة اكتشاف العلاقات الموجودة بين المتغيرات التي يفترض أن يكون لها صلة قوية في تشكيل هذه الظاهرة وتحليل الخصائص الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٣- **المنهج الإحصائي:** لقد ثم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي والتحليلي ببرنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences في دراسة العلاقة بين الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأولية.

٤- **المنهج التاريخي:** وهنا سيتم التركيز على تطور الظاهرة الجغرافية تاريخياً وزمنياً لتفسير تطور الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

٥- **منهج دراسات العلاقات المتبادلة:** يسعي هذا المنهج إلى دراسة العلاقات بين الحقائق التي تم الحصول عليها بهدف التعرف على الأسباب التي أدت إلي حدوث الظاهرة .

٦ـ **منهج المسح الاجتماعي:** حيث تم استخدامه من خلال توزيع الاستبانة على النزلاء المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل.

عاشراً- مصادر الدراسة:

١- **المصادر المكتبية:** وتشمل الكتب والأبحاث العلمية ذات العلاقة بالموضوع.

٢- **المصادر الرسمية:** وهي البيانات والمعلومات الإحصائية التي سيتم جمعها من بعض الوزارات والمؤسسات الرسمية مثل جهاز الشرطة الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ووزارة التخطيط.

٣- **المصادر الأولية:** سيعتمد الباحث جزء من دراسته على الدراسة الميدانية (الاستبانة) في جمع المعلومات الأولية للبحث لعدم توفر الدراسات التفصيلية حول الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في منطقة الدراسة من خلال توزيع الاستبيان على النزلاء في كافة مراكز الإصلاح والتأهيل

الفصل الثاني

الإطار النظري

الفصل الثاني
الإطار النظري

أولاً: مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

١ـ تعريف الجريمة

أـ تعريف الجريمة في اللغة:

"وردت كلمة الجريمة في اللغة بعدة معان، فالجرم يعني التعدي والذنب والجمع أجرم وجروم، والفاعل مجرم وجريم وهو فعل الجريمة، والجريمة الفعل المجرم".[١]

ب ـ تعريف الجريمة في القانون:

"فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة"[٢] وعليه فالجريمة كل فعل وامتناع [*] عن فعل معاقب عليه بالقانون يوقعه القاضي المختص سواءً بعقوبة أم تدابير احترازيًا [*] .

ت ـ تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية:

"محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير" فالمحظورات تعني إتيان عمل منهي عنه أوترك عمل واجب، وشرعية أي أن الشارع نص على تحريمها في القرآن والسنة [٣] بمعني أن الجريمة فعل نهى عنها الله وحدد عقوبة لمن يخالف أمره.

---

(١) رداد، نظرية الجريمة السلبية في الفقه الإسلامي (ص٨).

(٢) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص٨٧).

(*) الامتناع : هو التخلي عن أداء عمل واجب قانونياً). القحطاني، جرائم الامتناع دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في القضاء السعودية (ص٧٥)

(*) التدابير الاحترازية : هي مجموعة من الإجراءات العلاجية التي ينص عليها القانون، ويطبقها القاضي قسراً على المجرم لمواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصه ودرئها عن المجتمع). الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب (ص٣٣٩).

(٣) حامد، حكم الاشتراك بالجريمة في الفقه الإسلامي (ص١٩).

ث ـ وعرفها الحصري:

"الفعل أو الترك لأمر من الأمور يدخل هذا الأمر تحت عقوبة دنيوية هي، الحدود أو القصاص أو التعزير"[١].

ج ـ تعريف الجريمة بالمفهوم الاجتماعي:

"الفعل الذي تعتقد الجماعة بأنه ضار بمصالحها، سواءً أكان ذلك عن حقيقة أم خطأ"[٢]، **ويعرفها** فيري: كل سلوك يتبعه الأفراد المنحرفين يتنافى مع القيم الاجتماعية داخل الجماعة[٣] وعليه فالجريمة كل سلوك مخالف للمبادئ والعادات والتقاليد داخل الجماعة.

٢ ـ تعريف الجرائم الواقعة على المصلحة العامة "الثقة العامة":

هي التي لا تمس شخصاً معيناً بل يكون الحق المعتدي عليه هو الدولة باعتبارها الشخص القانوني الذي يمثل المجتمع وعليه فإنه لا يوجد مجني عليه من الأفراد.[٤] ولكن من المتصور أن يكون المجني عليه من الأفراد في الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة كما لو كان التزوير وقع على محرر عرفي وسبب ضرر أو نتيجة تمرير عملة مزورة.

٣ـ تعريف المجني عليه في القانون:

هو صاحب الحق المعتدي عليه، والذي أصابه الضرر أو قتل بسبب فعل جنائي صادر من شخص أو أكثر.[٥]

أ ـ تعريف المجني عليه في الشرعية الإسلامية:

كل شخص وقع على نفسه أو ماله أو حق من حقوقه المحمية جناية حيث لا يشترط بالمجني عليه أن يكون عاقلاً بالغاً حتى تتحقق الجريمة، وهو بخلاف الجاني الذي يشترط حتى يتم محاسبته البلوغ والإدراك، لأنه خالف نص الشارع ولأن الشارع لا يخاطب إلا العقلاء [٦] ويمكن القول بأن المجني عليه هو الشخص الذي وقع على حق من حقوقه

---

(١) الدراوشة، سد الذرائع في جريمة القتل (ص١١٨).

(٢) الغامدي، علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بمنطقة الباحة (ص١٨).

(٣) على، أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العلمية (ص١١).

(٤) الكرد، قانون العقوبات القسم الخاص (ص٩).

(٥) العجرمي، حقوق المجني عليه (ص٩).

(٦) النجار، سلطة القاضي في تقدير العقوبات التعزيزية (ص١٠٦).

الذي يحميها القانون ضرر سواءً كان هذا الضرر مادياً أو معنوياً نتيجة فعل جنائي معاقب عليه بالقانون.

٤ ـ المجرم:

هو كل شخص صدر بحقه حكماً قضائياً بسبب ارتكابه فعلاً مجرماً يعتبر جريمة في القانون[١] ويمكن القول بأن المجرم هو من ارتكب جريمة مع سبق الإصرار والترصد وتمت إدانته بحكم قضائي وهو بذلك يختلف عن الجاني[*] الذي قد لا يصدر بحقه حكماً كما لو تنازل المجني عليه عن شكواه.

٥ـ العقوبة في القانون:

إيلام قسري مقصود يوقعه القاضي على من يثبت مسؤوليته عن الجريمة المنصوص عليها قانونيا وبالقدر الذى يتناسب مع الفعل فجوهر العقوبة هو الإيلام، ولكن دون إذلال الجاني[٢] فالعقوبة جزاء يقع على الجاني بسبب ارتكاب الجريمة.

أـ العقوبة في الشريعة الإسلامية:

هي جزاء وضعها الشارع لتحقيق الردع من ارتكاب الأفعال المحظورة شرعاً فهي جزاء مادي يصيب الجاني إما بالحبس أو القصاص فهي موانع قبل الفعل وزجره بعد. [٣]

وخلاصة القول بأن العقوبة تهدف لتحقيق الردع الخاص على الجاني والردع العام للمجتمع لتحقيق الاستقرار داخل الجماعة.

٦ـ تعريف المؤسسة العقابية:

هو المكان المخصص من قبل الدولة لتنفيذ العقوبات السالبة للحرية على كل مجرم ارتكب جريمة، وذلك من أجل إعداده ليخرج شخصاً مستقيماً داخل المجتمع. [٤] ويمكن القول

---

(١) الجريسي، علم النفس الجنائي (ص٢٠).

(*) الجاني : كل من ارتكب فعلاً أو قولاً ينص قانون العقوبات على عقوبة محددة له). الهمص ، وسائل التعرف على الجاني (ص٧).

(٢) جرادة، الجريمة تأصيلاً ومكافحةً (٣٣٤).

(٣) بهنسي، العقوبة في الفقه (ص١٣).

(٤) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص٢٠٠).

بأن المؤسسات العقابية تهدف لعلاج سلوك المجرم لفترة زمنية قد تطول أو تقصر بهدف إصلاحه حتى يندمج داخل الجماعة ليصبح إنساناً سوياً.

ثانياً: تعريف جغرافية الجريمة:

لا يوجد إجماع بين أوساط العلماء حول مفهوم جغرافيا الجريمة، ولكن أهم ما اتفق عليه العلماء الارتباط بين الجريمة والمكان كعنصر أساسي في تعريفها، ومن أهم هذه التعريفات:

أ- **تعريف** "راضي": بأنها ذلك الفرع الذي يدرس الأنماط المكانية للجريمة، مع محاولة لإيجاد الأسباب التي أدت إلى هذه الأنماط المكانية، ويدرس في الوقت نفسه الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للجناة والتي تؤثر في الجريمة، ويدرس العلاقة بين حجم السكان وحجم التزاحم والكثافة من ناحية، وعلاقتها بالجريمة من ناحية أخرى[١]

ب ـ **تعريف**" جابر" حيث يشير بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يفسر، ويربط الحيز الجغرافي للمجرمين ومختلف الأفعال الإجرامية، ويدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا آخذاً في الاعتبار دائماً البعد المكاني. [٢]

ت ـ **تعريف** "إسماعيل": حيث يعرفها بأنها ذلك النوع من الجغرافيا الذي يدرس التنظيم المكاني لظاهرة الجريمة من حيث أنماطها المكانية، ومنظوماتها والاختلافات الإقليمية لأنواع الجرائم مع دراسة العوامل التنبؤية إلى تلك التنظيمات المكانية[٣]

يتضح من خلال التعريفات أنه لا يوجد إجماع على تعريف موحد لجغرافيا الجريمة، ولكن أهم ما اتفقت عليه التعريفات هو الارتباط بين المكان والحيز الجغرافي، ويدرس أيضاً العلاقة بين حجم السكان، ودرجة التزاحم والكثافة السكانية من ناحية وعلاقتها بالجريمة من ناحية أخرى، أي ربط احتياجات المجتمع بإصلاح البيئة التي يعيش فيها مرتكبو الجرائم، وأن جغرافيا الجريمة ما هي إلا مرآة تعكس الواقع من خلال التنبؤ بعدد من المؤشرات في

---

(١) راضي، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة (ص١٢٣).

(٢) جابر، مسرح الجريمة منظور جغرافي لدعم دور الشرطة (ص٩٨).

(٣) زهرة، جغرافية الجريمة مجالها ومناهجها و محتواها (ص١٢٦).

المجتمع كالتفاوت الاجتماعي وتفشي البطالة، وغيرها من المشاكل والعمل على إصلاحها ووضع أسس واستراتيجيات مناسبة للحد من ظاهرة الجريمة.

ثالثاً: أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

لم يحدد المشرع الفلسطيني الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة (١٩٣٦م) المطبق في قطاع غزة حيث اكتفي بذكرها كجرائم، ولكن دون تصنيفها وذلك بخلاف المشرع الأردني والمصري إلا أن جانب من فقهاء القانون الفلسطيني قسم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة إلي نوعين الأولى : جرائم الاعتداء على الأموال، وهي التي تقع على الحقوق المالية للأفراد وتشمل النصب وإساءة الائتمان وإصدار شيك بدون رصيد الثانية : الجرائم المرتكبة ضد المصلحة العامة "الثقة العامة" وهي التي تقع على حق الدولة وتشمل الرشوة والتزوير والتزييف واختلاس المال العام، وتزوير المحررات كما قسمها مجلس وزراء الخارجية العرب على النحو الآتي:

١ـ النصب والاحتيال:

المشرع الفلسطيني لم يذكر جريمة النصب والاحتيال وإنما ذكر جريمة النصب والغش.

أـ الاحتيال:

" الاستيلاء على مال مملوك للغير بخداعة وحمله على تسليم ذلك المال"[١]

ب ـ النصب:

هو الاستيلاء على مال مملوك للمجني عليه وحمله على تسلمه عن طريق الغش، ونقل المال من حيازة المجني عليه إلى حيازة الجاني حيازة كاملة. [٢]

كما يعرف النصب: حصول المحتال على مال مملوك للغير باستخدام طرق احتيالية مدعمة بمظهر خارجي من شأنها إيهام المجني عليه بوجود مشروع كاذب أو إحداث أمل عند المجني عليه بتحقيق الربح من خلال استخدام اسم كاذب أو صفة غير صحيحة. [٣]

---

(١) عبد الفتاح، جريمة الاحتيال دراسة مقارنة (ص٧).

(٢) الحربي، الوقاية من الاحتيال المنظم (ص١٠).

(٣) الحديثي والزغبي، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص ص١٠٤– ١٠٥).

ت ـ تعريف المشرع الفلسطيني للنصب والغش:

"كل بيان أُدي باللفظ أو الكتابة أو ستُنتج من طريقة السلوك عن أمر واقعي ماض أو حاضر وهو كاذب في حقيقته يعتبر نصباً وغشاً إذا كان الشخصُ الذي أداه يعلم بأنه كاذب"[١] وخلاصة القول: بأن المجني عليه يسلم ماله إلى الجاني بمحض إرادته، وبدون إكراه بعد جهد احتيالي من الجاني، وهي بخلاف جريمة السرقة التي تقع بانتزاع مال المجني عليه بدون رضاه والمشرع الفلسطيني أطلق على جريمة النصب والاحتيال جريمة النصب والغش وهي أخذ مال المجني عليه عن طريق الاحتيال.

٢ـ التزوير والتزييف:

يحمل التزوير والتزييف أمور مشتركة وفقا للحق المعتدي عليه وهو الثقة العامة ويتفقوا بالجوهر حيث أن جوهر التزييف والتزوير هو تغير الحقيقة لأن التزوير أكثر ما يكون على المحررات الرسمية والعرفية والتزييف يقع على العملات المعدنية. [٢]

أ ـ التزوير:

إظهار للكذب في محرر بقصد تغيير الحقيقة غشاً على الغير بنية استعماله وترجع علة تجريم التزوير لحماية الثقة العامة، لأنه يقع بشكل غير مباشر على سلطة الدولة ومصالحها. [٣] بمعني أن التزوير يقع على المحررات الرسمية والعرفية، ويستوُي أن تقع على العملة الورقية المتداولة بالدولة ويكون شفوي كشهادة الزور.

٣ـ تزوير الأوراق والمستندات والوثائق الرسمية أو العرفية والسجلات والمحررات:

هي الجرائم التي تقع على المحررات الرسمية التي تتداولها الدولة بين وزاراتها ومؤسساتها التابعة لها أو المحررات العرفية التي يتعامل بها الناس لإنجاز معاملاتهم وتمتاز هذه الجرائم بأنها تقع على الثقة العامة وحقوق الدولة الأدبية.

أ ـ المحرر:

كل مكتوب بعبارات خطية مدونة بلغة يمكن أن يفهمها الناس من شأنه إنشاء مراكز قانونية أو تعديلها أو إلغائها أو إثباتها[٤] يتضح أن المحرر مكتوب، لأن جوهر التزوير هو الكذب.

---

(١) المادة (٣٠٠) قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣.

(٢) الكرد، محاضرات في قانون العقوبات الخاص (ص٨١).

(٣) حمودة ، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص٢٤٩).

(٤) عبد المنعم وأبوعامر، قانون العقوبات اللبناني (ص٤٧٢)

ب ـ المحرر الرسمي:

هو كل ما يصدر من موظف عام بحكم وظيفته أومن شخص مكلف بخدمة عامة وفق اللوائح والقوانين. [١]

ت ـ المحرر العرفي:

هو كل محرر لا يأخذ الصفة الرسمية ولم يصدر من موظف عام مختص حيث تعود ملكيته للأشخاص العاديين حيث لا يتم توثيقه في الدوائر الرسمية التابعة للدول كعقد الإيجار، وبذلك تزوير المحرر العرفي لا يترتب عليه أي مسؤولية جنائية ما لم يقع بضرر على مصلحة الأفراد[٢] بمعني أن المحرر العرفي الذي يتعامل به الناس دون تدخل الدولة ويصدر بإرادة الأفراد في المعاملات اليومية.

ث ـ التزوير الجنائي:

هو قيام الموظف العام أثناء قيامه بوظيفته بإساءة استخدام الأختام أو الإمضاءات على ورقة رسمية بحكم وظيفته ويكون التزوير إما بالإضافة أو الحذف. [٣] وعليه فإن مفهوم التزوير الجنائي يمكن أن يكون التزوير في المحرر الرسمي، لأنه يصدر من موظف عام بحكم وظيفته.

٤ـ تزوير أختام الدولة والطوابع والعلامات التجارية:

تعتبر جريمة تزوير الأختام والطوابع والعلامات التجارية من الجرائم المخلة بالثقة العامة كونها اعتداء على إرادة الدولة مع باقي الدول، وهي تشمل القوالب والأشكال والأختام الرسمية وغير الرسمية على النحو الآتي:

أـ ختم الدولة:

هو خاتمها الرسمي الذي يحمل شعارها والذي يتم وضعه على المحررات وعلى المعاهدات[٤] بمعني أن ختم الدولة هو الذي يعبر عنها ويميزها بين باقي الدول، وعند وضع ختم الدولة في المعاهدات يكون بمثابة إقرار أو رفض للمعاهدة.

---

(١) قايد، شرح قانون العقوبات القسم الخاص جرائم الاعتداء على المصلحة العامة (ص٢٦٦).

(٢) حسن، أحكام التزوير في الفقه الإسلامي (ص٩٣– ٩٤)

(٣) نجم، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص ٨١).

(٤) السعيد، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص٦).

ب ـ أختام الجهات الحكومية:

هي التي ينقش عليها اسم أحد الوزارات أو الهيئات الرسمية التابعة لها التي توضع على الأوراق حيث لا فرق بين القيمة القانونية لختم وزارة الداخلية وأحد مراكز الشرطة التابعة لها[١] بمعني أن أختام الجهة الحكومية هي التي تعبر عن إراداتها في المُعاملات، وتأخذ الشكل الرسمي حيث يكون لكل وزارة ختم معين يميزها عن غيرها توضع على أوراقها الرسمية.

ت ـ العلامة التجارية:

"أي إشارة ظاهرة يستعملها أو يريد استعمالها أي شخص لتمييز بضائعه أو منتجاته أو خدماته عن بضائع أو منتجات أو خدمات أخرى"[٢] بمعني أن العلامة التجارية حقٌ شخصي تميز بضائع التاجر في الأسواق التجارية عن غيره.

ث ـ تزوير العلامة التجارية:

قيام الجاني دون وجه الحق بصنع علامة تجارية مطابقة للعلامة الأصلية.[٣]

٥ـ تزوير أو تزييف الأوراق المالية أو البنكنوت أو المسكوكات النقدية أو ترويجها أو التعامل معها:

وهي تقع على العملة المحلية للدولة وتكمن أهميتها بأن تزوير العملة يؤدي إلى انخفاض سعر العملة المحلية مع ارتفاع العملة الأجنبية مما يؤدي إلي عدم ثقة الجمهور بالعملات المحلية وهي تقع على العملات المعدنية والورقية، لأنه معلوم في محافظات غزة بأن انخفاض سعر الذهب يؤدي إلي ارتفاع الدولار، وهي بمثابة العملة الأجنبية وبالتالي تؤثر سلباً على اقتصاد الدولة، ويختلف التزوير والتزييف عن غسيل الأموال[*].

---

(١) الجبوري، جريمة تزييف الأختام دراسة مقارنة (ص٥٢).

(٢) الكسواني، التزوير المعلوماتي للعلامة التجارية (ص٧٦)

(٣) المرجع السابق، ص ص١٤٤-١٤٥.

(*) غسيل الأموال: هو معالجة مصدر الأموال الغير مشروعة بتحركات اقتصادية لإعطائها الصبغة المشروعة للأموال). بن يونس وشاكير يوسف، غسيل الأموال عبر الإنترنت (ص٩). بمعني أن غسل الأموال ينشأ عن تجارة غير مشروعة كالمخدرات حيث يتم وضع المال الذي تم الحصول عليه بطرق غير قانونية في البنوك من خلال رجال الأعمال حتي يأخذ الصفة المشروعة

أ ـ العملة المتداولة قانونيا:

هي العملة الورقية والمعدنية الوطنية والأجنبية المتداولة بالدولة حيث تعطي لها الدولة قيمة محددة ويكون التداول متى فرض القانون على جميع المواطنين الالتزام بقبول العملة في التعامل، ويفترض في التداول أن تكون العملة صدرت من الحكومة باعتبارها هي الجهة الوحيدة التي تملك سلطة إصدار العملة. [١]

ب ـ تزوير العملة:

هو تغبير للعملة الصحيحة سواءً أكان هذا التغيير على الأرقام أم الكتابة بحيث تعطي لها قيمة أكثر من قيمتها الورقية أو المعدنية وأكثر ما يقع على العملة الورقية. [٢] بمعني أن التزوير يقع على العملة المتداولة داخل الدولة، وتأخذ القيمة المالية ويتداولها بها الناس في معاملاتهم سواءً أكانت عملة محلية أم أجنبية.

ث ـ تزييف العملة:

انتقاص العملة المعدنية من خلال طلاؤها بطلاء يجعلها شبيه بعملة أكثر منها قيمة ويكون الانتقاص بأخذ جزء من معدن العملة أو التمويه بإعطائها لون يشبه مسكوكات أكبر قيمة [٣] فالتزييف لا يقع إلا على العملة المعدنية بطريقتين إما بانتقاصها وهو سلب العملة جزء من مادتها الأصلية مما يؤدي إلى التقليل من قيمتها الحقيقية لمعدنها بسبب انتقاص وزنها أو التمويه وهو إعطاء العملة لوناً أو مظهر يجعلها أكبر من قيمتها من خلال طلاؤها.[٤]

ج ـ البنكنوت:

"كل سفتجة أو بوليصة أصدرها مصرف في فلسطين أوبنك انجلترا أو أي شخص أو هيئة مسجلة أو شركة تتعاطى أشكال الصرافة في أي جهة من جهات العالم، وتشمل أيضاً كل بوليصة بنك صادرة من مصرف وكل بوليصة صادرة على بياض، وأوراق النقد

---

(١) الشورابي، الجرائم المالية والتجارية (ص٧٢٣).

(٢) عبد الستار، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص ص ٢١٠-٢١١).

(٣) رمضان، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص ص٩٦-٩٧)

(٤) الفرا، شرح قانون العقوبات الفلسطيني (ص٦٣).

الصادرة بمقتضى قانون أوراق النقد لسنة ١٩٢٧م، وكل ورقة مالية (مهما كان الاسم الذي يطلق عليها) إذا كانت تعتبر كنقد قانوني في البلاد الصادرة فيها "[١]

ح ـ عرف المشرع الفلسطيني تزوير البنكنوت بأنه "كل من زور ورقة بنكنوت بقصد الاحتيال أو غير فيها أو تداول ورقة بنكنوت يدل ظاهرها على أنها مزورة أو مغيرة مع علمه بذلك، يعتبر أنه ارتكب جناية ويعاقب بالحبس المؤبد"[٢]

خ ـ الكمبيالة (السفتجة)

" تعهد تحريري بالدفع من شخص لآخر غير مقيد بشرط موقع ممن أصدره يتعهد بموجبه أن يدفع حين الطلب أو في ميعاد محدد أو قابل للتحديد مبلغاً معيناً من المال لشخص معين أو لأمره أو لحامله [٣]. بمعني أن الكمبيالة تكون كضمان حق حيث يستطيع الدائن "الساحب" مصدر الكمبيالة ملاحقة المسحوب عليه قضائياً إذا جاء تاريخ الاستحقاق، ولم يقم بدفع المبلغ الذي عليه ويستطيع الساحب في حالة آخري أن يكون دائن للمسحوب عليه ومدين للمستفيد حيت يقوم الساحب بطلب من المسحوب عليه أن يسد الدين الذي عليه للمستفيد بمقدار الكمبيالة ولكن إذا خالف المسحوب عليه ولم يسد المبلغ الذي على الساحب يلاحق المستفيد الساحب والساحب يلاحق المسحوب عليه قضائياً وخلاصة القول بأن أوراق البنكنوت هي الأوراق المخصصة لتزوير الأوراق المالية حيث قصد المشرع بالسفتجة الكمبيالة، وهذا يدل أن أوراق البنكنوت تشمل أي ورقة يتداولها الناس بدل للنقود.

د ـ المسكوكات في اللغة:

"من سك النقود سكاً أي ضربها على السكة، وهي الحديدة منقوشة تضرب عليها النقود"[٤]

ذ ـ المسكوكات اصطلاحاً:

"هي النقود المعدنية التي تحمل اسم سيد البلاد ويتبادلونها الناس في معاملاتهم.[٥] بمعنى أن المسكوكات هي التي تأخذ قيمة مالية كالذهب والفضة وسائر العملات المعدنية.

---

(١) جرادة، شرح قانون العقوبات الفلسطيني القسم الخاص (ص٦٠٩).
(٢) المادة (١/٣٤٩) قانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦.
(٣) الباز، الوجيز في القانون التجاري (ص ص٢٧٥-٢٧٦).
(٤) على، التعليق على جرائم التزوير والتزييف (ص١٢).
(٥) المرجع السابق، ص١٢.

٦ـ خيانة الأمانة أو إساءة الائتمان:

استيلاء الجاني على مال سلمه إليه المجني عليه على سبيل الأمانة أو الوكالة للحفظ أو للبيع أو الاستعمال وأمتنع الجاني عن تسليمه.[١]

تعريف أخر:

هو إضافة الجاني شيء مملوك لغيرة إلى ملكة، كان مؤتمن عليه سواءً أكان المملوك لغيره وضع على سبيل الرهن أم المنفعة للمالك أم سلم إلى الجاني بصفته وكيلاً بقصد بيعه أم استعماله.[٢] بمعني أن المالك "المجني عليه" سلم المال إلى الجاني المؤتمن بمحض إراداته على سبيل المنفعة على أن يقوم الجاني بتسليمه إلى المجني عليه عند الطلب إلا أنه امتنع عن تسليمه.

٧ـ اختلاس أموال الدولة من قبل موظفي الدولة أو خيانتهم بالمال:

تمثل اعتداء على المال العام، لأن المال له علاقة بالوظيفة وأن الموظف حاز على المال نتيجة وظيفته، وتكمن علة التجريم بأن الموظف العام أخل بالثقة التي أوكلت له بأن يقوم بحيازة المال وبدل المحافظة عليه خان الأمانة.

أ ـ الموظف العام:

هو كل شخص يعهد إليه العمل بصفة دائمة في خدمة مرفق عام تديره الدولة.[٣]

ب ـ اختلاس الموظف العام:

هو الذي يعمل في خدمة الدولة ويقوم باختلاس أموالاً أو أوراقاً موجودة بين يديه بسبب عمله وبحكم وظيفته.[٤] بمعني أن الجريمة تقع في إطار فئة معينة من الموظفين حيث أُدخل المال في حيازة الموظفين بمناسبة ممارستهم المهام الوظيفية حيث يقومون بأخذ الأموال المؤتمنين عليها بدون حق.

---

(١) أحمد، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص٢٨٢).

(٢) أبو الروس، جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والشيك بدون رصيد (ص٥٣٥).

(٣) القيسي، الوجيز في القانون الإداري (ص ص١٩٨-٢١٠).

(٤) المرصفاوي، قانون العقوبات الخاص (ص ص٧٦-٧٧).

٨ ـ الرشوة:

اتجار الموظف العام في أعمال وظيفته سواءً طلب لنفسه أم لغيره أم أخذ وعداً أم امتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته. [١] يتبين بأن جريمة الرشوة خاصة بفئة الموظفين الذين يعملون في أحد مرافق الدولة حيث يقوم الموظف المرتشي بتقاضي الأموال من أجل تحقيق مكاسب غير مشروعة.

٩ـ جريمة إصدار شيك بدون رصيد:

لم يعرف المشرع الفلسطيني جريمة إصدار شيك بدون رصيد في قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة (١٩٣٦م) حيث سوف يتم تعريف الشيك.

أ ـ تعريف الشيك:

"هو محرر يتضمن أمراً صادراً من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه (ويكون البنك دائمًا) بأن يدفع لشخص ثالث، وهو المستفيد مبلغا معين من النقود.[٢] فالشيك هو أن يقوم شخص بإصدار دفتر شيكات باسمه من البنك المسحوب عليه على أن يكون للساحب مبلغ مالي أو راتبه كضمان للبنك حيث يعطي الساحب الشيك للمستفيد بمبلغ مالي محدد مقابل سلعة بتاريخ الاستحقاق فإذا ذهب المستفيد للبنك لأخذ المال ولم يجد رصيد للساحب نكون أمام جريمة إصدار شيك بدون رصيد حيت يقوم البنك بختم الشيك، وإعطاؤه للمستفيد ليقوم بتقديم شكوى في النيابة ضد الساحب مرفق في الشيك المسحوب، وبذلك يكون الشيك بدل النقود.

١٠ـ القمار:

"عقد يتعهد بموجبة كل مقامر أن يدفع إذا خسر المقامرة للمقامر الذي كسبها مبلغاً من المال أو أي شيء آخر يتفق عليه.[٣] فالقمار يتحقق إذا كانت منافسة بين خصمين أو أكثر بأن يدفع الخاسر للرابح جراء المنافسة مبلغ مالي أي كلاً منهما بذل جهدا ليربح، وهو يختلف عن الراهن حيث يرتهن من يشهد المنافسة من الفائز من الخصمين بدون مشاركة.

---

(١) حسني، شرح قانون العقوبات القسم الخاص (ص١٤)).

(٢) الأخرس وابزاخ، مبادئ القانون التجاري (ص١٤٦)

(٣) الزيد، القمار تجريمه – عقوبته – أثره الأمني (ص٣٨).

١١ـ جرائم أخري ضد الثقة العامة: هي تشمل جميع الجرائم الإلكترونية حيث أن المشرع الفلسطيني لم يحدد الجرائم أو عقوباتها إلا أنه يتم التعامل معها وفق المواد القانونية التي يمكن أن تنطبق عليها.

رابعاً: أركان الجريمة:

تقوم الجريمة على ثلاثة أركان لا بدَ أن تتوفر جميعاً حتى يمكن القول بأن هناك جريمةً وإذا انتفت أحد الأركان فإن الجرم والمسؤولية تنتفي، وهذه الأركان هي، الشرعي، المادي، المعنوي، فالركن الشرعي هو النص القانوني المجرم للأفعال والركن المادي يتمثل في السلوك والنتيجة والعلاقة السببية والركن المعنوي يتمثل في القصد الإجرامي والخطأ الغير عمدي والركن المعنوي في المخالفات .

١ـ الركن الشرعي:

هو توفر نص التجريم الواجب التطبيق على الفعل المجرم قانونياً.[١] وهو الصفة غير المشروعة للأفعال التي جرمها القانون لأن الأصل بالأشياء الإباحة لأنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني قال تعالى: [**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا**] {الإسراء:١٥}.

فإذا لم يكن هناك نص تجريمي للأفعال التي تصدر من الأشخاص فتكون التصرفات مشروعة ومباحة وإن كانت هذه الأفعال غير مقبولة أخلاقياً ودينياً داخل المجتمعات، وحتى يتحقق الركن الشرعي يجب عدم توفر أي سبب من أسباب التبرير كالدفاع عن النفس أو المال أو العرض ودون إساءة استخدام هذا الحق، وحتى يتم تطبيق العقوبة على الأفعال المجرمة لابد أن يكون قد تم البدء بالقانون المجرم للأفعال أما بالنسبة للأفعال التي سبقت فلا يمكن تطبيق العقوبة عليها لأنها كانت مشروعة بالقانون القديم، ويأتي ذلك تحقيقاً لمبدأ عدم رجعية القوانين بقانون العقوبات والسبب بعدم تطبيقها بأثر رجعي، لأنه يلحق ضرراً بالآخرين، ولكن يمكن تطبيق القانون بأثر رجعي إذا كان أصلح للمتهم.[٢] وعليه فإن هذا المبدأ يحقق مصلحة للأفراد من خلال تحديد ما هو مباح فعله، وما هو محظور كما يحقق مصلحة للجماعة من خلال حصر وظيفة التجريم والعقاب بالمشرع وحده ويمنع المحاكم من تجريم فعل أو توقيع عقوبة غير منصوص عليها قانونياً الأمر الذي يحقق الاستقرار داخل المجتمع.[٣]

---

(١) أبوعامر، قانون العقوبات القسم العام (ص٤١).

(٢) أحمد، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص ص١٠٦، ١١٣، ١١٤)

(٣) قشطة، الجريمة والمجرم (ص ص٥٣-٥٦).

٢- الركن المادي:

لا يمكن تصور الجريمة بدون ركن مادي، لأنه المظهر الخارجي لها ويتكون من ثلاثة عناصر:

أـ السلوك الإجرامي:

هو كل سلوك يصدر من المجرم ويخشي المشرع منه ضرر، لأن الشخص قبل ارتكاب الجريمة يفكر فيها ويصمم على ارتكابها حيث يكون السلوك إيجابياً إذا قام الجاني باستخدام جسمه كما لو استخدم يداه بالسرقة أو القتل أو لسانه بالتحريض، ويكون السلوك إيجابياً من ضربة واحدة على الرأس أو إطلاق رصاصة على المجني عليه أو من مجموعة حركات كما لو قام الجاني بإطلاق عدة رصاصات ليقتله أو عدة طعنات والقاعدة العامة أن القانون لا ينظر إلى وسيلة ارتكاب الجريمة، إنما ينظر إلى النتيجة، ويكون السلوك بالامتناع حينما يكون الممتنع ملزم بالتدخل شخصاً لمنع وقوع النتيجة الضارة كامتناع الطبيب عن معالجة المرضي أما إذا لم يكون مكلف لا تتحقق جريمة الامتناع.[١]

ب ـ النتيجة الإجرامية:

وهو الأثر المترتب على السلوك الإجرامي، وهو العدوان المباشر على المصلحة التي يحميها القانون والنتيجة تكون ذات مدلول مادي إذا طرأ تغير في العالم الخارجي كأثر مباشر على السلوك الإجرامي، والذي ارتبط مع النتيجة فمن يسرق مال آخر يحدث تغيراً في العالم الخارجي تتمثل في نقل حيازة المال المسروق من حيازة المجني عليه إلى الجاني وقد تكون النتيجة ذات مدلول قانوني، وهي الاعتداء على المصلحة أو تهددها بالخطر فالنتيجة القانونية للسرقة الاعتداء على حق الملكية، وكذا بالقتل فالنتيجة القانونية الاعتداء على حق الحياة فالقانون ينظر إلى النتيجة المادية وليس الآثار المادية والنتيجة وفق هذا المبدأ ليس تغيراً مادياً في العالم الخارجي إنما ضرر معنوي يعتدي به على حق يحميه القانون مثل الامتناع عن الإدلاء بالشهادة فالمشرع يعاقب على النتيجة بمفهومها القانوني، وهي الاعتداء على مصلحة المجتمع وهي الاستعانة بالأفراد لإظهار الحقيقة أمام القضاء.[٢]

---

(١) عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص ص٢٠٠- ٢٠٤).

(٢) المجالي، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص ص٢١٥-٢١٦).

ج ـ العلاقة السببية:

هي الصلة بين الفعل والنتيجة ودورها في تحديد أثر الفعل على النتيجة، وهي ترتبط مع السلوك من ناحية والنتيجة من ناحية أخرى وهي من العناصر الجوهرية التي يتطلب القانون لقيامها تحقيق النتيجة الإجرامية وهي التي تثبت أن ارتكاب الفعل المجرم هو الذي أدى إلى تحقيق النتيجة الإجرامية وتساهم في تحديد المسؤولية الجنائية أو استبعادها. [١] فمثلاً لو قام أحد بدس السم لشخص آخر وتعاطاه وعلى أثر السم توفي فلا جدال في أن النتيجة هي الوفاة وهي مرتبطة ارتباطًا سببياً بالفعل وهو إعطاء السم وهو السبب المباشر للنتيجة وهي الوفاة ولكن إذا ما تناول السم وقبل بدأ مفعول السم انتابه نوبة قلبية وعلى أثرها توفي فلا جدال بأن النتيجة لا علاقة لها بالفعل حيث يسأل الجاني عن الشروع بالقتل إذا كانت عمدية.[٢]

٣ـ الركن المعنوي:

هو الوجه الباطني النفساني للسلوك المكون للجريمة حيث يتكون من ثلاثة عناصر:

أـ القصد الإجرامي:

وهي النية المتجهة إلى تحقيق الفعل الإجرامي مع العلم بعناصر هذا الفعل فالعلم إدراك الجاني بأن الفعل الذي سوف يقوم به مجرم قانونياً فيكفي في جريمة القتل علم الجاني بأن إزهاق الروح معاقب عليه والإرادة أكثر أهمية من العلم، لأنه يلزم أن تتجه إرادة الجاني إلى تحقيق الفعل الإجرامي وإرادته تحقيق النتيجة.[٣]

ب ـ الخطأ الغير عمدي:

قيام الشخص بسلوك، ولكن دون وجود نية بتحقيق النتيجة ويكون إما نتيجة الإهمال من خلال الامتناع كمن يترك منزله الآيل للسقوط دون إصلاح أو تنبيه الناس فيسقط ويترتب على ذلك وفاة أحد الأشخاص أو بقلة الاحتراز من خلال فعل إيجابي كالسائق الذي يقود السيارة مسرعاً في شارع مزدحم بالناس فيقتل أحدهم أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة

---

(١) نجم، قانون العقوبات القسم العام (ص ص٢١٣-٢١٤)

(٢) نجم، النظرية العامة للجريمة (ص ص١٩٥- ٢٠٢)

(٣) عفيفة، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص ص٣١٣-٣٢١).

مع معرفته، وهذا الفعل معاقب عليه حتى ولو لم يترتب على الفعل أي نتيجة كالمخالفات المرورية.[١]

ت ـ الركن المعنوي في المخالفات:

المخالفة كباقي العقوبات كالجنايات والجنح، ولكن لا يمكن القول بأن المخالفات جرائم مادية لأنها تمس بالمصلحة والسكينة والصحة العامة إلا إذا كان الاعتداء عليه بقصد.[٢]

خامساً: تقسيم الجرائم حسب جسامتها بالقانون الفلسطيني:

قسم المشرع الفلسطيني الجرائم حسب خطورتها إلى ثلاثة أنواع حيث إن نوع الجريمة يحدد نوع العقوبة المقررة قانونياً وهي إما أن تكون جناية أو جنحة أو مخالفة على النحو الآتي:

أـ الجنايات:

هي الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام أو الحبس مدة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات.[٣]

ب ـ الجنح:

هي الجرائم التي لا تعد جنايات أو مخالفات.[٤]

ت ـ المخالفات:

هي جرائم التي تستوجب عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن أسبوع أو غرامة مالية لا تتجاوز خمس جنيهات [٥]. ويمكن تحديد الجنح بالجرائم التي لا تزيد عقوبتها عن ثلاث سنوات ولا تقل عن أسبوع.

---

(١) نجم، النظرية العامة للجريمة (ص ص٣١٠-٣١٢).
(٢) عالية، شرح قانون العقوبات القسم العام (ص ص٢٥٩-٢٦٠).
(٣) جرادة، مبادئ قانون العقوبات الفلسطيني (ص ص١١٠).
(٤) الوليد، الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني (ص٩٣).
(٥) قشطة، الجريمة والمجرم (ص٤٢).

سادسا: تصنيف الجرائم في الإسلام:

تقسم الجرائم في الإسلام على حسب الحق المعتدي عليه إلى ثلاثة أنواع حيث كفل الله حقوق الإنسان بتشريعه التي تعمل على حماية النفس البشرية حيث حدد عقوبات على من يعتدي عليه كالحدود والقصاص وترك التعزير لاجتهاد القضاة وهي كما يلي:

١ـ الحدود:

هي العقوبات المقدرة حقاً لله تعالى فليس للعقوبة حد أعلى أو أدنى بل هي مقدرة لله لا يجوز لأحد الأفراد أو القاضي إسقاطها لأنها من حقوق الله.(١) قال تعالى: [**وَتِلْكَ حُدُودُ اللهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**] {الطَّلاق:١}.

تعرف الماوردي للحدود:

زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر وترك ما أمر.(٢) وهي أربعة أنواع:

أـ الزنا:

هو إيلاج الذكر بفرج امرأة كدخول الميل في المكحلة حيث أقر الله عقوبة مقدرة وهو من الكبائر لأن الله قارنه بالشرك وقتل النفس.(٣) قال تعالى: [**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ**] {النور:٢}.

ب- السرقة:

هو أخذ مال الغير على سبيل الخفية وإخراجه من حرزه بغير وجه الحق.(٤) قال تعالى" [**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**] {المائدة:٣٨}.

ت- القذف:

رمي المؤمنات الغافلات بفاحشة الزنا مع آخر أو بالنسب للآخرين باطلاً وبهتاناً وبدون دليل وبينة والقذف يكون صريحاً أو ضمنياً حيث أقر الله عقوبة له وهو من السبعة

---

(١) الدميني، الجناية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي (ص٣٣).
(٢) السلحب، إنسانية العقوبة في الفقه الإسلامي (ص٩).
(٣) جرادات، نظرية تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية (ص ص٢٩-٣٠).
(٤) العمري والعاني، فقه العقوبة (ص٨١).

الموبقات[١] قال تعالى:[**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**] {النور:٤}.

ث- الحرابة

هي خروج جماعات مسلحة من المسلمين لقطع طريق الأمنيين لسلب أموالهم أو سفك دمائهم أو قتل الدواب ويستوي أيضاً السطو على منازلهم[٢] قال تعالى: [**إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ**] {المائدة:٣٣}.

٢ـ القصاص :

هي عقوبة القتل العمد ومعاملة الجاني بمثل اعتدائه فهي حق من حقوق العباد التي يجوز للأفراد اسقطاها والتنازل عنها إما بالدية أو العفو.[٣] قال تعالى: [**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**] {البقرة:١٧٩} .

أـ القتل:

هو فعل صادر من الجاني يؤدي إلى إزهاق روح المجني عليه والقتل بشريعة إما قتل مجرم، وهو الاعتداء على النفس بدون وجه حق وقتل بحق كقتل القاتل والقتل إما يكون عمداً وهو قصد الجاني قتل المجني عليه أو غير عمدي ويكون قصد الجاني إيذاء المجني عليه، ولكن دون إزهاق روحة أو قتل خطأ، وهو قصد الفعل دون قصد شخص معين كمن يرمي على طير فيقتل آخر.[٤] ويسقط القصاص إما بالعفو من المجني عليه **أو بالدية وهي:** المال المؤدى إلى المجني عليه، أو وليه، أو وارثه بسبب جناية حيث يدفع الجاني المال للمجني عليه بدل القصاص.[٥]

٣ـ التعزير

---

(١) أبو فارس، الفقه الجنائي في الشرع الإسلامي (ص ص ٢٥٣-٢٥٤).
(٢) شبير، الإسلام يعلنها حرباً على قطاع الطريق (ص ص٢٣-٢٤)
(٣) باغشير، اقامة حد الحكم الحق في تشريع العليم الخبير (ص٢٥).
(٤) عودة، التشريع الجنائي الإسلامي (ص ص٦-٧-٨)
(٥) الفرا، العفو عن القصاص في النفس الإنسانية (ص١٠٢)

هي العقوبات التي لم يرد بها نص من الشارع لتحديد مقدارها وإنما تركت لولي الأمر أو القاضي على أن تكون العقوبة تتناسب مع الفعل ويكون حكمها مبنياً على الحق والعدالة[١]

سابعاً: التطور التاريخي لجغرافية الجريمة:

بدأ الاهتمام بدراسة الجريمة من قبل علماء الاجتماع ثم علماء الجغرافيا في وقت مبكر من القرن التاسع عشر, وكان من الدراسات الأولى الرائدة في هذا المجال ما ظهر في فرنسا, حيث أجرى "جيري" الذي كان مديراً لإدارة شئون الجريمة بوزارة العدل الفرنسية في الفترة من ١٨٢١-١٨٣٥م, دراسة قسم فيها فرنسا إلى خمسة أقاليم متميزة في مجال الجريمة وقد درس الجريمة في فرنسا خلال الفترة ١٨٢٥-١٨٣٠وصنفها إلى جرائم ضد النفس وأخرى ضد الممتلكات, وتضمنت دراسته عدد من الجداول والخرائط تناولت الموقع الجغرافي وأعمار مرتكبي الجرائم، وبعد ذلك التاريخ زاد الاهتمام بجغرافية الجريمة وتوالت الدراسات في مختلف دول العالم وخاصة الدول الغربية, وظهرت في عام ١٩٦٧م في الولايات المتحدة الأمريكية دراسة لعدد من التجمعات المبعثرة لمرتكبي الجرائم في مدن الصفيح[٢]. وفي دراسة أجراها هربرت عام ١٩٧٦ لاحظ أن بعض مناطق مدينة كاردف في ويلز تسهم في نسبة المجرمين من صغار السن بشكل غير متناسب ولذا درست كافة الجوانب البيئية وأيضاً ما يتفق مع المنهج الجغرافي الحديث من حيث التركيز على القيم والاتجاهات في هذه المناطق.[٣]

وتعد جغرافيا الجريمة فرعاً من فروع الجغرافيا الاجتماعية، واعتبرها البعض من موضوعات الجغرافيا التطبيقية.

وتعتبر جغرافيا الجريمة من الموضوعات المتشابكة بسبب تعدد التخصصات التي تسهم بدراسة الجريمة، حيث ترتبط الجريمة وعناصرها بالبيئة الطبيعية(كالمناخ)، واختلاف الأبعاد المكانية للجريمة. وبيان الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والثقافية لمرتكبي الجرائم وتؤثر هذه الخصائص في نوع الجريمة.

---

(١) أبوزهرة، الجريمة والعقوبة (ص ص٧٩-٨٠).

(٢) هربرت، جغرافية الجريمة الحصرية (ص٨٨).

(٣) عبد الجليل، جغرافية الجريمة (ص٣٣).

وأهم الخصائص الديموغرافية: العمر، والنوع، والعرق، ومكان الميلاد، ومعدلات المواليد والوفيات، والعمر، والوسيط، ومستوى التعليم، والحالة المهنية، والحالة المدنية، بالإضافة إلى بعض الخصائص الاجتماعية كحجم الأسرة وحالة السكن ونوعه، وتركز بعض الدراسات الجغرافية على اختلاف التركيب العرقي في معدلات الجريمة وأنواعها، كما تناول دراسات أخرى الخصائص السياسية للمجتمعات، وعلاقتها بالجريمة خاصة في فترات التحولات السياسية كانهيار نظام حكم معين، أو بسبب التطهير العرقي، أو في مناطق الحدود المتنازع عليها.(١)

لذلك يتعامل علم الجغرافيا مع الجريمة على أساس أنها ظاهره بشرية تحدث في كل مكان, لذا فانه يقوم بتوزيع هذه الظاهرة, ثم يحاول البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذا التوزيع وتقسيمها وتوزيعها على الخرائط وتتبع أصولها مع بعضها البعض.(٢) فالمكان ليس كياناً مادياً فقط، ويصعب النظر إليه، إذ إنه مكان للقيم والعادات والأنشطة التي يصعب علينا أن ننظر إليها منفردة بعضها عن بعض، وبناء عليه فمسرح الجريمة (*) يتباين من مكان إلى آخر بحكم مؤثرات طبيعية جغرافية واقتصادية واجتماعية وحضارية وهذه تؤثر في تباين معدلات الجريمة. (٣)

والحقيقة أن الجريمة وإن كانت مشكلة وظاهرة عالمية إلا أنها لم تحظ بالدراسة والاهتمام إلا في عهد قريب, ومن الجدير بالذكر هو أن "عبد الجليل" هو من أوائل الدارسين لجغرافية الجريمة في العالم العربي حيث كانت أولى الدراسات له عن الرحلة إلى الجريمة من وجهة النظر الجغرافية في مصر عام ١٩٨٢ وبعدها توالت دراساته حتى أصبحت مرجعاً مهماً لكل الدارسين في جغرافية الجريمة كما كان لدراسة جغرافية الجريمة في الدول

---

(١) محمد، الجغرافيا التطبيقية (ص ص٤٨-٥٠).

(٢) شقة وأبو عمرة، محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص٧)

(*) مسرح الجريمة " هو المكان الذي تنبثق منه كافة الأدلة، فهو الذي يزود ضابط التحقيق بنقطة البدء في بحثه عن الفاعل، ويكشف عن معلومات هامة لمن يفد " يأتي". بعد ذلك من الأخصائيين، لذلك فإن مسرح الجريمة إما أن يكون مكاناً واحداً أو عدة أماكن متصلة أو متباعدة تكون في مجملها مسرح الجريمة، فكل مكان يُستدل منه على أثر مرتبط بالجريمة محل البحث يكون جزءاً من مسرحها"). عطية، مسرح الجريمة (ص٤٥).

(٣) شوية، المقارنة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة ، (ص١٨٥)

الخليجية نصيب كبير حيث تناولها العديد من الدارسين نذكر منهم على سبيل المثال ليلى زعزوع وعبد الرحمن الباحوت. [١]

ثامناً: المستويات الإحصائية لقياس حجم الظاهرة الإجرامية: [٢]

تستخدم للوصول إلى معلومات دقيقة عن حجم الظاهرة الإجرامية وتقسم إلى خمسة أقسام

١ـ الإجرام الظاهر:

وهو مجموعة الجرائم المرتكبة فعلاً والتي علمت بها أجهزة الشرطة بغض النظر عن مصيرها القضائي سواءً قامت أجهزة الشرطة بمتابعتها من عدمه.

٢ ـ الإجرام الشرعي:

وهو مجموعة الجرائم المرتكبة والتي صدر بها حكما قضائياً بإدانة المتهم عن فعله حيث يتم قياس حجم الإجرام الشرعي من خلال إحصائيات المحاكم.

٣ ـ الإجرام الرمادي:

وهو مجموعة الجرائم التي لا تزال تحت التحقيق أو المحاكمة ولم يصدر فيها حكم قضائياً بالإدانة بعد حيث يتم احتساب عدد الجرائم الرمادية من خلال خصم حجم الإجرام الظاهر من الإجرام الشرعي .

٤ ـ الإجرام الأسود:

مجموعة الجرائم المرتكبة والتي لم تصل أجهزة الشرطة للعلم بها، لا من حيث وقوعها أو مرتكبيها، وهي بذلك بخلاف الإجرام الظاهر، ويرجع سبب انتشارها إلى خوف المجني عليه من إيذاء الجاني أو بساطة الجرم أو عدم الثقة بأجهزة الشرطة.

---

(١) شقفة وابو عمرة, محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة (ص٨).

(٢)مطر, محاضرات في علم الاجرام و العقاب (ص ص٢٦-٢٧).

٥ـ **الإجرام الفعلي:** هو مجموع مستويات الإجرام السابقة جميعها (الإجرام الظاهر + الإجرام الشرعي+ الإجرام الرمادي+ الإجرام الأسود).وهي بذلك تعبر عن حجم الظاهرة الإجرامية الواقعة فعلاً.

تاسعاً: العوامل المؤثرة في الظاهرة الإجرامية:

هناك عوامل مختلفة تساعد على قيام الجريمة بعضها متصلة بالتكوين الفردي للإنسان قد تهيئ له أسباب ارتكاب الجريمة تسمي بالعوامل الداخلية كالوراثة والسن، وتعاطي المخدرات والتكوين العقلي والمرض والسلالة والجنس وبعضها تتمثل في عوامل محيطة بشخصية المجرم قد تكون سبباً في ارتكاب الجريمة يطلق عليها العوامل الخارجية كالأسرة والتلفزيون والدين وبيئة العمل والتعليم والفقر والأصدقاء على النحو الآتي:

١ـ العوامل الداخلية:

هي مجموعة من المؤثرات المرتبطة في تكوين شخصية المجرم العقلي والنفسي، والذي يعمل تضافرها مع البيئة في إحداث السلوك الإجرامي.[١]

أـ الوراثة:

هي انتقال خصائص السلف إلى الخلف لحظة الإخصاب حيث نادي العالم الإيطالي لمبروزو بأن المجرم له صفات خلقية تميزه عن غيره عن طريق الوراثة من الأجداد إلى الآباء وإلى الأبناء، ولكن أثبتت فشلها فليس شرطاً أبن السارق سارق لكن يرجع السلوك الإجرامي إلى العوامل البيئية المحيطة بالمجرم.[٢]

ب ـ السن:

هي المراحل التي يمر بها الإنسان من لحظة ولادته حتى الشيخوخة حيث تكون الجرائم التي يرتكبها الأطفال قليلة بسبب ضعف البنية، ولكن في مرحلة المراهقة تزداد بسبب حاجة المراهق للأموال لذلك أكثر الجرائم التي يرتكبها المراهقون جرائم الأموال كالسرقة والسطو بالإضافة إلى جرائم الضرب أو الاعتداء.[٣] أما في مرحلة الشيخوخة تقل الجرائم خاصة التي تحتاج مجهود بدني كجرائم الاعتداء والسرقة بسبب الضعف من الناحية البدنية

---

(١) الوريكات، أصول علمي الإجرام والعقاب (ص١٢).

(٢) القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص ص١٢٦-١٢٩).

(٣) الوليد، مبادئ علم الإجرام (ص ص١١٨. ١١٩).

والذهنية، وكذلك ضعف الغريزة الجنسية إلا أنه يلاحظ ارتكاب بعض الجرائم الجنسية كاللواط بحق الأطفال الصغار[١]. ويمكن القول بأن السن عامل أساسي لتحديد حجم الجرائم في المرحلة العمرية التي يمر بها الإنسان.

ت ـ شرب المسكرات:

عنى باحثون منذ زمن طويل بوجود علاقة قوية بين الخمور والإجرام، وهناك إجماع على أن الخمور عامل مهم لارتكاب الجريمة، ولما كانت الخمور ليس العامل الوحيد في هذا الشأن فقد اختلف الرأي حول حقيقة دورها في مجال الإجرام، وكان السائد إلى أن الخمور لها دور محدود في ارتكاب الجريمة إلا أن هذا الرأي لم يعد مُسلماً به اليوم، فقد دلت أبحاث على أن المشكلة أعظم خطراً من حيث شاربيها مما يسبب أثر مباشر أو غير مباشر لارتكاب الجريمة أو بالنسبة لذويه وعلى الأخص ذريته، حيث أن تناول الخمور يؤدي إلى إثارة دوافعه الغريزية وإضعاف قدراته على كبح تلك الدوافع وتشتد أثر خطورة الخمور في حالة وصول الشخص إلى السكر الكامل مما يؤدي إلى ارتكاب جرائم خطيرة.[٢] ويمكن لشارب المسكرات من ارتكاب الجريمة عند عدم المقدرة على شراء المسكرات فيلجأ لارتكاب الجريمة وبخاصةٍ جرائم الأموال حتى يستطيع شراء المسكرات.

ث ـ التكوين العقلي:

أتثبت الدراسات التي قام بها باحثون علم الإجرام أن هناك علاقة بين السلوك الإجرامي والتخلف العقلي حيث إن المجرمين بصفة عامة يمتازون بضعف أو تخلف عقلي حيث يفقدون السيطرة على نزواتهم الفطرية ويصعب إدراكهم في تقدير تصرفاتهم التي قد تكون بفعل الوراثة إلا أن هناك فئة من المجرمين يمتازون بالذكاء حيث حقق العالم لومبروزو خطوة مهمة في تصنيف المجرمين مند الولادة حتى المرض العقلي.[٣]

ج ـ المرض:

كشفت عدد من الدراسات أن هناك صلةً بين المريض بدنياً والجريمة حيث يميلون المشوهين أخلاقياً أو أصحاب العاهات إلى ارتكاب جرائم الحرق والقذف والإتلاف بسبب شعورهم بالاضطهاد وإحساسهم بالنقص مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم بسبب الحقد على

---

(١) عبد العال، أصول علم الإجرام (ص٧٦).

(٢) محمد وأبو عامر، مبادئ علم الإجرام (ص ص٢٢٧-٢٢٨).

(٣) جعفر، الإجرام وسياسة مكافحته (ص ص٥٥-٥٩).

الأسوياء من الناس ويلجأون إلى ارتكاب جرائم الأموال عند شعورهم بالحاجة المادية كإخفاء المتحصل عليها من السرقة أو يقنعون ويخططون لارتكاب الجرائم.[١]

ح ـ السلالة وهي:

"المجموعة البشرية التي لا يقل ٧٥%من أفرادها يتصفون بصفات جسدية وراثية واحدة، مثل لون البشرة وشكل لون العيون ولون وطبيعة الشعر وشكل وحجم الأنف والشفاه وطول القامة[٢] حيث تشير الإحصاءات بأن الجرائم الذي يرتكبها الزنوج هي الأعلى في الولايات المتحدة وأوروبا ويرجع السبب بارتفاع الجرائم التي يرتكبها الزنوج بسبب الوضع الاقتصادي السيئ والإهانة التي يتعرضون لها والمعاملة الوحشية من المواطنين البيض والبوليس حيث تم رصد عبر وسائل الإعلام كثير من الاعتداءات ضد الزنوج مما يدفعهم لارتكاب الجرائم انتقامًا.[٣] ويمكن القول بأن نسبة الجرائم تزيد عند الزنوج عن البيض بسبب التمييز العنصري الذي يتعرضون له في الحياة اليومية، والذي نهى الإسلام عنه.

خ ـ الجنس:

تشير دراسات الباحثون في علم الإجرام أن نسبة الجرائم عند النساء أقل من الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل نفسية وتكوينيه، فالمرأة أضعف بدنياً من الرجل بالإضافة للوضع الاجتماعي للمرأة الذي يختلف عن الرجل، لأن نسبة النساء اللواتي يتحملن المسؤولية وحدهن أقل بكثير من الرجال لأن الرجل يتحمل متاعب الحياة، وبالتالي فإنه يتعرض للمشاكل والآلام التي تدفعه إلى ارتكاب الجرائم.[٤] وعليه فالرجال أكثر عرضة لارتكاب الجرائم لسد حاجياتهم المادية وكثر مسئولياتهم.

٢ـ العوامل الخارجية:

هي مجموعة من العوامل التي تؤثر على شخصية المجرم، وتوجه سلوكه نتيجة العوامل المحيطة به والتي تعمل على تكوين شخصيته الإجرامية.[٥]

---

(١) حسني، علم الإجرام وعلم العقاب (ص ص٦٥-٦٦).

(٢) حماد وأخرون، دراسات في الجغرافية البشرية (ص١٦).

(٣) أحمد، دروس في علم الإجرام (ص٤٩.٥٠).

(٤) المشهداني، أصول علمي الإجرام والعقاب (ص ص٧٤-٧٥).

(٥) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص٢٧٥).

أـ الأسرة:

هي النواة الأولى التي تعمل على تكوين شخصية الفرد، فإذا كانت المكانة الاقتصادية للأسرة منخفضة إلى الحد الذي لا يمكن لأفرادها من إشباع حاجاتهم كالمأكل والمشرب والملبس بالطرق المشروعة فيترتب على ذلك ارتكاب بعض أفرادها الجرائم كجريمة السرقة والسطو وأحياناً إلى القتل أو ارتكاب بعض الجرائم الأخلاقية، حيث أوضحت نتائج بعض الدراسات أن هناك ارتباطاً بين جريمة البغاء والفقر[١]. ويمكن للأفراد ارتكاب الجرائم في حالة كان أرباب الأسر من أصحاب العود الإجرامي.

ب ـ التلفزيون كأحد أهم وسائل الإعلام:

يعتبر من أهم الوسائل الترفيهية خطراً حيث لا يحتاج مشاهديه للقراءة والكتابة وعندما يشاهدون الأفلام يبهرون ببعض الشخصيات ويرغبون بتقليدهم.[٢] وخلاصة القول أن وسائل الإعلام تؤثر سلباً وبخاصةٍ في الأفلام التي يكون بطلها رجل عصابة حيث يبهر الأطفال بهم وخاصة بطرق هروبهم من الشرطة وتضليل رجال الشرطة.

ت ـ الدين:

يعمل الدين على مقاومة الأفراد للبواعث الإجرامية فهو عامل إيجابي قوى وحاسم يعمل على ضبط النفس واستقرار المبادئ والتعاليم حيث أجريت دراسة قام بها الباحث شلدون واليانور جلوك على خمسمائة من النزلاء في نيويورك بينت أن ٨% من النزلاء كانوا يواضبون على العبادة. [٣] وخلاصة القول بأن الوازع الديني يعمل على الحد من ارتكاب الجرائم، لأنه يغلب مصلحة الجماعة ويخشي من عذاب الله.

ث ـ بيئة العمل:

قد يلجأ الصغار إلى العمل نتيجة الوضع الاقتصادي السيئ حيث يكونوا في هذه الفترة في مرحلة تدريب عند أرباب العمل حيث يلجأ أرباب العمل لإهانة مشاعرهم والتجريح

---

(١) القريشي، علم الإجرام (ص ص٢٣٤-٢٣٥).

(٢) شكور، العنف والجريمة (ص ص٦٣-٦٤).

(٣) على وعثمان، أصول علم الإجرام والعقاب (ص٣١٧).

بهم حيث أن هذه الإهانات قد تؤدي إلى ارتكاب الجرائم والتي يكون من الصعب السيطرة عليها[١]

ج ـ التعليم:

يعمل التعليم على التقليل من نسبة ارتكاب الجرائم، لأنه يعمل على تهذيب النفس وزرع القيم والانتماء للمجتمع ويعمل على القضاء على كل التأثيرات والعادات السيئة لذلك نجد أن كثراً من الجرائم كُشفت بسبب التقدم العلمي، ولكن بالمقابل نجد بأن العلم يستخدم لارتكاب الجرائم. فمعظم الجرائم التي يرتكبها الأميون تمتاز بالقسوة كالقتل و السرقة، والحرق، بينما جرائم المتعلمين تمتاز بالذكاء.[٢] ويمكن القول بأن العلم ذو حدين يمكن استخدامه للكشف عن الجرائم من خلال رفع البصمات وتحليل DNA، ويمكن استخدامه لارتكاب الجرائم وبخاصة جرائم التزوير والتزييف.

ح ـ الفقر:

يدفع الأشخاص إلى ارتكاب جرائم الأموال لسد العجز المالي الشخصي أو الأسري حيث أجريت دراسات في فرنسا على ٦٦٥٠٠ من الذين قدموا للمحاكم حيث أكدت الدراسة أن الغالبية العظمي كانوا ينتمون إلى الأوساط الفقيرة جداً، إلا أن العوامل الاقتصادية ليس الدافع الوحيد إلى ارتكاب الجرائم وإنما هو تضافر مجموعة عوامل أدت إلى ارتكاب الجرائم.[٣] حيث أشار عالم الجريمة الإيطالي ديفييرسي، وهو من أوائل الباحثين الذين أكدوا أهمية العامل الاقتصادي وعلاقته بالجريمة، إلى أنه بينما يعد٦٠% من سكان إيطاليا من الطبقات الفقيرة فإن نسبة تتراوح بين٨٥ ــ ٩٠%من المحكوم عليهم ينتمون إلى الفقراء. [٤] وخلاصة القول أن الفقر هو عامل إلي ارتكاب الجريمة ولكن ليس عاملاً رئيساً لأن هناك أنواعاً من الجرائم ترتكب ليس لها علاقة بالأموال كجرائم القتل والحرق والسب وهتك العرض.

خ ـ الأصدقاء:

يتأثر الشخص بأصدقائه لأنه يقضي معهم أوقات فراغه ويمارس معهم هواياته فإذا سادت القيم والمبادئ العليا اتجهوا إلى التفوق العلمي والرياضي أما إذا كان الأصدقاء

---

(١) العاني وطوالبة، علم الإجرام والعقاب (ص١٨٦).

(٢) حوري، الجريمة أسبابها ومكافحتها (ص ص١٠٦-١٠٧).

(٣) الشاذلي، علم الإجرام وعلم العقاب (ص ص٢٢٠-٢٤٦)

(٤) القريشي، علم الإجرام (ص٢٣٥).

يمارسون سلوكاً غير مشروع فإن انضمام الفرد إليهم يترتب عليه انخراطه في السلوك غير السوى الذي يؤدي إلي ارتكاب الجريمة.[1] وخلاصة القول بأن الأصدقاء المنحرفين يقودوا الأفراد إلى ارتكاب الجرائم في حالة انعدام مراقبة الأسرة لأبنائها باستمرار.

(١) عبد الستار، مبادئ علم الإجرام (ص ص١٧٨-١٧٩)

الفصل الثالث

الأبعاد الجغرافية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها.

الفصل الثالث

الأبعاد الجغرافية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة والعوامل المؤثرة فيها

تم تقسيم هذا الفصل إلي قسمين: الأول بعنوان " الأبعاد المكانية والزمنية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة، حيث يسعي الباحث من خلال ذلك إلى التعرف على حجم ظاهرة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من خلال تتبع التطور الزمني لها وحجم الجريمة العامة في محافظات غزة، حيث تعد الزيادة والنقصان مؤشراً لمدي حجم انتشار الظاهرة، كذلك التعرف على أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة الموجودة في محافظات غزة، أما القسم الثاني فهو بعنوان العوامل الجغرافية المؤثرة بالجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة، وتناول الباحث بعض العوامل الطبيعية والبشرية ذات العلاقة.

يصنف القانون الفلسطيني الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة إلى إحدى عشر جريمة ومن خلال متابعة التقرير الإحصائي الجنائي الصادر من وزارة الداخلية ـ وحدة التخطيط والتطوير تبين بأن إجمالي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بلغت في العام ٢٠١٥م, (٣٤٤٧) جريمة بنسبة ٩.٦% من إجمالي الجرائم العامة .

أولاّ: الأبعاد المكانية والزمنية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة:

تساعد دراسة التحليل الجغرافي للجريمة في منطقة معينة، وخلال فترة زمنية محدودة على تحديد الأنماط المكانية والزمانية واتجاهات الجريمة نحو الزيادة أو النقصان في تلك المنطقة حيث تعد معرفة الخصائص الزمنية للجرائم أحد أهم المؤشرات التي تستفيد منها الجهات الأمنية المتخصصة بمكافحة الجريمة، فمعرفة النمط الزمني للجرائم يساعد في الحد من انتشار هذه الجريمة من خلال التخطيط الأمني لتفاديها عند ارتفاعها[١] حيث يهتم علم الجغرافيا أساساً بالتغيرات المكانية بينما يهتم علم التاريخ بالتغيرات الزمنية غير أن الجغرافي لا يستطيع أن يهمل البعد الزمني تماماً، ذلك لأنه يهتم بتفسير الظاهرات تفسيراً يشمل

(١) الحارثي، الخصائص المكانية لموقع الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية (ص٧٤).

العوامل المسببة لها وتتابعها، وهي بلا شك تحدث خلال فترات زمنية ومن تم فإن تحليل إحصاءات الجريمة مكانياً وزمانياً يظهر هذين البعدين الزماني والمكاني حيث أجريت دراسات عديدة تبحث عن البعدين الزماني والمكاني في الولايات المتحدة وبريطانيا مستخدمة الإحصاءات الصادرة عن الجرائم، وقد أظهرت الدراسات المكانية للجريمة تبايناً مكانياً وزمانياً لها[١] وعليه **يمكن تعريف النمط المكاني للجريمة** : بأنه يستخدم للدلالة على التوزيع الجغرافي للجريمة، ولتوضيح انتشار الظاهرة على سطح الأرض وهنا يخص الباحث انتشار الجريمة جغرافياً في محافظات غزة أي الحيز الجغرافي الذي تحدث فيه أعلى نسبة تركز في معدلات الجريمة فهي تمثل المنطقة المستهدفة والجاذبة مكانياً تبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية[٢].

١ـ حجم وتطور الجرائم العامة والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة:

أ- حجم وتطور الجرائم العامة في محافظات غزة:

حتى يتم فهم مسار الجريمة في الأعوام الماضية، فلابدَ من ربطها بالزياد السكانية في محافظات غزة لاسيما، وأن عدد السكان في هذه المحافظات قد تزايد خلال هذه الفترة تزايداً ملحوظاً، بيد أن الزيادة السكانية قد لا تعني بالضرورة زيادة عدد الجرائم , لذلك قام الباحث بالربط بين عدد الجرائم العامة، وعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ليتسنى معرفة التطور النسبي لها بالنسبة لإجمالي الجرائم العامة محافظات غزة جدول (٣.١).

(١) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان: دراسة في الجغرافية الاجتماعية (ص٤١).

(٢) الشبول، الأنماط الجغرافية للجريمة دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن (ص٢٠٧).

جدول (٣.١): عدد الجرائم العامة والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة ٢٠٠٠-٢٠١٥م

السنة	عدد الجرائم العامة	عدد السكان	معدل الجريمة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	عدد جرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	نسبة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من نسبة الجرائم العامة
٢٠٠٠	٦٤٣١	١١٠٩٦٧٧	٥٧٩.٥	١٦٢٦	٢٥.٣
٢٠٠١	١٤٨٥٤	١١٤٥٨٩٤	١٢٩٦	١٦٦٩	١١.٢
٢٠٠٢	٧١٦٨	١١٨٢٩٠٨	٦٠٦	١٨٦٦	٢٦
٢٠٠٣	٩٢٩٥	١٢٢١١٢٨	٧٦١	٢١٩٨	٢٣.٦
٢٠٠٤	٨٦٦٠	١٢٦١٠١٧	٦٨٧	٢١٠٩	٢٤.٤
٢٠٠٥	٨٧٦٧	١٣٠٤٣٨٨	٦٧٢	١٤١٥	١٦.١
٢٠٠٦	٦٦١٥	١٣٤٩٢٦٣	٤٩٠	١٠٤١	١٥.٧
٢٠٠٧	١٢٦١٨	١٣٩٥٧٢٠	٩٠٤	٦٧٠	٥.٣
٢٠٠٨	١٨٦٢٢	١٤٤٠٣٣٢	١٢٩٤	١٣١٤	٧
٢٠٠٩	١٩٥٣٦	١٤٨٦٨١٦	١٣١٣	١٠٣٨	٥.٣
٢٠١٠	١٥٧٠٨	١٥٣٥١٢٠	١٠٢٣	١٢٧٩	٨.١
٢٠١١	١٦٧٥٤	١٥٨٨٦٩٢	١٠٥٤	١٢٩٥	٧.٧
٢٠١٢	٢٢٣٥٦	١٦٤٤٢٩٣	١٣٥٩	١٧٦٠	٧.٩
٢٠١٣	٣١٤٥٤	١٧٠١٤٣٧	١٨٤٨	٣١٠٦	٩.٩
٢٠١٤	٢٩٢٧٤	١٧٦٠٠٣٧	١٦٦٣	٣١٠٨	١٠.٦
٢٠١٥	٣٥٦٦٥	١٨١٩٩٨١	١٩٥٩	٣٤٤٧	٩.٧

المصدر:- . إعداد الباحث بناءً على بيانات من وزارة الداخلية الفلسطينية - وحدة التخطيط والتطوير للشرطة للعام ٢٠٠٠ - ٢٠١٥.

- بيانات تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتضح من الجدول (٣.١) ما يلي :

١- هناك تذبذب واضح في معدلات ونسب الجرائم العامة والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة للفترة ٢٠٠٠م ـ٢٠١٥م حيث شهد انخفاض في عدد الجرائم العامة في محافظات غزة إلى (٦٤٣١) جريمة بمعدل (٥٧٩.٥) جريمة /١٠٠٠٠٠ نسمة، نتيجة اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠م وهو من أدنى معدلات للجريمة لفترة الدراسة. بسبب التفاف الشعب الفلسطيني حول المقاومة.

٢- شهدت الفترة ٢٠٠١م – ٢٠٠٤م اختلاف في أعداد ارتكاب الجرائم العامة فبلغ أعلاها (١٤٨٥٤) جريمة بمعدل (١٢٩٦) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة للعام ٢٠٠١م وسجل عام

٢٠٠٢م أدناها حيث بلغ (٧١٦٨) جريمة بمعدل (٦٠٦) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة ويعُزي الارتفاع عام ٢٠٠١م نتيجةً لتعرض مقرات الأجهزة الأمنية للقصف، ولكن سرعان ما بسطت الأجهزة الأمنية سيطرتها وأخذت معدلات الجرائم بالاستقرار وصولاً للعام ٢٠٠٤م.

٣- بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من محافظات غزة قامت السلطة الفلسطينية بالسيطرة الكاملة على محافظات غزة، فبلغ عدد الجرائم في العام ٢٠٠٥ م (٨٧٦٧) جريمة بمعدل (٦٧٢.١) جريمة /١٠٠٠٠٠نسمة .

٤- في العام ٢٠٠٦ م شهد انخفاض في عدد الجرائم العامة حيث بلغت (٦٦١٥) جريمة بمعدل (٤٩٠) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة وفي العام ٢٠٠٧ م، حدث ما يسمى بالانقسام الداخلي حيت قامت حكومة حماس بتطبيق القانون بالقوة، وهنا ارتفعت الجريمة ضعف العام ٢٠٠٦م فسجلت (١٢٦١٨) جريمة بمعدل (٩٠٤) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة[١].

٥- شهد العامين ٢٠٠٨ م –٢٠٠٩م عدوان ضروس على محافظات غزة أدى إلى تدمير أغلب مراكز الأجهزة الأمنية مما أحدث حالة من عدم الاستقرار والفوضى في الشارع الفلسطيني وهذا كان سبباً في ارتفاع الجريمة عن الأعوام السابقة فبلغ عدد الجرائم عام ٢٠٠٨م (١٨٦٢٢) جريمة بمعدل (١٢٩٤) جريمة /١٠٠٠٠٠نسمة في حين بلغت في العام ٢٠٠٩م (١٩٥٣٦)جريمة بمعدل(١٣١٣) جريمة /١٠٠٠٠٠نسمة .

٦- لوُحظ انخفاض ملحوظ في أعداد الجرائم للعامين ٢٠١٠م – ٢٠١١م عن العامين السابقين حيث بلغت في عام ٢٠١٠م (١٥٧٠٨) جريمة بمعدل(١٠٢٣) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة وبلغت في عام ٢٠١١م (١٦٧٥٤)جريمة بمعدل(١٠٥٤) جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة، وهذا يعود لسببين رئيسيين هما الاستقرار الأمني في محافظات غزة وانتشار الأنفاق التجارية على الحدود مع مصر، ودخول مواد البناء والبضائع التجارية مما زاد من فرص العمل، وبالتالي اثر عكسياً على الجريمة العامة .

٧- لوحظ في هذه الفترة تغير واضح في أعداد الجريمة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٣م حيث ارتفع عدد الجرائم لعام ٢٠١٢م (٢٢٣٥٦) جريمة بمعدل (١٣٥٩) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، نتيجة لتغير الأوضاع السياسية في مصر وما ترتب عليها من انفراج في الوضع الاقتصادي والأمني في محافظات غزة، وزيادة تهريب البضائع الاقتصادية

(١) حبيب, المقاومة الفلسطينية وآثرها على الامن القومي المصري (ص ص٥٤-٥٨).

والبنائية في تلك الفترة عن طريق الأنفاق التجارية الموصولة مع مصر مما خلق فرص عمل, حيث ارتفع عدد الجريمة في العام ٢٠١٣ م(٣١٤٥٤)جريمة بمعدل (١٨٤٨) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة.

٨- شهد العام ٢٠١٤م – ٢٠١٥م ارتفاع في أعداد الجرائم في محافظات غزة حيث شهد العام ٢٠١٤م عدوان اسرائيلي استمر لمدة ٥١ يوماً على التوالي حيث بلغ عدد الجرائم للعام ٢٠١٤م (٢٩٢٧٤) جريمة بمعدل(١٦٦٣) /١٠٠٠٠٠نسمة وارتفعت في العام ٢٠١٥م حيث بلغت (٣٥٦٦٥) جريمة بمعدل (١٩٥٩) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة ويرجع هذا الارتفاع إلى استمرار الحصار الخانق على محافظات غزة وتوقف إدخال مواد البناء والبضائع مما سبب في ارتفاع نسبة البطالة، وبالتالي زيادة معدلات الجرائم في عام ٢٠١٥م مع الزيادة المستمرة في عدد السكان لنفس المساحة.

ب ـ حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة:

تعد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من الجرائم التي تمس بحقوق الدولة الأدبية، وتمس بحق مواطنيها المالية، حيث تعتمد هذه الدراسة على الإحصاءات التي أصدرتها وزارة الداخلية الفلسطينية عام ٢٠١٥م، حيث بلغ مجموع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ٢٨٩٤١ جريمة في محافظات غزة خلال فترة الدراسة، ويتضح من خلال البيانات الإحصائية المتاحة أن ظاهرة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تأخذ طابعاً متذبذباً في محافظات غزة شكل (٣.١)

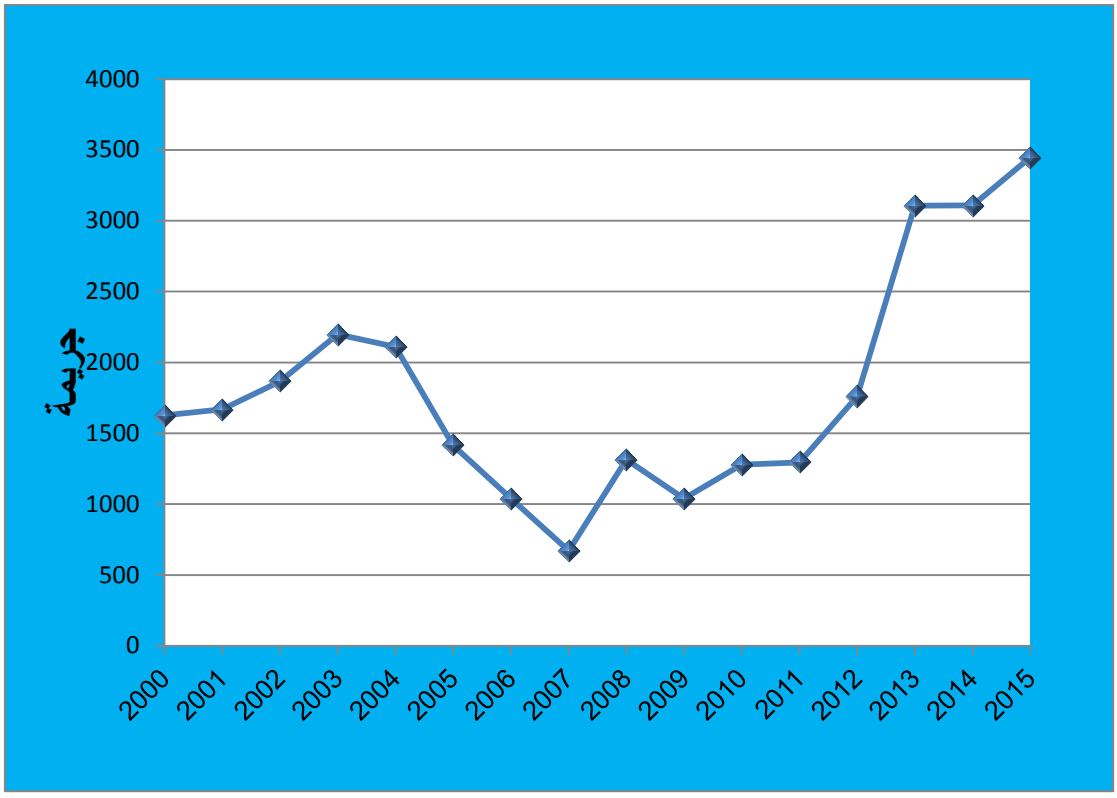

شكل (٣.١): التطور الزمني لعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٥

يتضح من الشكل (٣.١) ما يلي:-

أ- إن الاتجاه العام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة أخذه بالتزايد من سنة إلى أخري منذ العام ٢٠٠٠ـ ٢٠١٥م، ويعُزي السبب في ذلك لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية في محافظات غزة

ب ـ إن مجموع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تتصاعد بصفه عامة منذ العام ٢٠٠٠م وإن كانت في بعض السنوات قد انخفضت نتيجةً للأوضاع الاقتصادية

ت ـ انخفض عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في العام ٢٠٠٥ إلى العام ٢٠٠٩م، وذلك بسبب انتشار الأنفاق الحدودية وإدخال المواد البنائية مما خلق فرص عمل لمعظم شرائح المجتمع في محافظات غزة

ث ـ ارتفع معدل الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من العام ٢٠١٠ـ ٢٠١١م، عن السنوات السابقة

ج ـ شهد ارتفاع كبير لمعدل الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من العام ٢٠١٢. ٢٠١٥م، ويرجع السبب في ذلك نتيجةً للحصار الخانق التي تعرضت له محافظات غزة اضافةً لإغلاق معظم الأنفاق الحدودية مع "مصر" مما أدي لارتفاع معدلات الجريمة.

٢- التوزيع الجغرافي لأنواع الجرائم العامة المرتكبة في محافظات غزة ما بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٥م

تُعد البيانات التي تم الحصول عليها من السجلات الأمنية بوزارة الداخلية بمثابة إحصائيات دقيقة لعدد الجرائم العامة وتصنيفها وتوزيعها حسب محافظات غزة حيث تعتبر هذه الجهة هي الأكثر دقة من حيث تسجيل الجرائم، وسوف يتناول الباحث البيانات التي تم الحصول عليها للعامين ٢٠١٤-٢٠١٥م من حيث إعدادها واختلاف تصنيفها في محافظات غزة جدول (٣.٢)

جدول (٣.٢): انواع الجرائم الرئيسة وتوزيعها الجغرافي على محافظات غزة لعام ٢٠١٤-٢٠١٥م

أهم الجرائم	شمال غزة		غزة		دير البلح		خانيونس		رفح		المجموع	
	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٥
القتل العمد أو الشبه العمد	٤	٥	٥	٨	٤	٦	٨	٧	٣	٤	٢٤	٣٠
القتل بالترك	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الايذاء والاعتداء	٢٠٧٢	٢٥٩٠	٢٧٧٤	٣٣٠٧	٦٢٦	١٣٣٠	٩٥٣	٢٢٢٥	١٤٠٤	١٦٩٥	٧٨٢٩	١١١٤٧
الانتحار والشروع فيه	٤٣	٦٥	٢١٧	٢٣٥	٢٥	٦٦	١٦٣	١٣٤	٥٥	٧٠	٥٠٣	٥٧٠
الآداب العامة	١١٤	١٤٢	١٨١	٢٦٦	١٠٧	٢٥٤	١٩٤	٢١٠	١٨٢	١٦٩	٧٧٨	١٠٤١
التهديد والتوعد	٢٩١	٣٦٩	٣٠٤	٤٣٩	١٢٣	٢١٩	٣٧٢	٣١٤	٢١٩	٢٣٣	١٣٠٩	١٥٧٤
السرقات بأنواعها	٢٧٠٦	٢٣٢٠	١٨٢٢	١٧٣٧	١٠٥٦	١٩١٢	١٠٥٣	١٠٦٩	٨٠٥	٨٢٧	٧٤٤٢	٧٨٦٥
جرائم ضد النظام العام	٦٩٩	٨٤١	٨٣٦	٧٨٦	٧٩٥	٩٣٤	٧٢٣	١١٣٢	٥٨٦	٤٠٧	٣٦٣٩	٤١٠٠
نصب وتزوير واختلاس	٩٤٨	٩٧٠	٧٢٥	١٠٢٩	٣٠٥	٣٨٤	٦٧٤	٥٧٩	٤٥٦	٤٨٧	٣١٠٨	٣٤٤٩
الخطف وحجز الحرية	٣	٤	١٨	٢٢	١٥	٩	٤	٤	١٠	١٧	٥٠	٥٦
العنف العائلي	١٠٣٤	١٣٦٣	١٤٩٥	١٧٦٦	٣٧٦	٥٥٣	٩٦٤	١٢٤٦	٧٢٣	٩٠٥	٤٥٩٢	٥٨٣٣
المجموع	٧٩١٤	٨٦٦٩	٨٣٧٧	٩٥٩٥	٣٤٣٢	٥٦٦٧	٥١٠٨	٦٩٢٠	٤٤٤٣	٤٨١٤	٢٩٢٧٤	٣٥٦٦٥

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية لعام ٢٠١٤ - ٢٠١٥م

يتضح من خلال الجدول (٣.٢) ما يلي :-

أ- إن جرائم الإيذاء والاعتداء على الأشخاص والممتلكات من أكثر الجرائم ارتفاعاً في محافظات غزة، حيث بلغت ٧٨٢٩ جريمة في العام ٢٠١٤م أي ما نسبته ٢٦.٧% من إجمالي الجرائم العامة، وفي العام ٢٠١٥م شهد ارتفاع مضاعاً عن العام ٢٠١٤ حيث بلغ عدد الجرائم ١١١٤٧ أي ما نسبته ٣١.٢% من إجمالي الجرائم العامة و بزيادة ٣٣١٨ جريمة، ويرجع هذا الارتفاع بسبب النزعة القبلية والعادات والتقاليد الموجودة في محافظات عزة وسياسة أخد القانون باليد، وتأخير تطبق القانون على المتهمين الذي قد يترتب عليه ارتكاب الجرائم، وذلك من أجل الأخذ بالثأر .

ب- لوُحظ أن جرائم السرقة بكافة أنواعها ارتفعت نسبياً حيث سُجل في العام ٢٠١٤م ٧٤٤٢ جريمة أي ما نسبته ٢٥.٤% من إجمالي الجرائم العامة، و في العام ٢٠١٥ م سُجل ٧٨٦٥ جريمة أي ما نسبته ٢٢% من إجمالي الجرائم العامة وبزيادة ٤٢٣ جريمة عن العام ٢٠١٤م ويرجع الارتفاع البسط في العام ٢٠١٥م، لأن محافظات غزة في العام ٢٠١٤م شهدت حرباً ومن المعلوم فإن جرائم السرقة ترتفع في الحروب بسبب ترك المواطنون منازلهم وغياب الأجهزة الأمنية عن أداء عملها بالشكل المطلوب نتيجة الاحتلال الصهيوني في ذلك العام.

ت- شهد العنف العائلي ارتفاعاً واضحاً، حيث سُجل في العام ٢٠١٤م ٤٥٩٢ جريمة أي ما نسبته ١٥.٦% من إجمالي الجرائم العامة في حين بلغ عدد الجرائم في العام ٢٠١٥م ٥٨٣٣ جريمة أي ما نسبته ١٦.٣% من إجمالي الجرائم العامة و بزيادة ١٢٤١ جريمة ويرجع السبب في ذلك نظراً للأوضاع الاقتصادية السائدة في محافظات غزة من حصار من قبل الاحتلال الصهيوني، وارتفاع نسبة البطالة مما سبب حالة من الاحتقان والغضب عند، المواطنين وعدم تحمل الآخرين مما يزيد من حالات القتل والطلاق والتشرد في ظل نفوذ بعض العائلات في الأجهزة الأمنية.

ث- شهدت محافظات غزة ارتفاع بسيط للجرائم المرتكبة ضد النظام العام، حيث بلغت في العام ٢٠١٤م ٣٦٣٩ جريمة أي ما نسبته ١٢.٤% من إجمالي الجرائم العامة، وفي العام ٢٠١٥م بلغ عدد الجرائم ٤١٠٠ جريمة ١١.٤% من إجمالي الجرائم العامة وبزيادة ٤٦١ جريمة، ويرجع سبب الزيادة بين العامين بسبب التعدي على الأراضي الحكومية وسرقة خطوط الكهرباء والمياه من قبل المواطنين مما يؤدي إلى الزيادة في ارتكاب

الجرائم المرتكبة ضد النظام العام، وغض الطرف من الحكومة على التعدي على الأراضي في بعض المناطق الحدودية.

ج- سُجل عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تقارباً نسبياً، حيث سُجل في العام ٢٠١٤م حيث سجل ٣١٠٨ جريمة أي ما نسبته ١٠.٦% من إجمالي الجرائم العامة، وفي العام ٢٠١٥م سجل ٣٤٤٩ جريمة أي ما نسبته ٩.٦% من إجمالي الجرائم العامة و بزيادة ٣٤١ جريمة ويرجع السبب في ذلك بسبب وجود أعداد كبيرة من خريجين الجامعات بدون عمل مما يترتب إلى لجوء بعض الخريجين على النصب والاحتيال والتزوير، لأنه من المعلوم بأن هذه الجرائم لا يستطيع ارتكابها إلا المتعلمين كتزييف العملات والتزوير في الأوراق الرسمية إضافةً إلى لجوء بعض المواطنين إلى تزوير جوازات السفر للخروج من محافظات غزة بسبب الوضع الاقتصادي السيء. شكل (٣.٢)

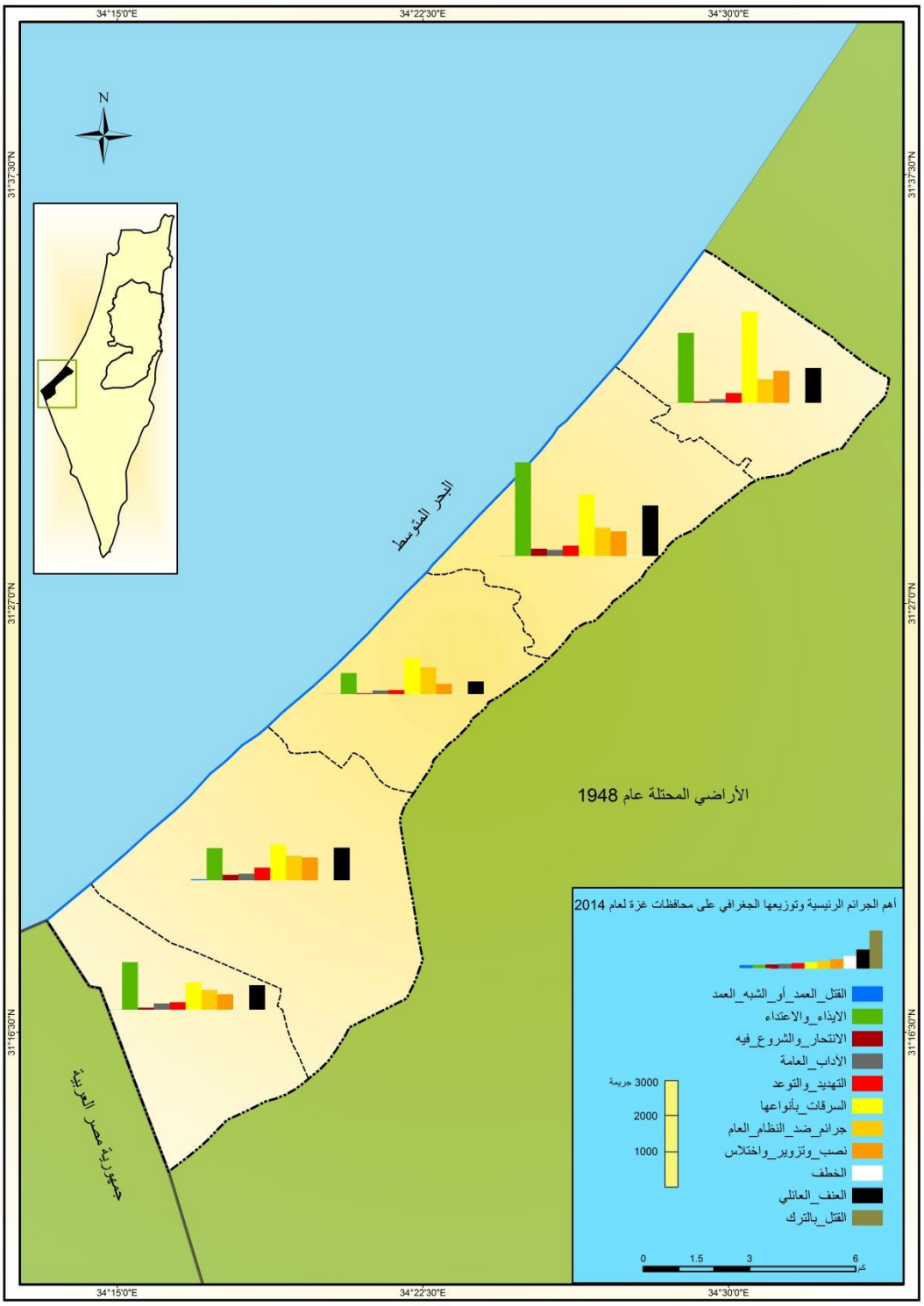

شكل (٣.٢): التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام (٢٠١٤م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (٣.٢)

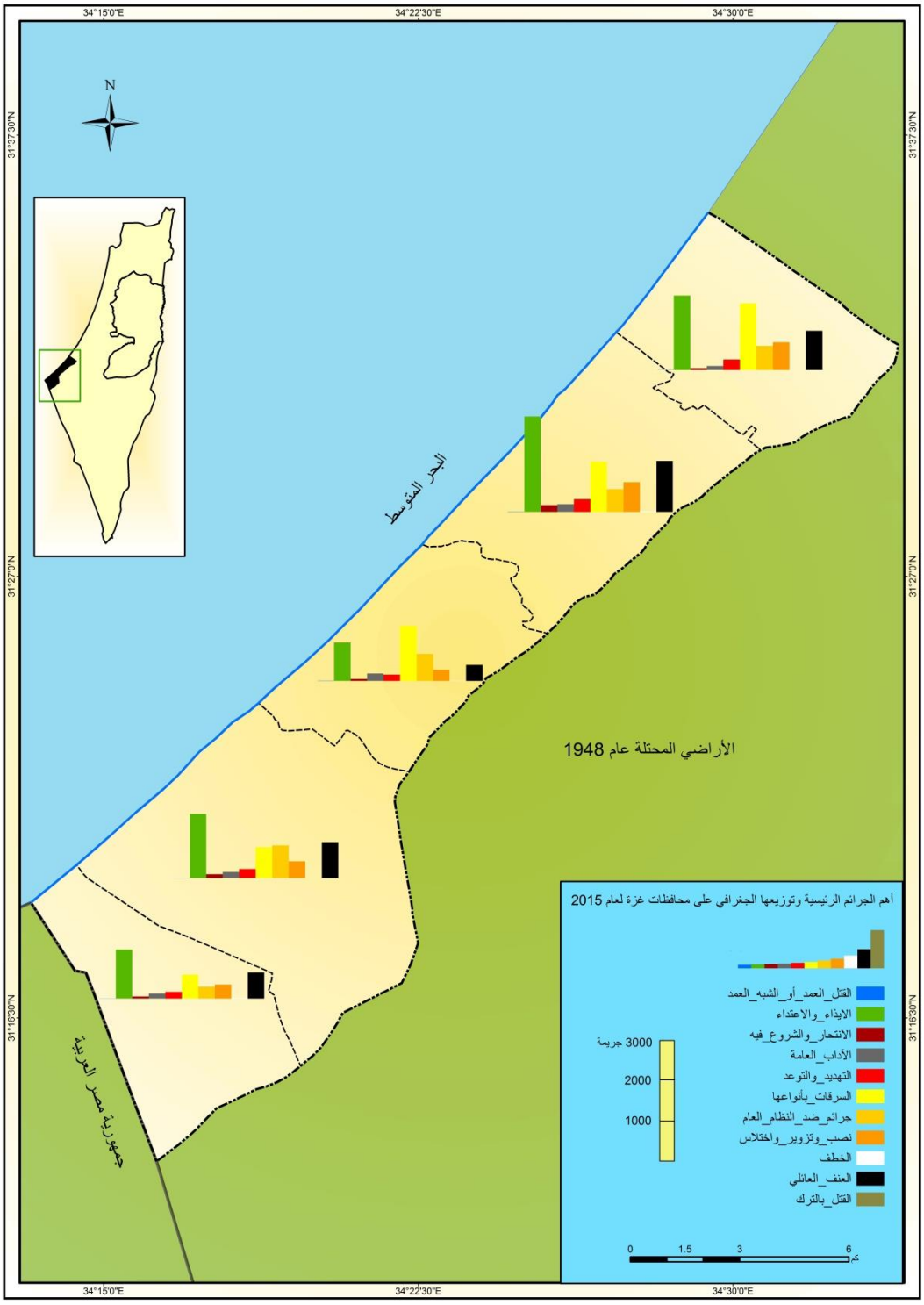

شكل (٣.٣): التوزيع الجغرافي للجرائم العامة في محافظات غزة للعام (٢٠١٥م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (٣.٢)

٣ـ تصنيف الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م

شهدت محافظات غزة في الآونة الأخيرة انتشاراً كبيراً للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث سيقوم الباحث بتصنيف أهم الجرائم، وأكثرها انتشاراً حتى يتسنى معرفة أسباب الزيادة كما في الجدول (٣.٣) وفيما يلي عرض لجمع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة.

جدول (٣.٣): أعداد أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م

الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح	المجموع
النصب والاحتيال.	٤٧٦	٥٧٥	٢١٤	٤١٩	٢١٦	١٩٠٠
النزيف والتزوير.	٢٣	٩٨	٢٨	٥٥	٨	٢١٢
تزوير الأوراق والمستندات والوثائق الرسمية أو العرفية والسجلات والمحررات.	٣	١٢	١٠	١٤	٦١	١٠٠
تزوير أختام الدولة والطوابع والعلامات التجارية.	٠	٣	٠	١	٠	٤
تزوير أو تزييف الأوراق المالية أو البنكنوت أو المسكوكات النقدية أو ترويجها او التعامل معها.	٠	١٩	٧	٣	٩	٣٨
خيانة الامانة أو إساءة الائتمان او التبديد.	٣	٣٠	١	٣	٣١	٦٨
اختلاس أموال الدولة من قبل موظفي الدولة أو خيانتهم بالمال.	٠	٢	٠	١	٠	٣
الرشوة.	٠	٣	٠	٠	٠	٣
اصدار أو تحرير شيك بدون رصيد.	٤٥٦	٢٢٣	١١٧	٧٩	١٥٨	١٠٣٣
لعب القمار.	٠	٠	٠	٠	٠	٠
جرائم أخرى ضد الثقة العامة.	٩	٦٤	٥	٤	٤	٨٦

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية ــ وحدة التخطيط والتطوير للشرطة للعام٢٠١٥م ص٥٢

يتضح من الجدول (٣.٣) أن:ـ

هناك تباين واضح في عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م يمكن توضيحها على النحو التالي:ـ

١- احتلت جريمة النصب والاحتيال المرتبة الأولى من بين الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، إذ سجلت (١٩٠٠) جريمة نتيجةً لـ :ـ

أ ـ يلجأ المواطنون في محافظات غزة إلى ارتكاب جريمة النصب والاحتيال نتيجة للظروف الاقتصادية من فقر وبطالة.

ب ـ يرتكب بعض الأشخاص هذا النوع من الجريمة لتعاطي المخدرات.

ت ـ هناك بعض الأشخاص يقومون بالنصب والاحتيال كحرفة من أجل كسب المال بالطرق غير المشروعة.

ث ـ الانتقام من الاسباب المباشرة في ارتكاب جريمة النصب والاحتيال.

٢ ـ كما احتلت المرتبة الثانية جريمة إصدار شيك بدون رصيد حيث بلغ عددها للعام ٢٠١٥م (١٠٣٣) جريمة نتيجةً لـ:ـ

أـ إفلاس بعض التجار نتيجة الوضع الاقتصادي السيئ في محافظات غزة وإغلاق المعابر ومصادرة البضائع .

ب ـ لجوء بعض الموظفين نتيجة القروض والديون المتراكمة عليهم، وعدم القدرة على سدادها من راتبهم الشهري إلى مثل هذا النوع من الجرائم.

ت ـ العود الإجرامي لبعض الأشخاص لأن هذه الجرائم سهل ارتكابها ولا تحتاج إلى جهد فيكفي اداع مبلغ مالي محدد في البنك.

ث ـ تنتشر جريمة إصدار شيك بدون رصيد نتيجة لكفالة بعض الأشخاص لأصدقائهم وعدم مقدرتهم على سداد الدين.

٣- جاءت جريمة التزييف والتزوير وتزوير الأوراق والمستندات والوثائق الرسيمة و العرفية المرتبة الثالثة بواقع (٣١٢) جريمة نتيجةً لـ .

أ ـ بسبب اكتساب بعض الأشخاص مهارة استخدام الحاسب الآلي واستخدامه بالطرق غير القانونية.

ب ـ مرافقة رفقاء السوء من الأسباب المؤثرة في ارتكاب الجريمة.

ت ـ أغلب مرتكبي هذه الجرائم من فئة المتعلمين حيث يلجأون إلى ارتكابها بسبب عدم توفر فرص عمل.

ث ـ تكثر جرائم الأوراق والمستندات والوثائق الرسمية والعرفية في تزوير عقود بيع الاراضي و المنازل نتيجة لسفر أصاحبها بالخارج.

ج ـ يزداد جرائم تزوير المستندات في التقارير الطبية من أجل السفر خارج محافظات غزة أو تزوير البطاقات الشخصية لبعض الفتيات صغار السن من أجل الزواج بهم.

٤- احتلت المرتبة الرابعة جرائم أخرى مرتكبة ضد الثقة العامة حيث بلغ عددها في العام ٢٠١٥م ت(٨٦) جريمة نتيجة لـ : ـ

أـ تعتبر من الجرائم الإلكترونية حيث يتم ارتكابها بواسطة الحاسوب، ويزداد هذا النوع من الجرائم بسبب عدم المتابعة الجيدة من الأجهزة الأمنية .

ب ـ تمتاز هذه الجرائم بأنها تقع في الخفاء، وهي تدخل في جرائم النصب بواسطة الحاسب الآلي وهي من الجرائم المستحدثة ويرجع سبب زيادتها إلى عدم وجود قانون يجرمها.

٤ـ العلاقة بين حجم المحافظة والجرائم العامة:

بينت العديد من الدراسات أن هناك علاقة طردية واضحة بين عدد الجرائم وعدد السكان، حيث يهدف هذا الجزء من الدراسة لمعرفة التوزيع الجغرافي في محافظات غزة بين أعداد الجريمة ومعدلاتها لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة. جدول (٣.٤)

جدول (٣.٤): معدل الجريمة لكل ١٠٠٠٠٠نسمة والتغير في المحافظات لعامي ٢٠١٤م – ٢٠١٥م

المحافظة	٢٠١٤		٢٠١٥		معدل الجريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة		التغير في المعدل
	عدد الجرائم العامة	عدد السكان	عدد الجرائم العامة	عدد السكان	٢٠١٤	٢٠١٥	
شمال غزة	٧٩١٤	٣٤٨٨٠٨	٨٦٦٩	٣٦٢٧٧٢	٢٢٦٨.٨	٢٣٨٩.٦	١٢٠.٢
غزة	٨٣٧٧	٦٠٦٧٤٩	٩٥٩٥	٦٤٥٢٠٥	١٣٨٠	١٥٣٣.١	١٥٣.١
دير البلح	٣٤٣٢	٢٥٥٧٠٥	٥٦٦٧	٢٦٤٤٥٥	١٣٤٢.١	٢١٤٢.٩	٨٠٠.٨
خانيونس	٥١٠٨	٣٣١٠١٧	٦٩٢٠	٣٤١٣٩٣	١٥٤٣.١	٢٠٢٦	٤٨٢.٩
رفح	٤٤٤٣	٢١٧٧٥٨	٤٨١٤	٢٢٥٥٣٨	٢٠٤٠.٣	٢١٣٤.٤	٩٤.١
المجموع	٢٩٢٧٤	١٧٦٠٠٣٧	٣٥٦٦٥	١٨١٩٩٨١	١٦٦٣.٢	١٩٥٩.٦	٢٩٦.٤

المصدر:- ـ إعداد الطالب بناءً على التقرير الإحصائي الجنائي الصادر عن وزارة الداخلية الفلسطينية – وحدة التخطيط والتطوير للشرطة للعام ٢٠١٤- ٢٠١٥م, ص٥٢-ص٥٣.

- **بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.**

يتضح من الجدول (٣.٤) ما يلى :-

يوجد اختلاف واضح في معدلات الجرائم من محافظة إلى أخرى حيث بلغ أعلى معدل للجريمة في العام ٢٠١٥م (٢٣٨٩.٦) جريمة / ١٠٠.٠٠٠نسمة في محافظة شمال غزة، و أدنى معدل لجريمة في نفس العام (١٥٣٣.٢) جريمة /١٠٠.٠٠٠ نسمة في محافظة غزة، بينما شهد أعلى معدل للجريمة في العام ٢٠١٤م (٢٢٦٨.٨) جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة في محافظة شمال غزة، وأدني معدل لجريمة (١٣٤٢.١) جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة في محافظة دير البلح، وعليه سوف يتم تقسيم محافظات غزة إلى فئتان:

أ ـ محافظات ذات معدلات جرائم أكثر من (٢٠٠٠ جريمة/١٠٠.٠٠٠ نسمة :

تجمع هذه الفئة أربعة محافظات، وهي شمال وغزة ودير البلح ورفح وخانيونس حيث معدل الجريمة في محافظة شمال غزة للعام ٢٠١٥م (٢٣٨٩.٦) جريمة/١٠٠.٠٠٠

نسمة، وبلغ معدل الجريمة في العام ٢٠١٤م (٢٢٦٨.٨) جريمة/١٠٠.٠٠٠نسمة، في حين بلغ عدد السكان (٣٦٢٧٧٢)نسمة للعام ٢٠١٥م ويتبن من ذلك أن مؤشر الجريمة في العام ٢٠١٥م قد ارتفع عن العام ٢٠١٤م بمقدار(١٢٠.٨) جريمة، وعليه تحتل محافظة شمال غزة المرتبة الأولى من حيث معدل ارتكاب الجرائم في محافظات غزة، بلغ معدل الجريمة في محافظة دير البلح للعام ٢٠١٥م (٢١٤٢.٩) جريمة/١٠٠.٠٠٠نسمة، في حين بلغ معدل الجريمة في العام ٢٠١٤م (١٣٤٢.١) جريمة /١٠٠٠٠٠نسمة في حين بلغ عدد السكان (٢٦٤٤٥٥) نسمة للعام ٢٠١٥م وكما واضح أن هناك تغيراً في معدل الجريمة على مستوي المحافظة حيت ارتفعت بمقدار (٨٠٠.٨) جريمة عن العام ٢٠١٤م، حيث تحتل محافظة دير البلح المرتبة الثانية ،بلغ معدل الجريمة في محافظة رفح للعام ٢٠١٥م (٢١٣٤.٤) جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة ،وبلغ معدل الجريمة في العام ٢٠١٤م (٢٠٤٠.٣) جريمة/١٠٠.٠٠٠نسمة، في حين بلغ عدد السكان(٢٢٥٥٣٨) نسمة للعام ٢٠١٥م، ويتبن من ذلك أن مؤشر الجريمة في العام ٢٠١٥م قد ارتفع عن العام ٢٠١٤م بمقدار(٩٤.١) جريمة حيث تحتل محافظة رفح المرتبة الثالثة ارتكاباً للجريمة من بين محافظات غزة، وبلغ معدل الجريمة في محافظة خانيونس للعام ٢٠١٤م (١٥٤٣.١) جريمة/١٠٠.٠٠٠نسمة، وبلغ معدل الجريمة في العام ٢٠١٥م(٢٠٢٦.١) جريمة/١٠٠.٠٠٠نسمة في حين بلغ عدد السكان(٣٤١٣٩٣) نسمة للعام ٢٠١٥م وكما هو واضح أن هناك تغيراً في معدل الجريمة على مستوي المحافظة حيت ارتفعت بمقدار (٤٨٣.٨) جريمة عن العام ٢٠١٤م وبذلك تعتبر محافظة خانيونس أدنى محافظة ارتكاباً للجريمة في فئة أكثر٢٠٠٠ جريمة/١٠٠.٠٠٠ نسمة في السنة حيث إن المحافظات الأربعة من أقل المحافظات سكاناً إلا أنهم يمثلون أعلى معدلات ارتكاباً للجرائم، وبناءً عليه نأخذ محافظة غزة كمقياس سكاني لباقي المحافظات، يلاحظ أن المحافظات الأربعة تقل عن محافظة غزة من حيث السكان حيث بلغ عدد سكانها في العام ٢٠١٤م(٦٠٦٧٤٩) نسمة وفي العام ٢٠١٥م (٦٤٥٢٠٥) نسمة في حين بلغ معدل الجريمة فيها عام ٢٠١٤م (١٣٨٠) جريمة، وبلغ معدل الجريمة للعام ٢٠١٥م (١٤٨٧.١) جريمة/١٠٠.٠٠٠نسمة وبذلك يتضح عدم وجود علاقة طردية بين الأحجام السكانية لهذه الفئة وبين معدلات الجريمة فيها ومن الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة :

١ـ يغلب على محافظة شمال غزة طابعها الزراعي، أدى إلى ارتفاع بعض الجرائم ،كالسطو وزيادة جرائم العنف العائلي على الميراث.

٢ـ تكثر في المناطق الحدودية الجرائم نظراً لعدم التواجد الشرطي بالشكل المطلوب وبخاصة جرائم سرقة غواطس المياه والمولدات الكهربائية.

٣ـ ارتفاع نسبة جرائم الآداب العامة في محافظة شمال غزة نتيجةً لكثرة المستأجرين من أصحاب السوابق نظراً لرخص المسكن.

٤ـ هناك تشابه بين المخيمات من حيث النواحي الاقتصادية والاجتماعية السيئة كتفشي ظاهرة البطالة مما أدى إلى ارتفاع نسبة الجرائم.

٥ـ إدخال الممنوعات عن طريق البحر بعد تعرض أغلب الأنفاق للتدمير من الجانب المصري.

٦ـ يشير تقرير الإحصاء الجنائي إن أكثر المناطق التي يتركز فيها زراعة المواد المخدرة هي محافظة رفح.

٧ـ استمرار دخول المخدرات وتهريب الأشخاص من الأنفاق في محافظة رفح رغم إغلاق معظم الأنفاق.

٨ـ وجود مناطق كبيرة في محافظة خانيونس قريبة من الحدود مما يؤدي إلى ضعف السيطرة الأمنية على تلك المناطق.

٩ـ يغلب على محافظة خانيونس الطابع الزراعي والحيواني مما أدى إلى ارتفاع معدلات جريمة السرقة.

١٠ـ انتشار ظاهرة سرقة وقتل الصرافين في محافظة خانيونس.

١١ـ ازدياد ظاهرة سرقة المواشي ورشاشات المياه في محافظة خانيونس.

ب ـ محافظات ذات معدلات جرائم (١٠٠٠ـ١٥٠٠ جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة :

تضم هذه الفئة محافظة غزة، حيث بلغ معدل الجريمة في محافظة غزة للعام ٢٠١٥م (١٤٨٧.١) جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة، وبلغ معدل الجريمة في العام ٢٠١٤م (١٣٨٠) جريمة /١٠٠.٠٠٠نسمة، في حين بلغ عدد السكان (٦٤٥٢٠٥) نسمة للعام ٢٠١٥م ويتضح أن مؤشر الجريمة في العام ٢٠١٥م ارتفع بمقدار (١٥٣.١) جريمة /١٠٠.٠٠٠ نسمة حيث تمتاز محافظة غزة :

١ـ يتركز فيها الأنشطة الاقتصادية مما أدى إلى ارتفاع جرائم تزوير و تزييف العملات .

٢ـ تمتاز محافظة غزة بمستويات معيشية مرتفعة مما أدى إلى استقطاب أعداد كبيرة من المواطنين مما زاد من معدلات الجرائم .

٣ـ تتمتع محافظة غزة بوجود أغلب الجامعات في محافظات غزة مما يؤدي إلى ارتفاع جرائم الاعتداء والتهديد نتيجةً لاختلافات العادات والتقاليد بين الطلاب.

٤ـ تتصف محافظة غزة بانتشار أفراد الأجهزة الأمنية بسبب وجود السفارات والوزرات مما أدى إلى انخفاض معدلات الجرائم مقارنة بالمحافظات الأخرى، لأنه من المعلوم بأن التواجد المكثف والمستمر للأجهزة الأمنية يحد بشكل كبير من ارتكاب الجرائم. شكل (٣.٣)

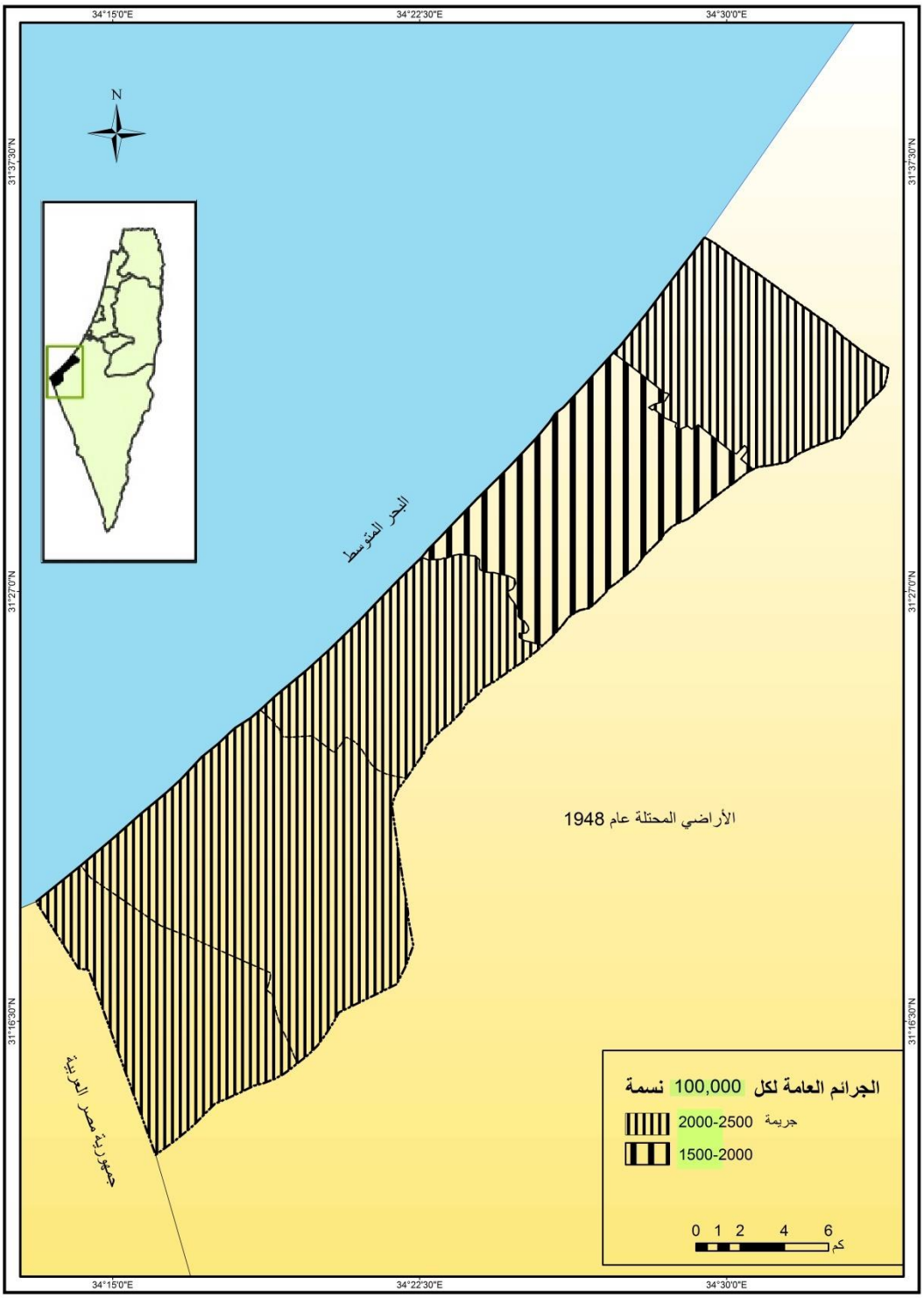

شكل (٣.٤): معدلات الجرائم العامة / ١٠٠.٠٠٠نسمة لمحافظات غزة للعام (٢٠١٥م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (٣.٤)

٥- التوزيع الجغرافي للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥م

إن الجريمة بكل أشكالها تحدث في المكان بما يعرف "مسرح الجريمة " وكل ما يحدث مادياً أو معنوياً قابلة للدراسة الجغرافية والاجتماعية لهذا فإن الأنماط المكانية للجريمة، وتطورها عبر سنوات الدراسة ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي والتنظيم المكاني للسكان، وهذا ما يؤكده الجغرافيون أن دراسة التباين المكاني للجريمة في داخل المدن والتوزيع الجغرافي لها مرتبط بمستوى الوحدات المكانية، وبالمعلومات المتوفرة داخل منطقة الدراسة وهنا نذكر قول سيلين عن الإحصائيات إنها مرآة الجريمة، وبهذا فهي تمكننا من التعرف على حجم وأبعاد الجرائم في مجتمع محل الدراسة فيما يختص بالجرائم على مستوى الدولة أو المحافظة.(١)

جدول (٣.٥): التوزيع الجغرافي للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥م

المحافظة	شمال غزة	غزة	دير البلح	خانيونس	رفح
٢٠٠٠	١٥٤	٨٣٤	١٨٨	٣٦٧	٨٣
٢٠٠١	١٣١	٨٥٠	١٧٨	٤٢٤	٨٦
٢٠٠٢	١٨٢	٧٦٨	١٤٢	٤٧٥	٢٩٩
٢٠٠٣	٣٨٥	٧٩٣	٢٣٨	٥٢٦	٢٥٦
٢٠٠٤	٣٤٤	٦١٨	٢٦٢	٥٤٥	٣٤٠
٢٠٠٥	٣١٥	٢٧٤	٢٧٠	٤١٨	١٣٨
٢٠٠٦	٢٤٥	١٧٣	١٣٩	٣١٩	١٦٥
٢٠٠٧	١٧٦	٧٢	٩	٢٢٠	١٩٣
٢٠٠٨	١٩٦	٣٣٣	١٠٦	٤٢١	٢٥٨
٢٠٠٩	٨٠	٣٦٦	١٢٢	٢٠٣	٢٦٧
٢٠١٠	١١٣	٣٩٩	٢٣٤	٤١٢	١٢١
٢٠١١	١٣٧	٤٨٥	٢٢٣	٢٤٩	٢٠١
٢٠١٢	٥٧١	٤٥٧	٢٦٩	١٩٥	٢٦٨
٢٠١٣	١١٧٦	٨٠١	٤٧٤	٣١٢	٣٤٣
٢٠١٤	٩٤٨	٧٢٥	٣٠٥	٦٧٤	٤٥٦
٢٠١٥	٩٧٠	١٠٢٩	٣٨٢	٥٧٩	٤٨٧

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات وزارة الداخلية, قسم التطوير والتخطيط للشرطة لعام ٢٠٠٠م-٢٠١٥م

(١) الشبول، الأنماط الجغرافية للجريمة دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن (ص٢٣٢).

يتضح من جدول (٣.٥) أن:ـ

١- هناك تغير واضح في عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في كافة محافظات غزة حيث تحتل محافظة غزة المرتبة الأولى من إجمالي عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث بلغت (٨٩٧٧) جريمة بنسبة ٣١% من إجمالي عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في جميع محافظات غزة ويُعزى السبب في ذلك إلى زيادة عدد سكان المحافظة، لأنها تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد السكان حيث بلغ (٦٤٥٢٠٥) نسمة، ولأنها تعتبر مركز النشاط الاقتصادي والصناعي والحكومي، ولأنها تتمتع بمستوى معيشي مرتفع مقارنة بالمحافظات الأخرى مما يدفع المجرمين من باقي محافظات غزة ومن المحافظة نفسها إلى اللجوء إلى ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم في محافظة غزة.

٢- احتلت محافظة خانيونس المرتبة الثانية من إجمالي عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث بلغت (٦٣٣٩) جريمة أي ما نسبته ٢١.٩% من نسبة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة، ويعود ذلك بسبب طبيعتها الزراعية حيث يكثر فيها تزوير الأوراق الرسمية للأراضي والتعدي على الأراضي الحكومية نظراً لاقتراب بعض مناطق المحافظة من الحدود الفاصلة مع الاحتلال، وعدم تواجد الشرطة بالشكل المطلوب.

٣- تحظى محافظة شمال غزة المرتبة الثالثة من بين محافظات غزة من حيث ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث سجلت (٦١٢٣) جريمة بنسبة ٢١.١%وهي تتشابه مع محافظة خانيونس من حيث عدد الجرائم والسبب في ذلك إنها تتشابه من حيث طبيعة الأراضي الزراعية، وقربها من الحدود الفاصل مع الاحتلال .

٤- بالنسبة لمحافظتي دير البلح ورفح فإنهما تحتل أدنى معدل من إجمالي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث بلغت الجرائم في تلك المحافظتين (٧٥٠٢) جريمة بنسبة ٢٥.٩% من نسبة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة.

٥- تعد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في العام ٢٠١٤م –٢٠١٥م على التوالي من أعلى الأعوام التي ارتكبت فيها هذا النوع من الجرائم في محافظات غزة، ويرجع ذلك إلى حالة الحصار المفروض على محافظات غزة مما دفع بعض السكان للبحث على سبل غير قانونية، لكي يعيشوا حياة أفضل فاستخدموا الأساليب المختلفة من تزوير للعملات وتزييف للأوراق والمستندات الرسمية وإصدار شيكات من دون رصيد والنصب والاحتيال.

٦- يُلاحظ ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظة دير البلح حيث ارتفعت من ٩ جرائم سنة ٢٠٠٧م الى ٣٨٢جريمة سنة ٢٠١٥م أي ارتفعت ٣٧٣جريمة في تلك الفترة الزمنية ويرجع السبب بان عام ٢٠٠٧ م شهد سيطرة حركة حماس على محافظات غزة ،وكانت قلة الخبرة في العمل في نطاق الأجهزة الأمنية والتسجيل الجنائي. شكل(٣.٤)

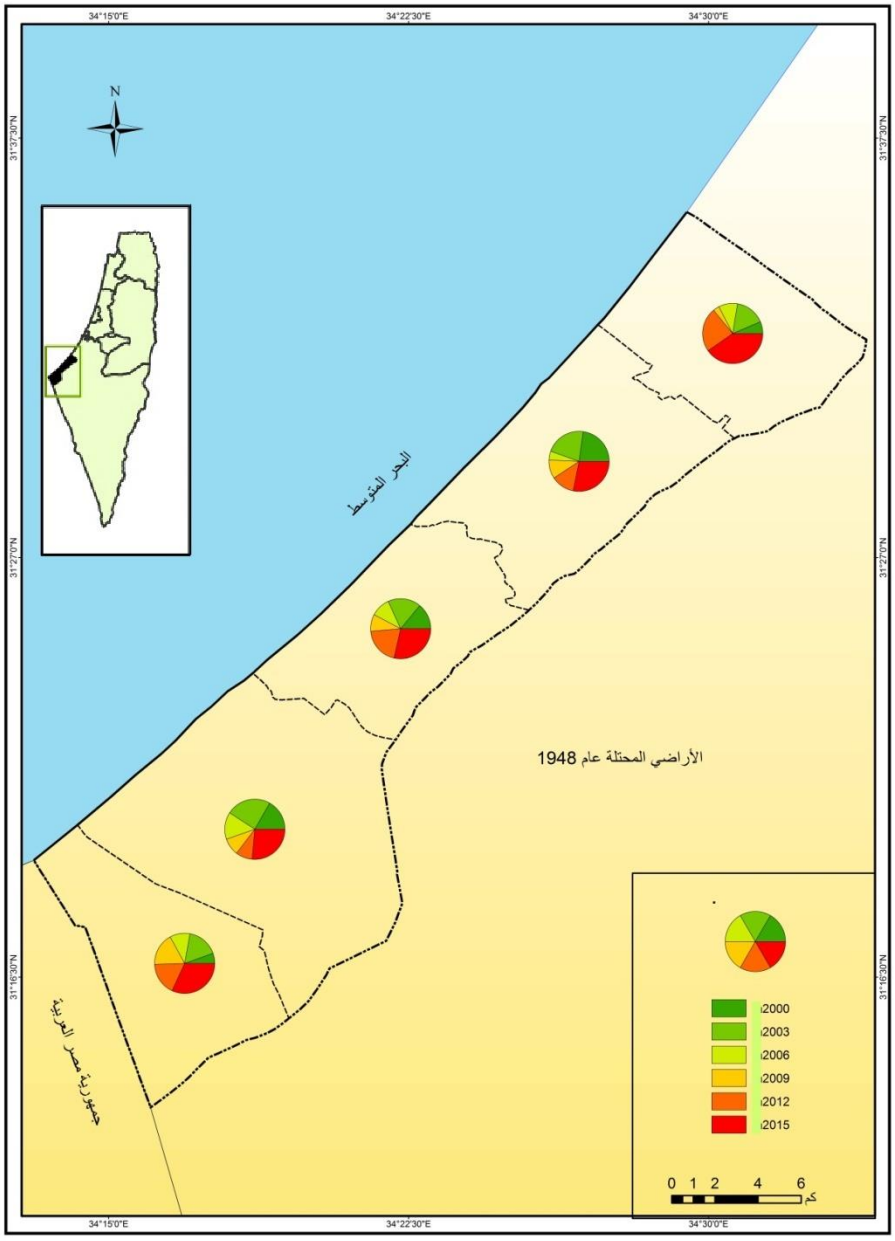

شكل (٣.٥): التوزيع الجغرافي لجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٥م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (٣.٥)

٦ـ العلاقة بين حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وحجم الخدمة الذي يقدمه المركز للسكان:-

تعتمد معظم الدول نسبة الجريمة إلى كل مائة ألف نسمة من السكان كمؤشر أساسي لتقييم الأداء، وقياس درجة السيطرة الأمنية لجهاز الشرطة. يؤثر عكسياً على هذه النسبة متغيري نسبة الشرطة إلى السكان، ونسبة الضباط إلى الشرطة. فزيادة عدد الشرطة معناه وجود رجال الأمن في كل مكان وزمان يتطلب تواجدهم فيه مما يعزز السيطرة والاستقرار الأمني، وزيادة عدد الضباط يعني وجود قادة ميدانيين يوجهون رجالهم بصورة فاعلة، حيث يوجد علاقة عكسية بين عدد الشرطة والسكان بمعنى أن تواجد الشرطة بشكل مستمر يحد من ارتكاب الجرائم وهنا قام الباحث بتحديد الحجم السكاني لكل مركز ونسبة الجرائم السنوية الجدول (٣.٦).

جدول (٣.٦): العلاقة بين حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وحجم الخدمة الذي يقدمه المركز للسكان عام٢٠١٥م

المحافظة	المركز	٢٠١٥م		معدل الجريمة /١٠٠٠٠٠ نسمة
		عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	عدد السكان الذي يخدمه المركز	
شمال غزة	بيت حانون	٩٠	٤٨٠٠٠	١٨٧.٥
	م-جباليا	٣٦٨	١٥٠٠٠٠	٢٤٥.٣
	بيت لاهيا	٢٣٤	٦٨٠٠٠	٣٤٤.١
	جباليا البلد	٣٠٠	٤٥٠٠٠	٦٦٦.٦
غزة	الشيخ رضوان	١٢٣	١١٤٠٠٠	١٠٧.٩
	الشاطئ	٢٩١	١١٢٠٠٠	٢٥٩.٨
	الرمال	٦٦٤	١٢٨٠٠٠	٥١٨.٧
	الشجاعية	٣٦٨	١٢٥٠٠٠	٢٩٤.٤
	الزيتون	٢٣٧	١٢٣٠٠٠	١٩٢.٧
	التفاح	٢٤٩	١١٦٠٠٠	٢١٤.٦
دير البلح	شرطة المعسكرات	٦٥	٥٧٠٠٠	١١٤
	دير البلح	٨٦	١١٨٠٠٠	٧٢.٩
	النصيرات	٩٠	٩٢٠٠٠	٩٧.٨

المحافظة	المركز	٢٠١٥م		معدل الجريمة /١٠٠٠٠٠ نسمة
		عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	عدد السكان الذي يخدمه المركز	
خانيونس	خانيونس	٢٤٤	٢٣٦٠٠٠	١٠٣.٤
	الشرقية	٦٨	٩٢٠٠٠	٧٣.٩
	القرارة	١٧	٤١٠٠٠	٤١.٥
رفح	السلطان	١٠٣	٨٧٠٠٠	١١٨.٤
	المدنية	٣٥١	١٥٠٠٠٠	٢٣٤

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير للشرطة لعام ٢٠١٥ م.

يتضح من الجدول (٣.٦) ما يلي:-

يوجد اختلاف واضح في معدلات الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة للعام ٢٠١٥م من مركز إلى آخر في محافظات غزة حيث بلغ أعلى معدل للجريمة (٦٦٦,٦) في مركز جباليا البلد جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة الذي يقع في محافظة شمال غزة، بينما سُجل أدنى معدل للجريمة (٤١,٥) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة في مركز القرارة في العام ٢٠١٥م الذي يقع في محافظة خانيونس وبناءً عليه سيتم تصنيف مراكز محافظات غزة إلى عدة فئات

أ- مراكز ذات معدلات جرائم أكثر من (٣٠٠ جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة:

تضم هذه الفئة ثلاثة مراكز، وهم مركز جباليا البلد ومركز الرمال ومركز بيت لاهيا، حيث بلغ معدل الجريمة في مركز جباليا البلد (٦٦٦,٦) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، وبلغ معدل عدد السكان الذي يخدمهم المركز (٤٥٠٠٠) نسمة وبذلك يحتل مركز جباليا البلد المرتبة الأولى من بين باقي مراكز محافظات غزة البالغ عدهم ١٨ مركزاً، في حين بلغ معدل الجريمة في مركز الرمال (٥١٨,٧) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز (١٢٨٠٠٠) نسمة، في حين بلغ معدل الجريمة في مركز بيت لاهيا (٣٤٤,١) جريمة /١٠٠٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز (٦٨٠٠٠) نسمة.

ب ـ مراكز ذات معدلات جرائم (١٥٠-٣٠٠) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة :

تضم هذه الفئة سبعة مراكز، وهم مركز الشجاعية ومركز معسكر جباليا ومركز الشاطئ ومركز المدينة ومركز التفاح مركز الزيتون ومركز بيت حانون, حيث بلغ معدل الجريمة في مركز الشجاعية (٢٩٤,٤) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز (١٢٥٠٠٠) نسمة، و بلغ معدل الجريمة في مركز معسكر جباليا (٢٤٥.٣) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(١٥٠٠٠٠) نسمة، وبلغ معدل الجريمة في مركز الشاطئ (٢٥٩,٨) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ متوسط عدد السكان الذي يخدمهم المركز(١١٢٠٠٠) نسمة في حين بلغ معدل الجريمة في مركز المدينة (٢٣٤) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة, وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(١٥٠٠٠٠) نسمة، وسجل مركز التفاح (٢١٤,٦) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز (١١٦٠٠٠) نسمة، وبلغ معدل الجريمة لمركز الزيتون (١٩٢,٧) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(١٢٣٠٠٠) نسمة، في حين بلغ معدل الجريمة لمركز بيت حانون (١٨٧,٥) جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة، وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٤٨٠٠٠) نسمة.

ت ـ مراكز ذات معدلات جرائم أقل من (١٥٠ جريمة / ١٠٠٠٠٠نسمة :

تضم هذه الفئة تمن مراكز، وهم مركز السلطان ومركز شرطة المعسكرات ومركز الشيخ رضوان ومركز خانيونس ومركز النصيرات ومركز الشرقية ومركز دير البلح ومركز القرارة، بلغ معدل الجريمة لمركز السلطان (١١٨,٤) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٨٧٠٠٠) نسمة، وسجل مركز شرطة المعسكرات معدل (١١٤) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٥٧٠٠٠) نسمة، و بلغ معدل الجريمة في مركز الشيخ رضوان (١٠٧,٩) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة, في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(١١٤٠٠٠) نسمة، وبلغ معدل الجريمة في مركز شرطة خانيونس (١٠٣,٤) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة , وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٢٣٦٠٠٠) نسمة، وبلغ معدل الجريمة في مركز النصيرات (٧٩,٨) جريمة /١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٩٢٠٠٠) نسمة، وبلغ معدل الجريمة في مركز الشرقية (٧٣,٩) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، وبلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٩٢٠٠٠) نسمة، وبلغ معدل الجريمة لمركز دير البلح (٧٢,٩) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(١١٨٠٠٠) نسمة، و بلغ

معدل الجريمة في مركز القرارة (٤١,٥) جريمة / ١٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد السكان الذي يخدمهم المركز(٤١٠٠٠) نسمة .

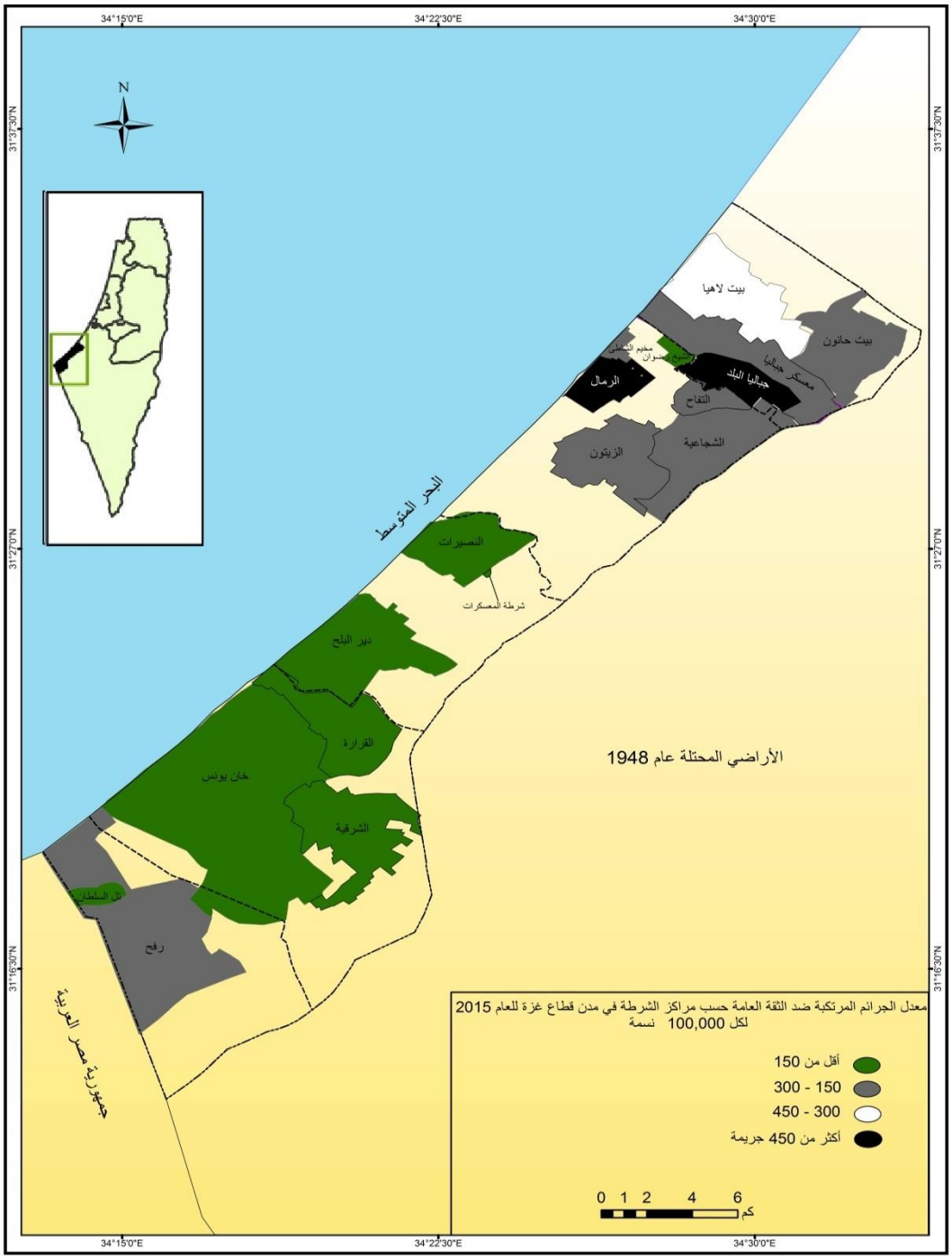

شكل (٣.٦): العلاقة بين حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وحجم الخدمة الذي يقدمه المركز للسكان للعام ٢٠١٥م

المصدر: إعداد الباحث بناء على جدول(٣.٦)

قسم الخرائط للشرطة الفلسطينية للعام ٢٠١٥م

٧ـ مقارنة بين حجم جريمة إصدار شيك بدون رصيد في محافظات غزة وبعض الدول العربية:

حتى يتسنى معرفة الحجم الحقيقي لجريمة إصدار شيك بدون رصيد في محافظات غزة، كان لابد من مقارنتها ببعض الدول العربية المجاورة، لمعرفة واقع محافظات غزة بالنسبة لبعض الدول العربية، ولقد تم استخدام معدلات الجريمة الخام لكل ١٠٠.٠٠٠نسمة. شكل (٣.٦)

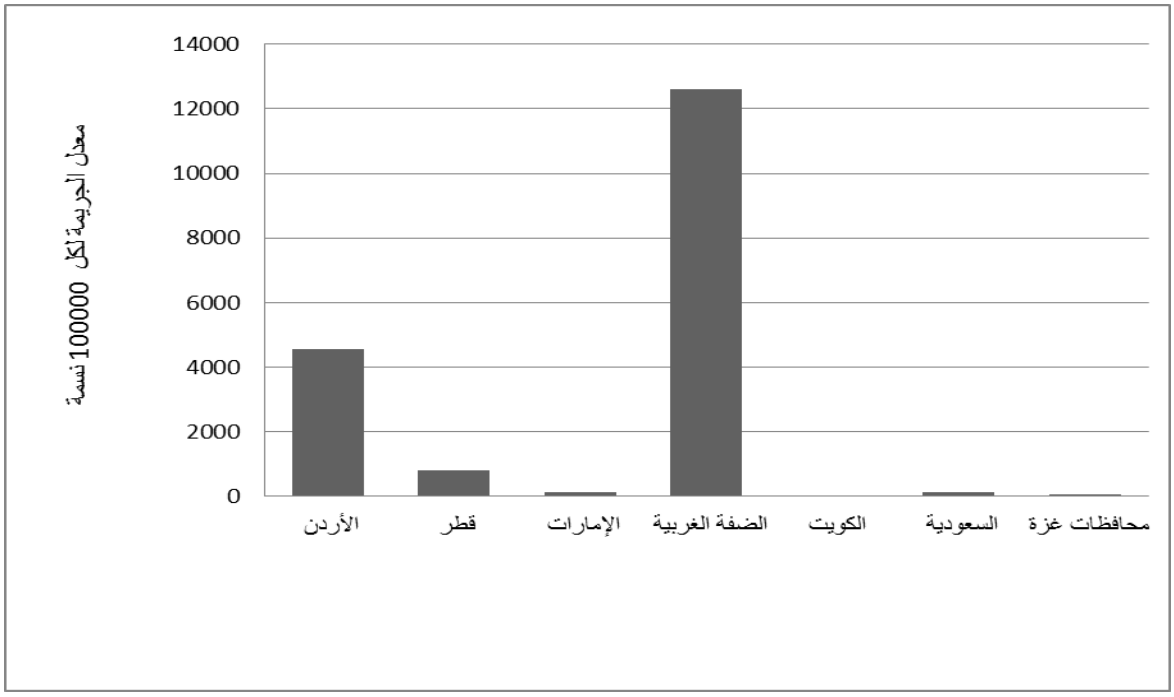

شكل (٣.٦): المعدل الخام لجريمة إصدار شيك بدون رصيد في محافظات غزة وبعض الدول العربية للعام ٢٠١٤م

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني .كتاب فلسطين الإحصاء السنوي ٢٠١٤ :ص٤٨.

التقرير الإحصائي الجنائي وزارة الداخلية الفلسطينية .٢٠١٤: ص٥٥.

صحيفة بيانات سكان العالم .٢٠١٤.

يتضح من الشكل (٣.٦) ما يلي :ـ

- يلاحظ انخفاض معدلات جريمة إصدار شيك بدون رصيد في بعض الدول العربية في السنوات الأخيرة مع الارتفاع الملحوظ في الضفة الغربية ، فقد بلغ معدل جريمة إصدار شيك بدون رصيد الخام في الأردن ٤٥٤٤.١ جريمة لكل مئة ألف نسمة، وفي قطر ٧٩٧.١ جريمة لكل مئة ألف نسمة، وفي الإمارات ١٤٨.٨ جريمة لكل مئة ألف نسمة،

وفي الضفة الغربية ١٢٥٩٢.٧ جريمة لكل مئة ألف نسمة وهي الأكثر ارتفاعاً، وفي الكويت ٢٧.٩ جريمة لكل مائة ألف نسمة، وفي السعودية ١٤٢.٦٧ جريمة لكل مئة ألف نسمة .

- إذا ما قارنا المعدل الخام لجريمة إصدار شيك بدون رصيد في محافظات غزة والبالغة ٧٦ جريمة لكل مئة ألف نسمة فنجد أن هناك تقارب نوعاً ما مقارنتاً بالدول العربية ويعزي السبب بذلك لاعتناق معظم سكان الدول العربية بتعاليم الدين الإسلامي وتشابه العادات والتقاليد وأن السكان في محافظات غزة والدول العربية تنبذ الجريمة بكافة أشكالها وتدعو إلى سرعة تطبيق الأحكام الشرعية بحق المجرمين .

ثانياً : العوامل الجغرافية المؤثرة في الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

لقد عني الباحثون بتفسير الظاهرة الجغرافية، وعلاقتها بسلوك الإنسان ومن المهم معرفته إن الجغرافية لها تأثير على السلوك البشري، وهذا لا يعني بالضرورة أن الجغرافية هي المسئولة بالكامل عن السلوك الإجرامي، وأن السلوك الإجرامي معقد ويندمج تحت أكثر من سبب منها "البيولوجي, والنفسي, والاقتصادي"، وقد اهتم علماء الجغرافية بدراسة العلاقة بين معدلات الجريمة والعوامل البشرية والطبيعية المؤثرة فيها حيث أن الحجم السكاني، والمساحة والحرارة وفصول السنة تلعب دوراً مهماً في التأثير على حجم الجريمة .

١ـ العوامل البشرية :

تتأثر الجريمة في كل المجتمعات بالعديد من المتغيرات البشرية التي تتشابه في كثير من الدول والتي يأتي في مقدمتها السكان وبعض المقاييس المرتبطة بها كالكثافة السكانية ودرجة التزاحم السكاني وغيرها.

أ- الكثافة السكانية :

تعتبر الكثافة السكانية من العناصر التي يمكن طرحها في مجال الجريمة إذ إنها تعكس تفاعل الإنسان مع بيئته ,كما تعكس الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهم، كما تبين العناصر التي يمكن أن تطرح في مجال الجريمة ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين ارتفاع الكثافات السكانية والجريمة حيث ترتفع معدلات الجريمة في المساحات المتكتلة بالسكان في حين تنخفض باتجاه مناطق التخلخل السكاني أي في الأطراف. [١] وتناولت بعض الدراسات والبحوث نفس هذا الموضوع، وبينت انه يوجد علاقة طردية بين الكثافة

(١) منصور، الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة (ص٣٧)

السكانية وبين الجريمة , فكلما ارتفعت الكثافة السكانية , ارتفعت معدلات الجريمة والعكس صحيح وقد ذهب "كوتس وزملائه " أن حجم الجريمة يتبع كثافة السكان , تزيد حيث ترتفع الكثافة وتقل حيث تنخفض إلا أن "كوتس وزملائه" قدروا بأن ليس كل الجرائم تخضع لذلك , لكن هذه النتيجة كانت محلاً للانتقاد فليست العلاقة طردية بين الجريمة، وكثافة السكان في كل الأحوال وهناك العديد من الاستثناءات , فقد تعزى قلة الكثافة السكانية , بارتكاب الجرائم كأماكن انتظار السيارات والمناطق الخالية من السكان ليلاً. [1] ولكن لا يمكن اعتبار ارتفاع الكثافة السكانية مقياساً لارتفاع الجريمة فهناك مناطق ترتفع فيها الكثافة السكانية في حين تكون الجريمة فيها متدنية، ويوجد مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ترتفع فيها معدلات الجريمة، ولكن يمكن القول بأن الجرائم تكثر في المدن نتيجة عدم التماسك الاجتماعي داخل المدن و سيقوم الباحث بعمل ربط بين الكثافة السكانية والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م لمعرفة مدى قوة العلاقة بينهما , جدول(٣.٧).

جدول (٣.٧): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام ٢٠١٥م

المحافظة	عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	المساحة كم٢	الكثافة السكانية نسمة/كم٢	عدد السكان	الترتيب
شمال غزة	٩٧٠	٦٢	٥٩٤٧	٣٦٢٧٧٢	٢
غزة	١٠٢٩	٧٤	٨٤٥٧	٦٤٥٢٠٥	١
دير البلح	٣٨٢	٥٦	٤٥٦٠	٢٦٤٤٥٥	٥
خانيونس	٥٧٩	١١٣	٣١٦١	٣٤١٣٩٣	٣
رفح	٤٨٧	٦٠	٣٥٢٤	٢٢٥٥٣٨	٤
المجموع	٣٤٤٧	٣٦٥	٥١٢٩ المتوسط	١٨٣٩٣٦٣	

المصدر: – إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير لعام ٢٠١٥.

– بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٥ م.

(١) محيا, العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة , (ص ٣١).

يتضح من الجدول (٣.٧) ما يلي :

أـ توجد علاقة ارتباط عند استخدام معامل الارتباط بيرسون بين الكثافة السكانية وأعداد الجرائم العامة, حيث بلغ معامل الارتباط ٨٣.٨% عند مستوى دلالة ٣.٨% ومن هذا المستوى نؤكد بان قيمة مستوى الدلالة أقل من ٥% أي أنها له دلالة احصائية.

ب–توجد علاقة ارتباط بين الكثافة السكانية والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث بلغ معامل الارتباط ٨٢.٦% عند مستوى دلالة ٤.٣% أي أقل من ٥% وهي دالة احصائية وهنا نستنتج بأن زيادة الكثافة السكانية لا تؤدي الى زيادة حجم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة .

ت ـ استحوذت محافظة غزة على أكبر عدد للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حيث بلغت (١٠٢٩) جريمة في حين بلغت كثافتها السكانية (٨٤٥٧) نسمة /كم٢ وهي أعلى كثافة سكانية مقارنة بباقي المحافظات، بينما بلغ أدنى عدد للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظة دير البلح حيث بلغت (٣٨٢) جريمة في حين بلغت كثافتها السكانية (٤٥٦٠)نسمة/كم٢، وهنا نلاحظ بأنه ليس بضرورة وجود علاقة بين الكثافة السكانية والجرائم. شكل (٣.٧)

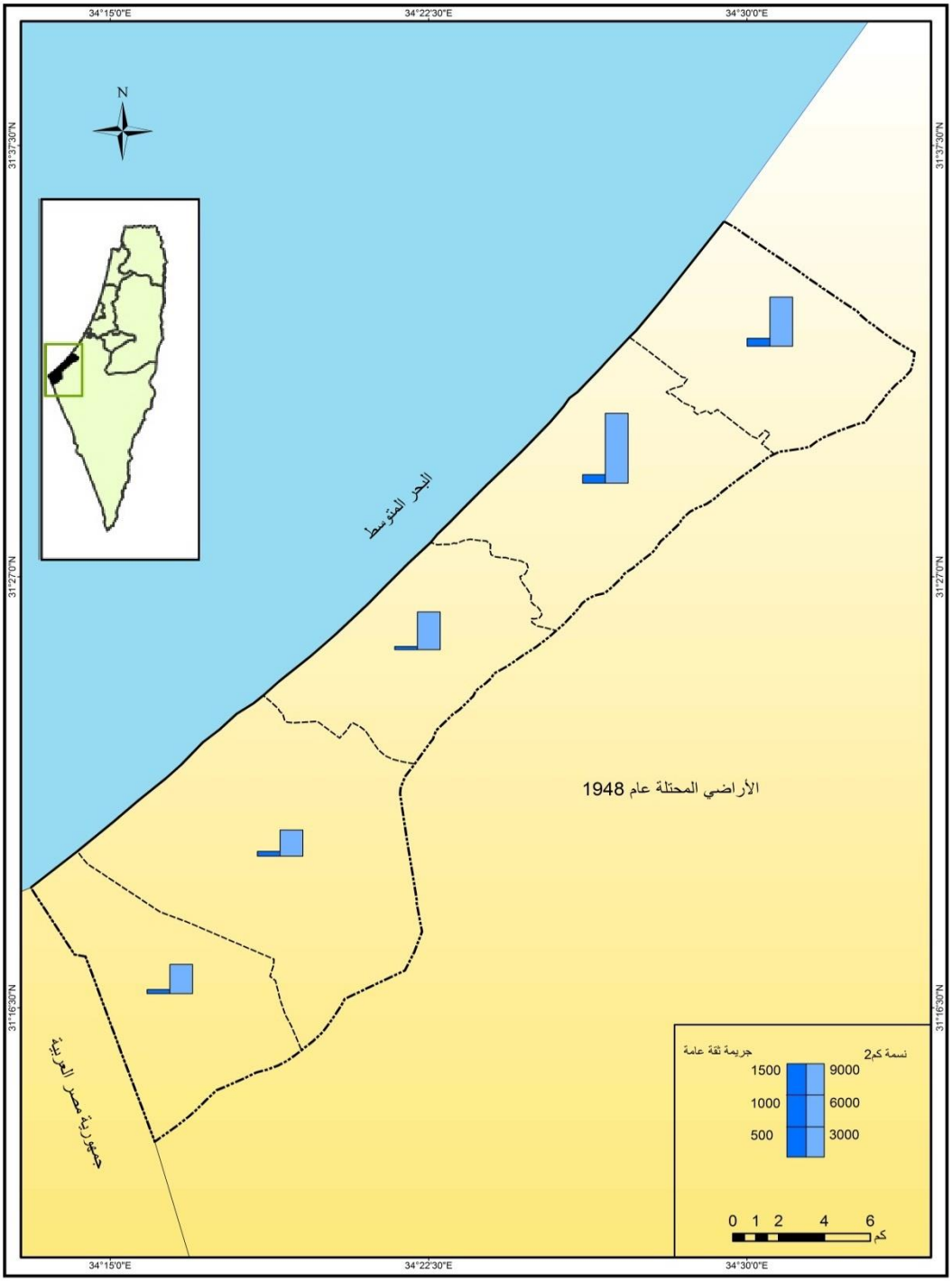

شكل (٣.٨): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والكثافة السكانية في محافظات غزة للعام(٢٠١٥م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول(٣.٧)

ب ـ معدل الجريمة الخام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:-

يعتبر مقياس معدل الجريمة الخام من أكثر المقاييس شيوعاً التي تقاس خلالها أعداد ونسب الجرائم في المجتمع, وهي من المؤشرات الهامة والسهلة والتي تقيس مدى اسهام السكان بالجريمة فإنه من المسلم به أنه من الصعوبة بمكان أن تحصى جميع الجرائم التي تحدث في منطقة أو بلد معين حيث أن كثير من الجرائم المختلفة تقع بالفعل ولا يعلم بها إلا عدد محدود من الأشخاص ولا يوصلون خبرها إلى السلطة المختصة إما ضماناً لمصلحتهم أو كتمان بفضيحة، ولذلك فإن الإحصائيات الرسمية التي تصدرها الجهات الحكومية لا تعتبر بالواقع تعبيراً صادقاً عن الجريمة، نظراً لطبيعة الجرائم كونها تقع بالخفاء عادة كالرشوة والإجهاض والسرقات الداخلية ويذكر الأستاذ سندر لاند بكتابه "جرائم ذوي النفوذ" أن كثير من جرائم رجال الأعمال الذين ينتمون لطبقات اجتماعية عليا لا تظهر في سجلات الشرطة أو المحاكم نتيجةً لتميزهم من قبل السلطات نتيجة نفوذهم وكما يقول زابو أستاذ علم الإجرام في جامعة مونتر يال أن رقابة الشرطة تتركز دائماً في الأحياء الفقيرة وتلعب الطبقات ذات النفوذ الاجتماعي دوراً هاماً في تقديم الهدايا والرشاوي إلى المسئولين وأجهزة الشرطة في الولايات المتحدة, لذلك فإن الجرائم التي تدخل في نطاق الإحصائيات الرسمية لا تمثل مجموع الجرائم الواقعة بالفعل، وهوما يطلق عليه بالرقم المظلم أو المجهول.[١]

جدول (٣.٨): المعدل الخام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لكل ١٠٠٠٠٠/نسمة في محافظات غزة عام ٢٠١٥م

(١)المشهداني, والبكري, موسوعة علم الجريمة والبحث الجنائي في القضاء والشرطة والسجون , (ص٢٤١)

المحافظة	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد جرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	النسبة المئوية	المعدل الخام لكل ١٠٠٠٠٠/ نسمة
شمال غزة	٣٦٢٧٧٢	٪١٩.٧	٩٧٠	٪٢٨.١	٢٦٧.٤
غزة	٦٤٥٢٠٥	٪٣٥	١٠٢٩	٪٢٩.٩	١٥٩.٥
دير البلح	٢٦٤٤٥٥	٪١٤.٣	٣٨٢	٪١١.١	١٤٤.٤
خانيونس	٣٤١٣٩٣	٪١٨.٦	٥٧٩	٪١٦.٨	١٦٩.٦
رفح	٢٢٥٥٣٨	٪١٢.٢	٤٨٧	٪١٤.١	٢١٥.٩
المجموع	١٨٣٩٣٦٣	٪١٠٠	٣٤٤٧	٪١٠٠	المتوسط ١٩١.٣

المصدر: - إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير لعام ٢٠١٥.

- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٥ م.

يوضح جدول (٣.٨) التالي:ـ

- تعد محافظة غزة من أكبر المحافظات ارتفاعاً لعدد الجرائم حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (١٠٢٩) جريمة وتنخفض عن المتوسط, حيث بلغ متوسط المعدل الخام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة (١٩١.٣) جريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة في العام ٢٠١٥م ويُعزى السبب في ذلك، لأنها تعتبر من أكبر المحافظات من حيث عدد السكان.
- يرتفع معدل الجريمة الخام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظتي شمال غزة ومحافظة رفح حيث بلغ معدل الجريمة في محافظة شمال غزة (٢٦٧.٤) جريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة وبلغ(٢١٥.٩) جريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة في محافظة رفح ويكمن السبب في ذلك نظرا للزيادة المستمرة في أعداد السكان مقارنة بالجريمة.
- ينخفض معدل الجريمة الخام للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في كل من محافظة خانيونس فبلغ المعدل الخام للجريمة فيها (١٦٩.٦) جريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة في حين سجلت محافظة غزة (١٥٩.٥) جريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة، و بلغت محافظة دير البلح (١٤٤.٤) جريمة/ ١٠٠٠٠٠ نسمة ويرجع السبب في انخفاض معدلات الجرائم نظراً لطبيعة الزراعية وخاصة محافظتي شمال غزة وخانيونس في حين سجل أدنى معدل للجريمة في محافظة غزة نظراً لارتفاع عدد سكانها مقارناً بالجريمة.

ت ـ مساحة المحافظة والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة:

استفادت جغرافيا الجريمة الكثير من تحليلات جغرافية الحضر , حيث ترتبط الحضرية ببعض النظريات والقوانين مثل قانون المدينة الأولى لجيفرسون، وقاعدة المرتبة والحجم وهل من الضروري أن تزيد معدلات الجريمة بزيادة حجم المدينة كونها الأولى في الترتيب الحضري[١]، إلا أن الآراء تباينت حول هذه العلاقة بين حجم المدينة والجريمة ما بين علاقة طردية او علاقة عكسية [٢] ومن أجل الوصول إلى ترتيب مفيد يظهر العلاقة بينهما قام الباحث بالربط بين عدد الجرائم في كل محافظة والمساحة الكلية للوقوف على عدد الجرائم / كم٢. جدول (٣.٩)

جدول (٣.٩): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام ٢٠١٥م

المحافظة	المساحة/كم٢	الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	جريمة/كم٢	الترتيب
شمال غزة	٦٢	٩٧٠	١٥.٦	١
غزة	٧٤	١٠٢٩	١٣.٩	٢
دير البلح	٥٦	٣٨٢	٦.٨	٤
خانيونس	١١٣	٥٧٩	٥.١	٥
رفح	٦٠	٤٨٧	٨.١	٣
الاجمالي	٣٦٥	٣٤٤٧	المتوسط ٩.٩	-

المصدر: - إعداد الباحث بناءً على بيانات وزارة الداخلية – قسم التخطيط والتطوير لعام ٢٠١٥

- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠١٥ م.

يتضح من الجدول (٣.٩) ما يلي:-

أ- بلغ متوسط عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة حسب المساحة الكلية (٩.٩) جريمة/كم٢.

ب- إن أعلى متوسط للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظة شمال غزة حيث بلغ (١٥.٦) جريمة/كم٢، وبلغ أدنى معدل للجريمة في محافظة خانيونس (٥.١) جريمة/كم٢ ويرجع السبب في قلة عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لكبر مساحتها مقارنة بحجم سكانها.

---

(١) عبد الجليل، جغرافية الجريمة (ص٧٤) .

(٢) راضي، جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة (ص١٣٥).

ت- هناك تقارب نسبي بين محافظتي دير البلح وخانيونس حيث سُجلت أدنى معدلات الجريمة في عام ٢٠١٥م، حيث بلغت محافظة دير البلح (٦.٨) جريمة/كم٢ ومحافظة خانيونس سجلت (٥.١) جريمة/ كم٢. شكل (٣.٨)

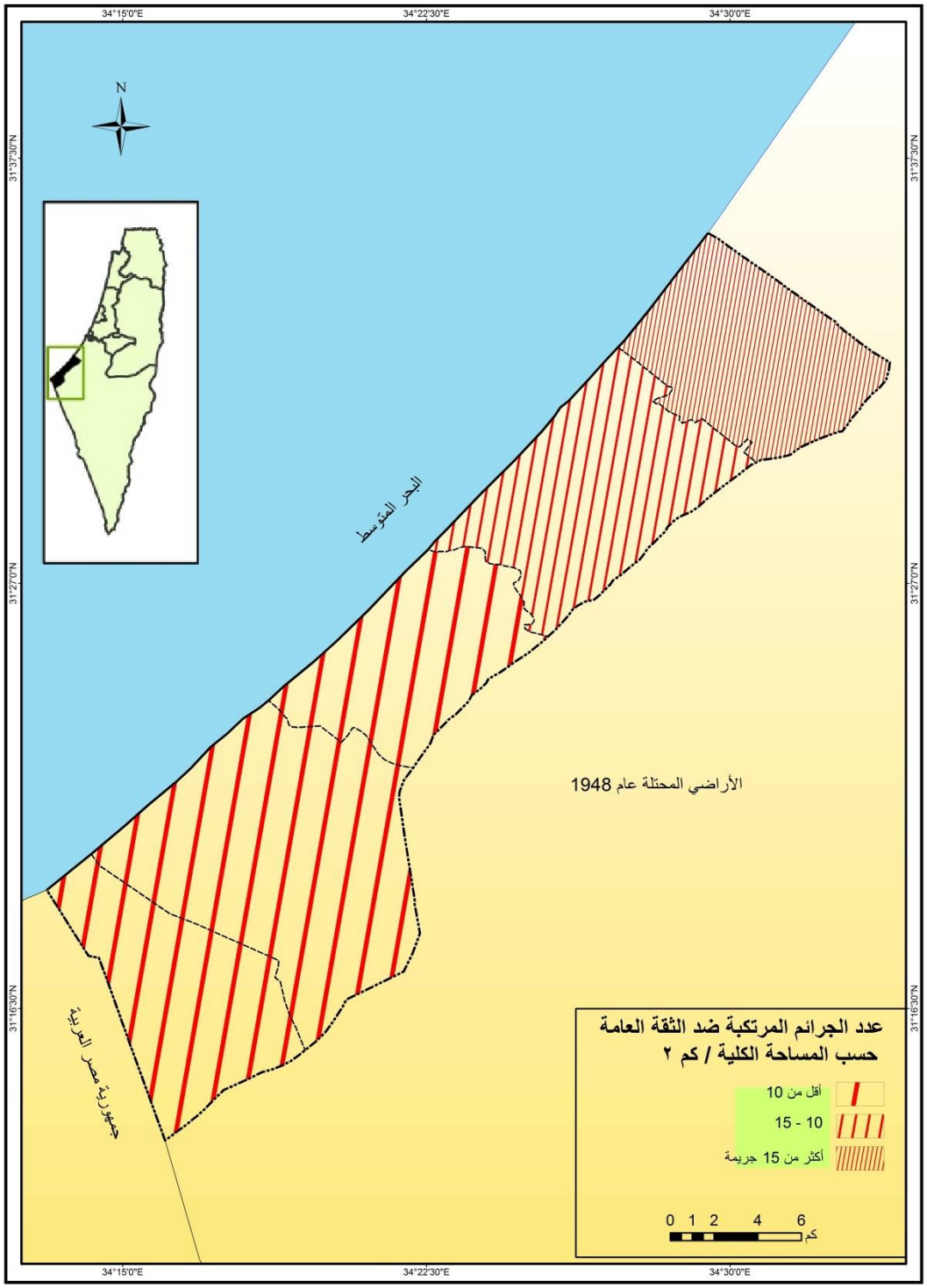

شكل (٣.٩): عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حسب المساحة الكلية لمحافظات غزة للعام (٢٠١٥م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (٣.٩)

وللوقوف على طبيعة العلاقة بين الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والمساحة بصورة أوضح كان لابدَ من التركيز على المساحة المأهولة بالسكان بحيث نتمكن من الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما

جدول (٣.١٠): حجم الكتلة العمرانية وعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة محافظات غزة للعام ٢٠١٥م

المحافظة	الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	عدد السكان	المساحة المأهولة بالسكان كم٢	جريمة/كم٢
شمال غزة	٩٧٠	٣٦٢٧٧٢	١٠	٩٧
غزة	١٠٢٩	٦٤٥٢٠٥	٢١	٤٩
دير البلح	٣٨٢	٢٦٤٤٥٥	٦.٩	٥٥.٣
خانيونس	٥٧٩	٣٤١٣٩٣	١٠.٦	٥٤.٦
رفح	٤٨٧	٢٢٥٥٣٨	٥.٤	٩٠.٢
الاجمالي	٣٤٤٧	١٨٣٩٣٦٣	٥٤	٦٩.٢

المصدر:- إعداد الباحث بناءً على بيانات المركز الإحصائي الفلسطيني – قسم التخطيط والتطوير للشرطة لعام ٢٠١٥ .

- **جميل طوطح, جرائم القتل في محافظات غزة " دراسة في جغرافية الجريمة " عام ٢٠١٥ م ص٧٦.**

يتضح من جدول (٣.١٠) ما يلي:ـ

أما بالنسبة للعلاقة بينهما على مستوى المساحات المأهولة بالسكان فقط جدول (٣.١٠), فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط قوية بين الكتلة العمرانية وعدد الجرائم حيث بلغت ٧٨%, وخاصة في محافظة غزة حيث تعتبر مركز المحافظات والتي تتواجد فيها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية, كما تتركز فيها العائلات الممتدة مما ساهمَ في ارتفاع معدلات الجريمة. شكل (٣.٩)

بلغ متوسط حجم الجريمة في محافظات غزة ٦٩.٢ جريمة/كم٢,والمحافظات تتقارب من المتوسط باستثناء محافظة شمال غزة حيث بلغ المتوسط فيها ٩٧جريمة/كم٢.

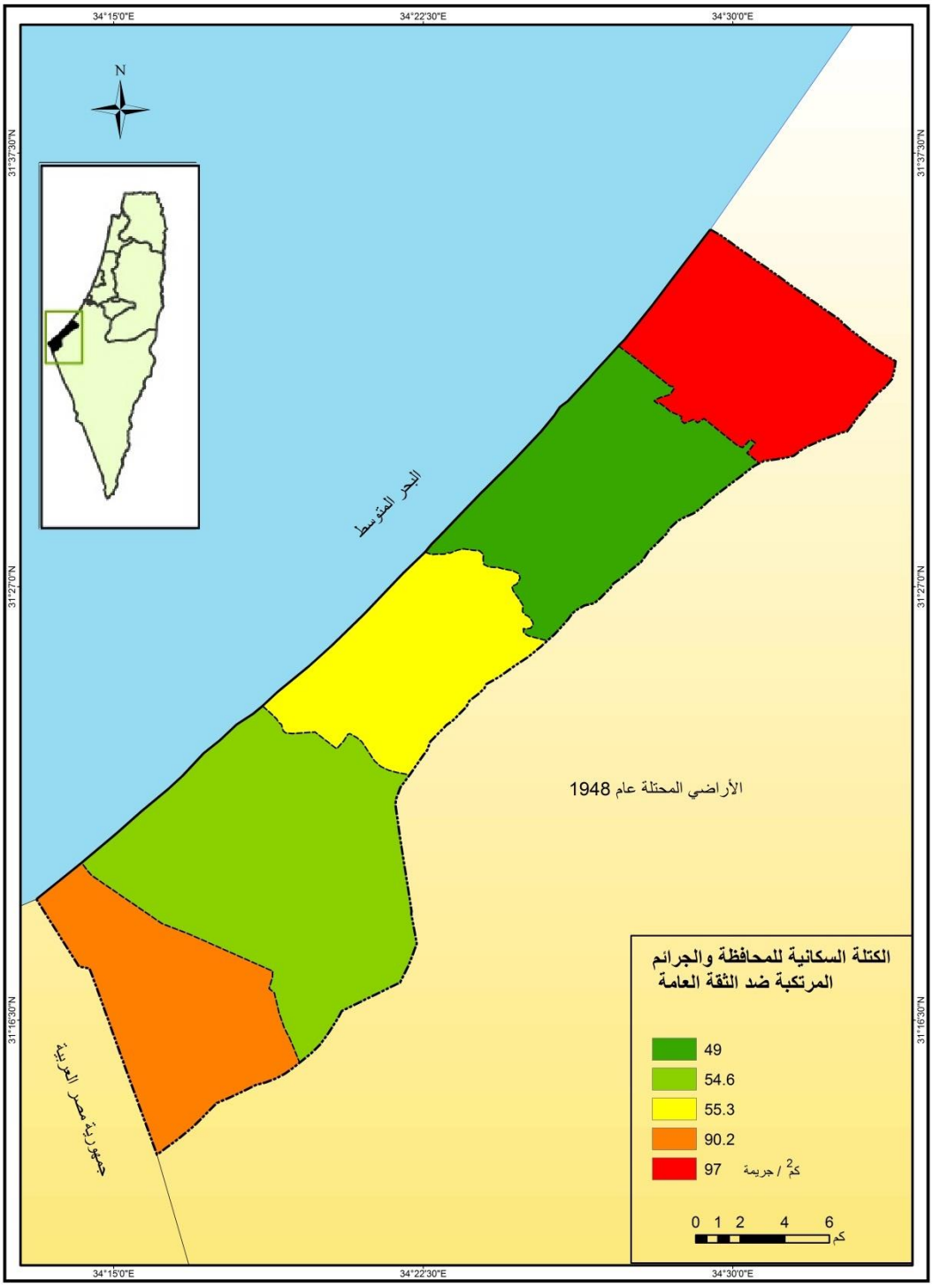

شكل (٣.١٠): حجم الكتلة العمرانية وعدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة محافظات غزة للعام (٢٠١٥م)

المصدر: إعداد الباحث بناءً على جدول (٣.١٠)

ث ـ درجة التزاحم:

يمكن أن تعبر درجة التزاحم (عدد الأفراد في الغرفة) أحد أهم الدلائل على المستوى الاقتصادي والوضع الاجتماعي للسكان كما أنها تعتبر مؤشراً للتغيرات الديمغرافية داخل المدينة فكلما كان نصيب الفرد من المساحة الكلية للمسكن أكبر وكان عدد الأفراد بالنسبة للغرفة الواحدة أقل دل على تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأن درجة التزاحم المقبولة ٢ فرد/غرفة[١] ، وهي أحد أهم الدلائل والمؤشرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان. جدول (٣.١١)

جدول (٣.١١): درجة التزاحم السكاني في محافظات غزة

عدد الأفراد / عدد الغرف	أقل من ٢	٢ـ٥	أكثر من٥	المجموع
غرفة	٢	٢	٠	٤
غرفتان	٦	١٤	٣	٢٣
ثلاث	٧	١٤	٣	٢٤
أربع	٣	٨	٧	١٨
خمس فأكثر	٥	٢	٩	١٦
المجموع	٢٣	٤٠	٢٢	٨٥

المصدر: الاستبانة الميدانية

يتضح من الجدول (٣.١١) أن ٥١% من عينة الدراسة تعيش في مساكن لا يزيد عدد الغرف بها عن ثلاثة أفراد، مع العلم أن ٢٢% من الأفراد المقيمين في تلك المساكن هي أسر ذات حجم كبير لا يقل عدد أفرادها عن ٥ أفراد للمسكن الواحد، و٤٠% من أفراد العينة هي أسر متوسطة الحجم يتراوح عددها من ٢ إلى ٥ أفراد للمسكن الواحد، وقد بلغت درجة التزاحم في المسكن لعينة الدراسة ١.٥٣ فرد لكل غرفة.

(١) جاسر، محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن (ص٧٨)

٢ـ العوامل الطبيعية

يؤكد معظم علماء علم الإجرام على مساهمة بعض المؤثرات الطبيعية في الإجرام، ولكنهم يرفضون اعتبارها من المؤثرات الأصلية للجريمة بل يرون إنها لا تخرج عن كونها مؤثرات ثانوية مساعدَ في نشوء السلوك الإجرامي ولعل الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" هو أول من أشار إلى علاقة البيئة الطبيعية بالجريمة إذ أن العوامل الطبيعية تشترك مع عوامل اخرى اقتصادية واجتماعية ونفسية [١]

أـ الحرارة والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة:

يرى العالم البلجيكي كتيليه أن ظاهرة الجريمة مرتبطة بالعوامل المناخية كدرجة الحرارة والرطوبة والضباب والرياح والأمطار وتعاقب فصول السنة حيث كان الفضل لكتيليه في صيغة فانون الحرارة الجنائي ومفاده أن معدل جرائم الدم ترتفع في درجات الحرارة المرتفعة بينما ترتفع معدل جرائم الأموال في المناطق الباردة [٢]

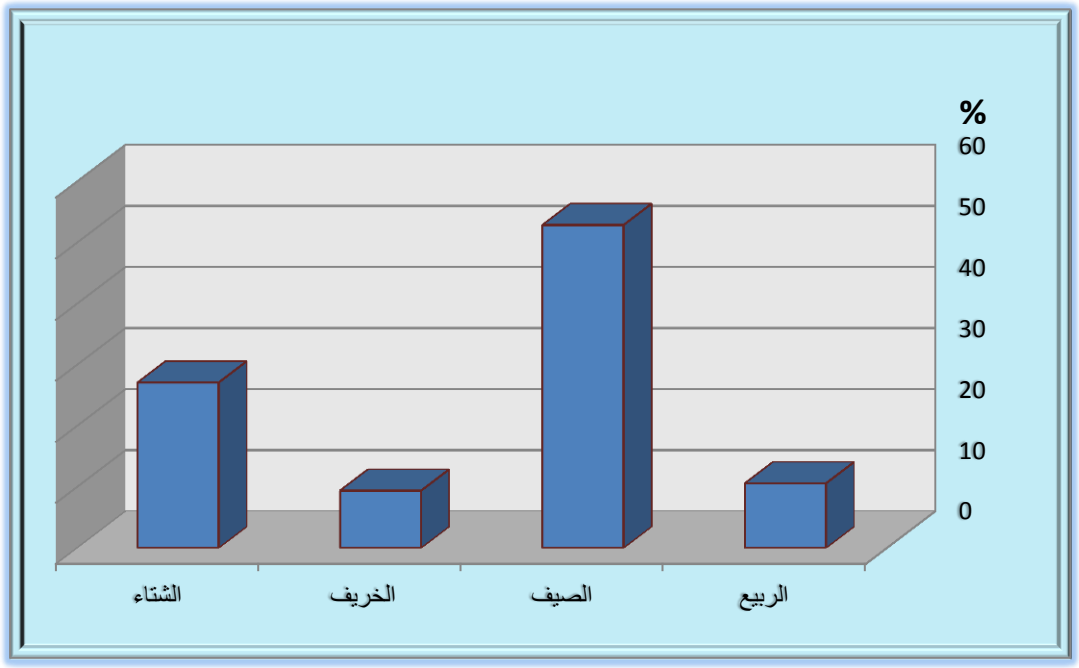

شكل (٣.١١): توزيع عينة الدراسة حسب الفصل التي حدثت فيه الجريمة

وأشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٣.١٠) أن ما نسبته ١٠.٦% ارتكبوا

---

(١) نشأت، علم النفس الجنائي (ص٢٩).

(٢) الوليد، مبادئ علم الإجرام (ص ٨٣).

الجريمة في فصل الربيع, بينما ٥٢.٩% ارتكبوا جريمتهم في فصل الصيف, بينما ٩.٤% ارتكبوا الجريمة في فصل الخريف, في حين ٢٧.١% ارتكبوا جرائمهم في فصل الشتاء, والسب في انتشار الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في فصل الصيف هو نتيجة الازدحام السكاني في فصل الصيف على المناطق السياحية والمتنزهات، وزيادة النشاطات التجارية، وتزامنها مع العطلة الصيفية لأغلب المؤسسات التعليمية مما يساعد في انتشار الجريمة.

حيث يرى بعض علماء علم الإجرام في تفسير ارتفاع نسبة الجرائم الاعتداء على الأموال في فصل الشتاء, حيث تزداد البرودة، وتنخفض درجات الحرارة إنما يرجع إلى طول فترة الليل خلال هذه الفصل في السنة حيث يسهل ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم لاسيما جرائم السرقة وعلى العكس من فصل الصيف، لأن ليل قصير. [١]

(١) الوريكات، مبادئ علم الإجرام (ص ٢٧٤).

الفصل الرابع

الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة .

الفصل الرابع

الخصائص الأولية والاقتصادية والاجتماعية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة

يتناول هذا الفصل منهج الدراسة الميدانية، ثم عرض البيانات الأولية والاقتصادية والاجتماعية والأسرية ثم عرض لكيفية بناء أداة الدراسة، والتأكد من صدق الأداة، وثبات أداة الدراسة " الاستبانة" والطريقة التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الإجراءات المنهجية وهي على النحو التالي:

١ـ منهج الدراسة:

هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف وصف وتفسير ظاهرة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها قام الباحث في إطار المنهج الوصفي إستخدام طريقة المسح الاجتماعي، التي تعتمد على العينة بالمسح الشامل باعتبارها إحدى الطرق التي تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية أو بعض خصائصها كالخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة بغرض الوصول إلي نتائج علمية مفيدة وتفسيرات صادقة، وذلك فيما يتعلق بالكشف عن الخصائص الأولية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي الجرائم[١]

٢ـ حدود الدراسة:

أ- **الحدود البشرية:** اقتصرت هذه الدراسة على الأشخاص المسجونين في محافظات غزة لارتكابهم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

ب- **الحدود المكانية:** تم تطبيق هذه الدراسة على جميع مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة والموجودين في مراكز الإصلاح والتأهيل الرئيسة وهي

---

(١) النجار، جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة " دراسة في جغرافية الجريمة (ص٦٣).

خمسة مركز تأهيل : أصداء، ومركز الوسطي، ومركز الكتيبة، ومركز أنصار، ومركز أبوعبيدة وكافة نظارات مراكز شرطة محافظات غزة.

ت- الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في شهر أغسطس ٢٠١٦.

ث- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة، والوقوف على بعض الآثار التي ترتبت عليها بالإضافة إلي التعرف على بعض البيانات الخاصة بمكانها وزمانها.

٣. عينة الدراسة:

اختار الباحث أسلوب الحصر الشامل بتطبيق أداة الدراسة على جميع النزلاء المحكومين من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في كافة مراكز الإصلاح والتأهيل ونظارات مراكز الشرطة الموزعة على محافظات غزة، وقام الباحث بتعبئة الاستبانة بنفسه على أفراد الدراسة والبالغ عددهم ٨٥ نزيلاً, حتى يتم تفادي الأخطاء وكان جميعها صالحة لتحليل الإحصائي.

٤. أداة الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة الاستبانة كأداة لجميع البيانات الميدانية اللازمة لهذه الدراسة: **وقد قسمت الاستبانة إلى عدة أقسام:**

أولاً: المعلومات الشخصية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وتتمثل في (العمر, مكان الإقامة, نوع التجمع, المواطنة, نوع السكن, عدد الغرف في المنزل).

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, وتتمثل في (المهنة قبل دخول السجن, معدل الدخل الشهري بالشيقل, ملكية المسكن, عمل أحد الوالدين).

ثالثًا: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, وتتمثل في (الحالة الاجتماعية, طلاق الزوجة بعد ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, وجود أولاد لدى مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, عدد أفراد الأسرة....الخ).

رابعاً: ويشمل **الخصائص النفسية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة**(الانتقام كأحد الأسباب لارتكاب الجريمة, سبب الانتقام, مرض عقلي.... الخ).

خامسا: ويشمل **بيانات خاصة بمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة**(نوع الجريمة التي ارتكبتها وموجود بسببها بالسجن, الأشياء التي قام مرتكب الجريمة بتزويرها, الفئة المزورة....الخ).

٥. صدق الأداة:

صدق الأداة هي التأكد من أنها تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق " شمول الأداة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخري، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. [١]

٦. الصدق الظاهري:

"صدق المحكمين " قام الباحث بعرض الاستبانة بشكلها الأولى على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية، والبالغ عددهم "٥" محكمين وهم: د. هشام المغاري، ود. وئام مطر، ود. كمال تربان، ود. إبراهيم حبيب، ود. رفيق أبو هاني. واستناداً إلى التوجيهات والملاحظات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة بعض العبارات وحذف آخر وإضافة البعض الآخر، وتم إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة تكونت من٢٠ استبانة وتم تعديلها حسب ما يناسبها.

٧. أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة, وتحليل البيانات التي تم جمعها, فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences, والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز(SPSS), ومن الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ما يلي :

- الرسم البياني والعرض الجدولي.
- النسب المئوية والتكرارات(Frequencies & Percentages) .
- اختبار مربع كاي للاستقلال(Chi-Square Test)

(١) طوطح، جرائم القتل في محافظات غزة " دراسة في جغرافية الجريمة " (ص٨٥).

ثانياً: المعلومات الشخصية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

١- العمر:

يمر الإنسان في حياته بمراحل عمرية عديدة، وتختلف خصائص الفرد من حيث التكوين البدني والنفسي في كل مرحلة من هذه المراحل العمرية. كما أن للبيئة المحيطة بالفرد دور هاًم في تحديد اتجاهات سلوكه في كل مرحلة عمرية.

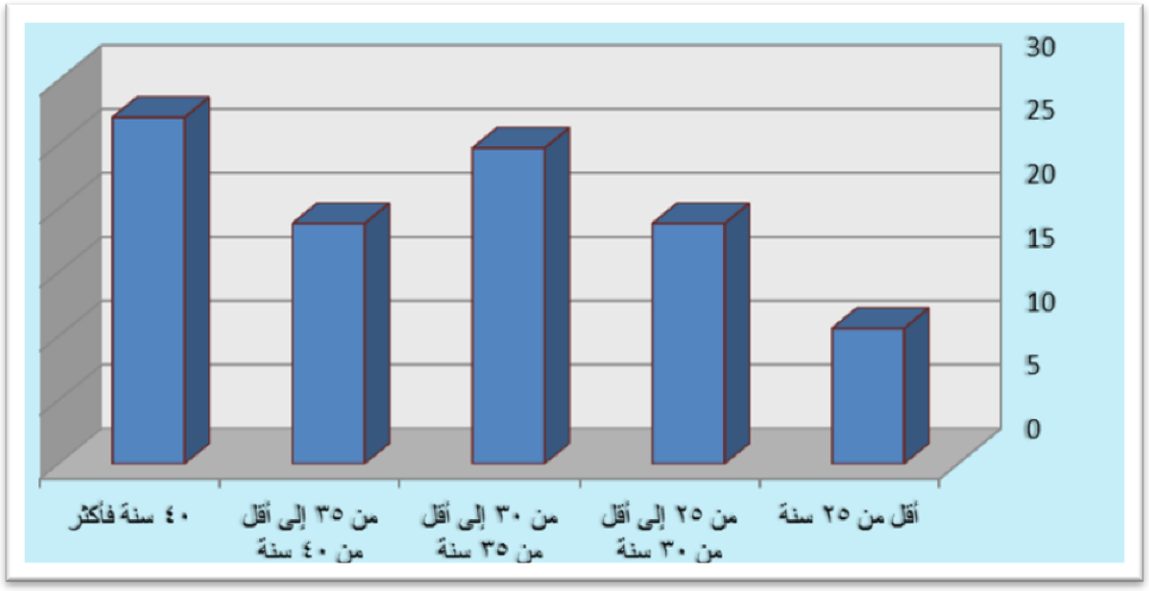

شكل (٤.١): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب العمر

يتبين من الدراسة الميدانية شكل (٤.١) أن ما نسبته ١٠.٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة أعمارهم أقل من ٢٥ سنة, ١٨.٨% تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة, ٢٤.٧% تتراوح أعمارهم من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة, ١٨.٨% تتراوح أعمارهم من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة, بينما ٢٧.١% أعمارهم ٤٠ سنة فأكثر، ويستنتج أن معظم مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة هم من فئة البالغين الكبار التي تتراوح أعمارهم أكثر من ٤٠ عام في حين تقل عند فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم أقل من ٢٥ عام، ويرجع السبب في ذلك أن هذا النوع من الجرائم لا يحتاج إلى قوة جسدية وعنف بل يكفي إلى التفكير والخبرة لارتكاب الجرائم.

٢- مكان الإقامة:

هناك علاقة بين الجريمة ومكان الإقامة حيث يتسم نمو العمران الحضري للمجتمعات باختلاف الثقافات وانتشار العلاقات السطحية أو غير العميقة بين أفراد المجتمع، وهو ما يؤدي إلى انتشار نوع من "الفوضى" التي تشجع على الجريمة فتركز السكان وزيادة كثافتهم في المدن الكبرى، وتعدد العلاقات الاجتماعية وتشابكها يؤدي إلى تناقض مفهوم التكافل الاجتماعي بالقياس بأهل الريف، وهذه الخاصية في حياة المدن الكبرى تؤدي إلى ظهور العديد من مظاهر الانحراف والجريمة.

جدول (٤.١): توزيع عينة الدراسة حسب مكان الاقامة

مكان الاقامة	التكرار	النسبة المئوية %
محافظة شمال غزة	٣٤	٤٠
محافظة غزة	٢٣	٢٧.١
محافظة دير البلح	١٥	١٧.٦
محافظة خانيونس	٨	٩.٤
محافظة رفح	٥	٥.٩
المجموع	٨٥	١٠٠

يتضح من الجدول (٤.١) أن ما نسبته ٤٠% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يقيمون في محافظة شمال غزة وهي أعلى نسبه من الذين يرتكبون الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة مقارنة بالمحافظات الأخرى ويُعزى السبب نتيجة تدني أجور المساكن، وبالتالي تشكل حافزاً لاستقبال السكان مما يؤدي إلى اختلاف الثقافات بين سكانها وانتشار الجرائم, بينما ٢٧.١% يقيمون في محافظة غزة, في حين ١٧.٦% يقيمون في محافظة دير البلح, ٩.٤% يقيمون في محافظة خانيونس, ٥.٩% يقيمون في محافظة رفح وتعبر هذه المحافظة أدنى المحافظات ارتكاباً لجريمة.

٣- نوع التجمع:

تعد أهمية الإقامة لأفراد العينة الميدان الاجتماعي الذي يساهم إلى حد بعيد في تكوين قيمهم, وأنماطهم السلوكية, وعلاقاتهم الاجتماعية في ظل الإطار الثقافي الذي يسهم ويحدد بيئتهم التي ينتمون إليها.

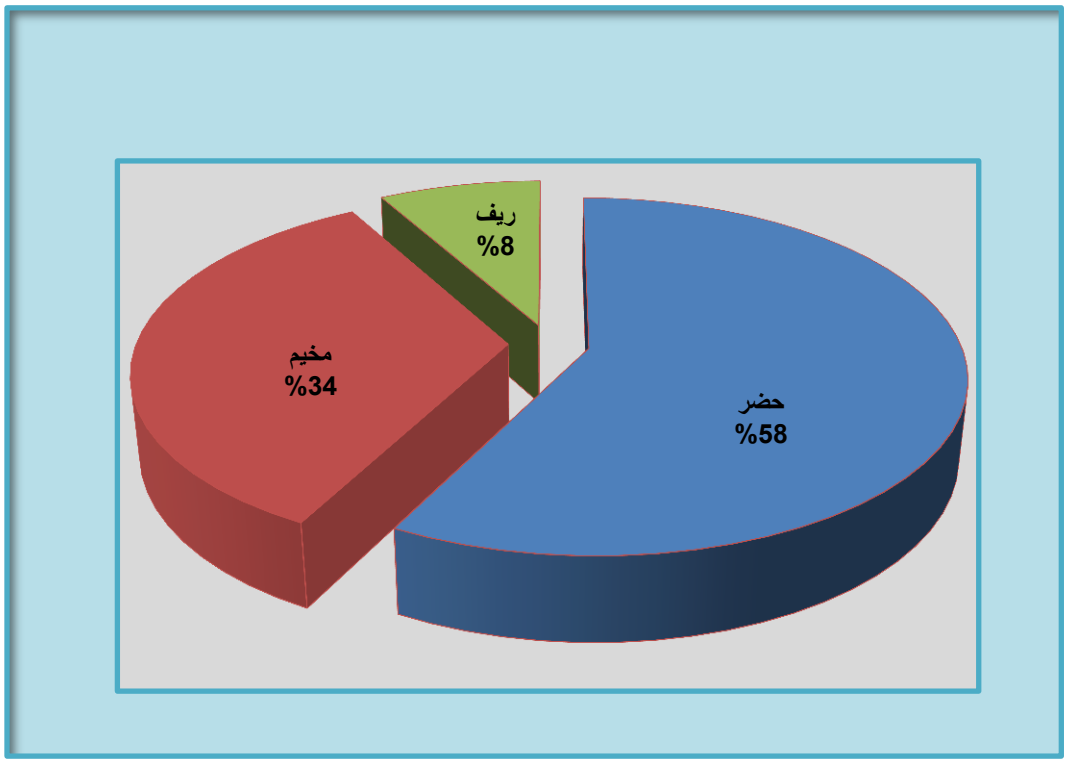

شكل (٤.٢): توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع

ومن خلال تحليل عينة الدراسة يتضح من الشكل (٤.٢), أن معدلات الجريمة تكثر في مناطق الحضر, والتي تتمثل في المحافظات المزدحمة بالسكان, حيث إن نسبة سكان الحضر كانت الأعلى في ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، حيث أن ما نسبته ٥٨%, ممن ارتكبوا الجريمة من سكان الحضر، وأن ما نسبته ٣٤% ممن ارتكبوا الجريمة من سكان المخيمات، بينما حظي الريف بأقل نسبة؛ حيث بلغت ما نسبته ٨%, أخيراً نستنتج مما سبق أن الجريمة هي حضرية أكثر من غيرها.

٤- المواطنة:

تشير البيانات الإحصائية لعام ٢٠١٤م أن نسبة السكان اللاجئين في فلسطين حوالي ٤١.٢% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين، وتشير البيانات إلى أن حوالي ٢٥.٢% من السكان في الضفة الغربية لاجئين في حين بلغت نسبة اللاجئين في محافظات غزة حوالي ٦٦.٨%.[١]

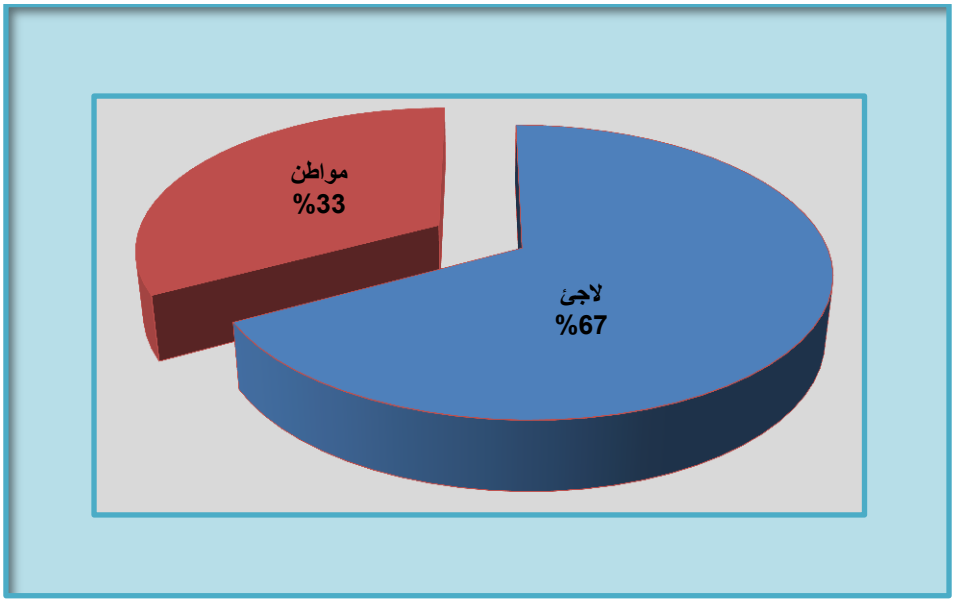

شكل (٤.٣): توزيع عينة الدراسة حسب المواطنة

يوضح الشكل (٤.٣) أن ما نسبته ٦٧% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لاجئون, بينما ٣٣% مواطنون، ويتضح أن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تتركز في اللاجئون نظراً لزيادة الكثافة السكانية في المخيمات وانعدام الكثير من الخدمات الأساسية.

٥- نوع السكن:

إن لنوع سكن الفرد سواءً أكان السكن الذي يقطن فيه (شقة، منزل اسبست، منزل زينكو، فيلا) أثر واضح في بعض الأحيان في ارتكاب السلوك الإجرامي.

---

(١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي"١٥" (ص٦٠).

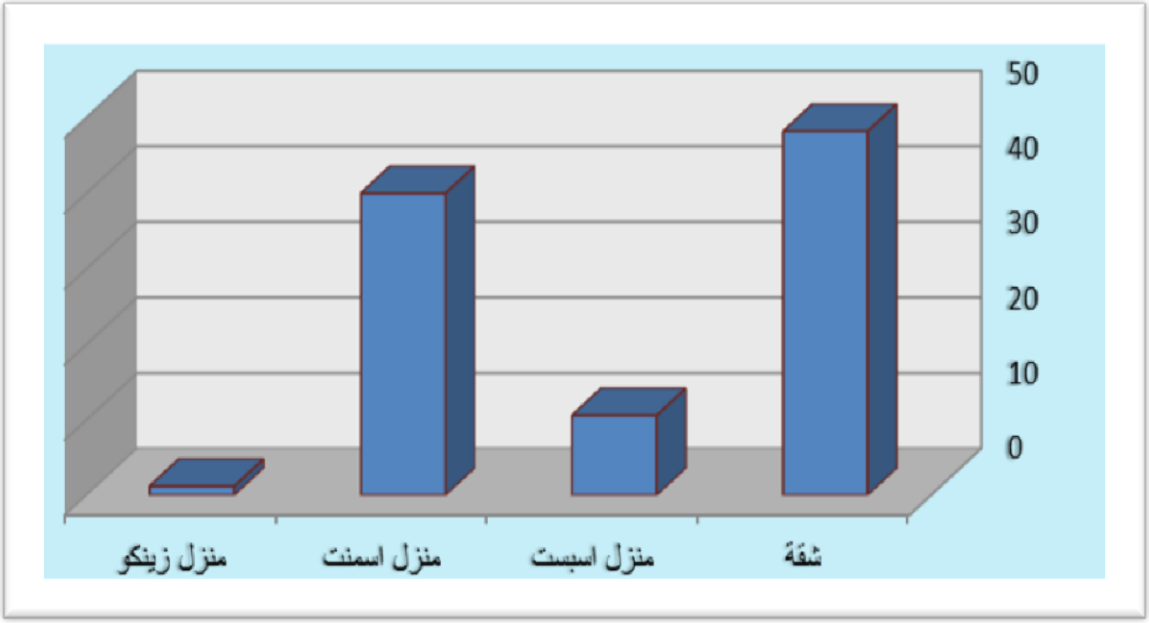

شكل (٤.٤): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نوع السكن

تبين من خلال الدراسة الميدانية شكل (٤.٤) أن ما نسبته ٤٨.٢% يقطنون في شقق سكنية في أبراج أو عمارات سكنية، ويرى الباحث أن السكن في شقق سكنية في أبراج يؤدي إلي اختلاف الثقافات وتنوع القيم والمفاهيم مما يؤثر على سلوكهم, وما نسبته ١٠.٦% يقطنون بيوت من اسبست, بينما ٤٠% يقطنون في بيوت اسمنت, وأن ١.٢% يقطنون في بيوت زينكو وهي النسبة الأقل, أخيراً نستنتج أن منازل الزينكو, والإسبست هي بيوت سيئة للغاية ولا تصلح للاستخدام الأدمي, وكذلك تنعدم فيها الخصوصية للأسر المقيمة فيها.

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي جرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

١- توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن:

يقصد بها حق الشخص المالك لمسكنه في التصرف به حيث إن ملكية السكن من الأمور المهمة وهي من المؤشرات على الأوضاع الاقتصادية[١]

(١) صلاح، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي (ص١٠٢).

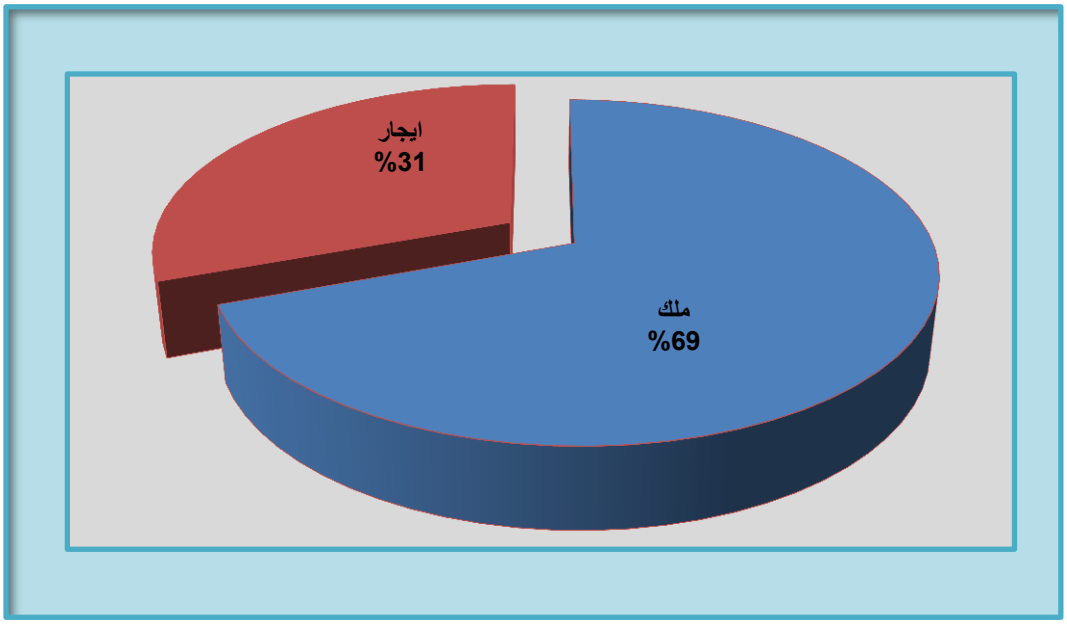

شكل (٤.٥): توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.٥) أن ما نسبته ٦٩% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يعيشون في بيوت تعود ملكيتها لهم, بينما ٣١% يعيشون في بيوت إيجار، وهذا يدل على انعدم الحرية الشخصية وعدم وضوح مستقبلهم بالنسبة لمن يقطن في بيوت ملك لأسرهم، في حين ارتفاع تكاليف الإيجار والمستوي المعيشي لمن يقطنون في بيوت ايجار هو الدافع لارتكاب الجريمة .

٢- عمل الوالدين :

يوضح الشكل (٤.٦) أن ما نسبته ١٤.١% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يعمل والدهم فقط, بينما ١.٢% تعمل أمهم فقط, وأن ٥.٩% كلاهما يعمل, بينما ٧٨.٨% والدهما لا يعملان, إذن الظروف الاقتصادية السيئة للأسرة هي وليدة للجريمة.

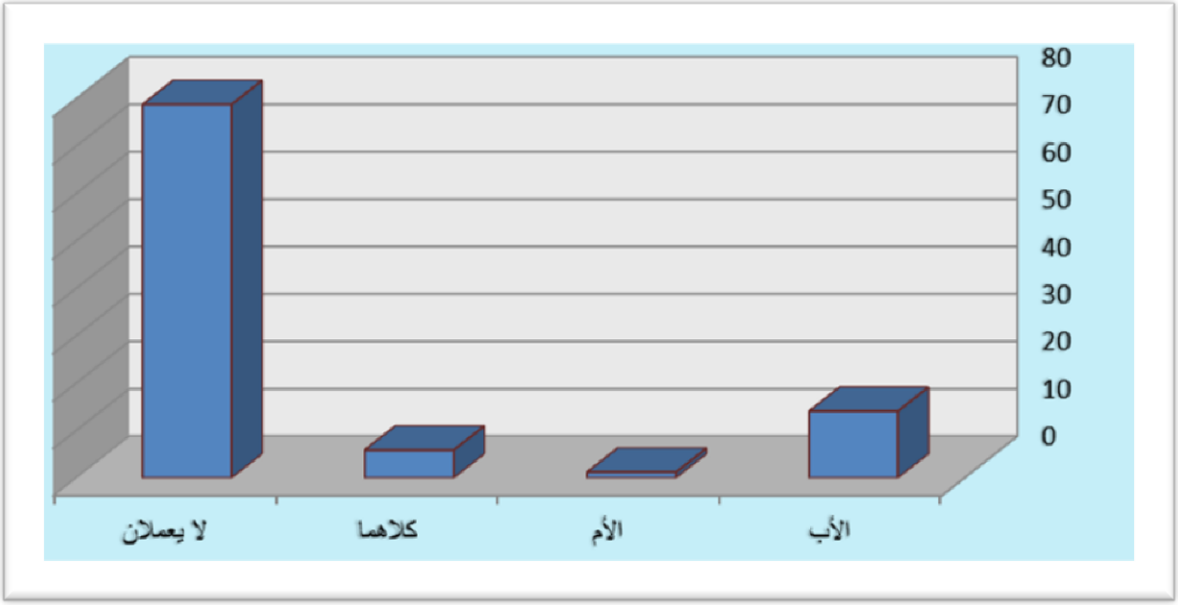

شكل (٤.٦): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب عمل الوالدين

٣ـ خلاصة العوامل الاقتصادية:

إن الجريمة مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية, لأن الجريمة تعتبر ردة فعل للفرد, خصوصاً عندما يشعر بانعدام المساواة الاقتصادية الناتجة عن الفقر الذي يعد أهم العوامل التي تتدفع للجريمة, وكذلك الأمر مرتبط بالبطالة والتشرد, وغير ذلك من أوجه عدم المساواة وأوجه عدم التكيف الاجتماعي, وكل ذلك يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كثيرة منها الانحراف والإجرام.

رابعاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

١ـ الحالة الاجتماعية:

ترتبط الجريمة بالحالة الاجتماعية للشخص من حيث إنه متزوج أو غير متزوج أو أرمل أو مطلق، ذلك لأن الحالة الاجتماعية ترتبط بالاستقرار النفسي والاجتماعي الذي يؤثر ويقود لارتكاب بعض الجرائم.

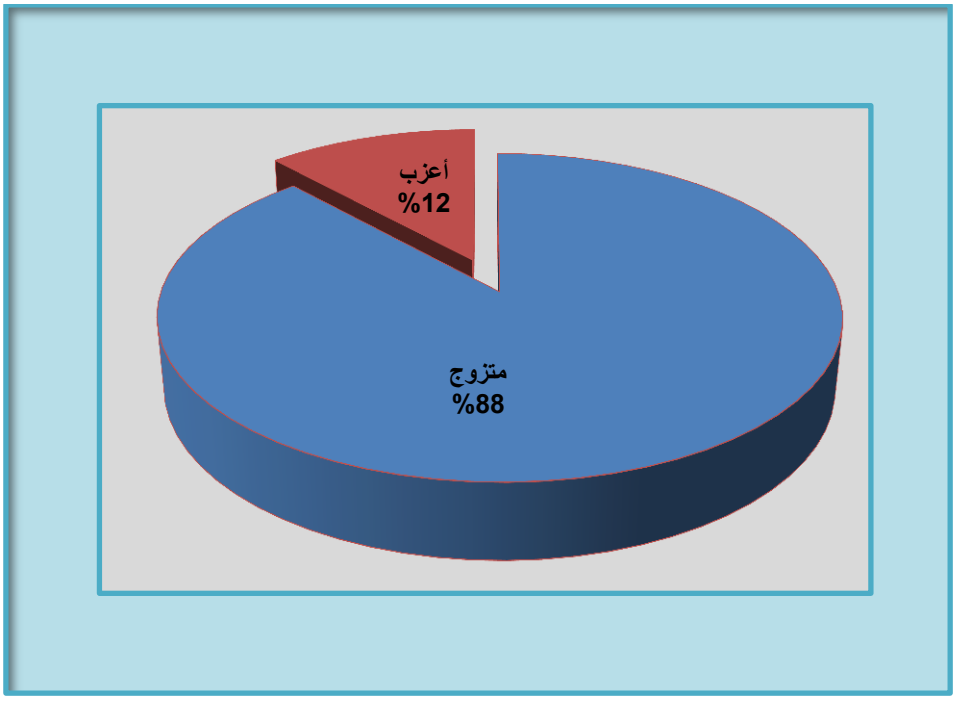

شكل (٤.٧): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

يتضح من خلال الدراسة الميدانية شكل (٤.٧) أن ما نسبته ٨٨% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة متزوجين, بينما ١٢% غير متزوجين (أعزب) رغم أن المتزوجين أكثر استقراراً نفسياً إلا أن الأوضاع الاقتصادية الصعب الذي تعاني منه محافظات غزه تؤدي إلى ارتكاب المتزوجين الجرائم نظراً للمسئولية الملقاة على عاتقهم من مصاريف مع قلة فرص العمل بينما يقل هذا النوع من الجرائم عند غير المتزوجين بسبب عدم تحمل المسؤوليات كما هو الحال عند رب الأسر.

٢ـ هل لدى مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة أولاد؟

يتضح من الجدول رقم (٤.٢) أن ما نسبته ٩٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لديهم أولاد, بينما ٤% لا يوجد لديهم أولاد.

جدول (٤.٢): توزيع عينة الدراسة حسب هل لدى مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة أولاد

هل لدى مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة اولاد؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٧٢	٩٦
لا	٣	٤
المجموع	٧٥	١٠٠

٣ـ عدد أفراد أسرة مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

يتضح من الجدول (٤.٣) أن ما نسبته ١١.١% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عدد أفراد أسرتهم فرد واحد, بينما ٢٠.٨% عددهم اثنين, وأن ٢٣.٦% عددهم ثلاث أفراد, في حين ٢٦.٤% عددهم أربع أفراد, وأن ٥.٦% عددهم خمس أفراد, بينما ١٢.٥% عددهم ستة أفراد فأكثر. يمكن القول أن زيادة عدد أفراد الأسرة قد يؤدي إلي ارتكاب الجريمة إذا ما اقترن بوضع اقتصادي سيء.

جدول (٤.٣): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد أسرة مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

عدد أفراد أسرة مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	التكرار	النسبة المئوية %
فرد واحد	٨	١١.١
اثنين	١٥	٢٠.٨
ثلاث أفراد	١٧	٢٣.٦
أربع أفراد	١٩	٢٦.٤
خمس أفراد	٤	٥.٦
ستة أفراد فاكثر	٩	١٢.٥
المجموع	٧٢	١٠٠

٤ـ مع من كان يعيش مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة قبل دخوله السجن؟

ليس هناك شك في أن عيش الفرد بين أسرته في حد ذاته يعد عاملاً مهماً للحد من ارتكاب الجرائم لان وجود الاسرة هو الذي يسمح للفرد بالتدرب على الحياة الاجتماعي، حتى ولو انتقل للعيش مع زوجته بعيداً عن سكن الاسرة .

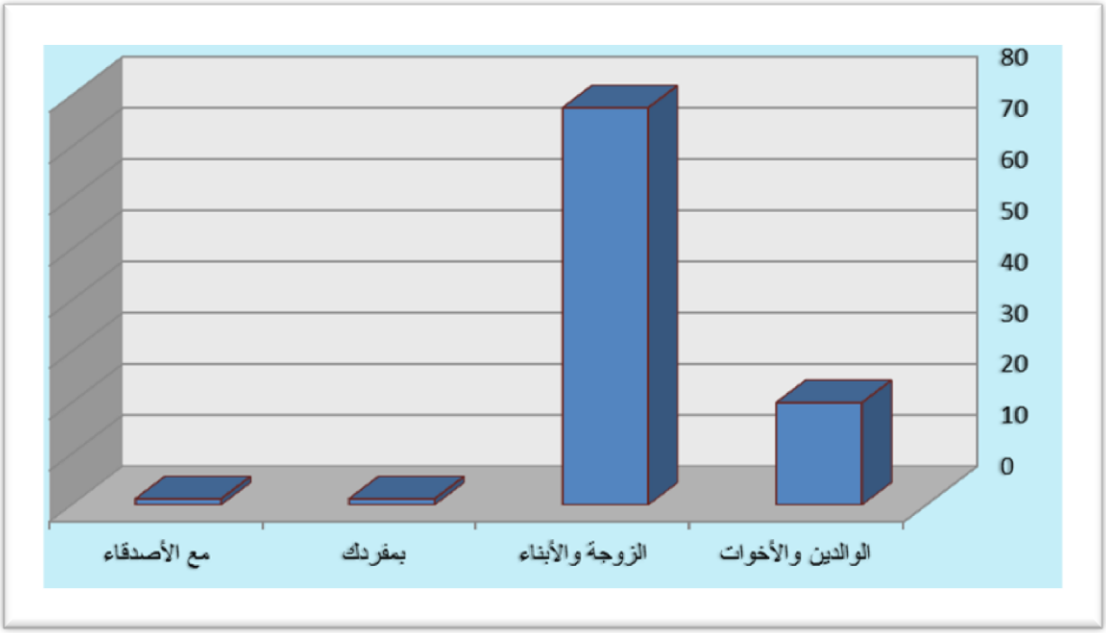

شكل (٤.٨): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب مع من كان يعيش مرتكب الجريمة

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.٨) أن ما نسبته ٢٠% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة كانوا يعيشون مع الوالدين والأخوات , وأن ٧٧.٦% كانوا يعيشون مع الزوجة والأبناء, بينما ١.٢% كانوا يعيشون بمفردهم ومع أصدقائهم ويمكن القول أن غياب الضبط الاجتماعي للآباء وعدم مقدرتهم على ربط الأبناء بالمجتمع الدي يعشون فيه، وغياب درجة الإحساس بمشاعر الأخرين يؤدي إلى ارتكاب الجريمة بعد انتقال الأبناء للعيش مع زوجاتهم.

٥ـ الأسباب الدافعة نحو السلوك الإجرامي:

تتعدد الأسباب التي تدفع الأشخاص لارتكاب الجريمة تبعاً للحالة التي يمرون بها، وتدفعهم لارتكاب الجريمة.

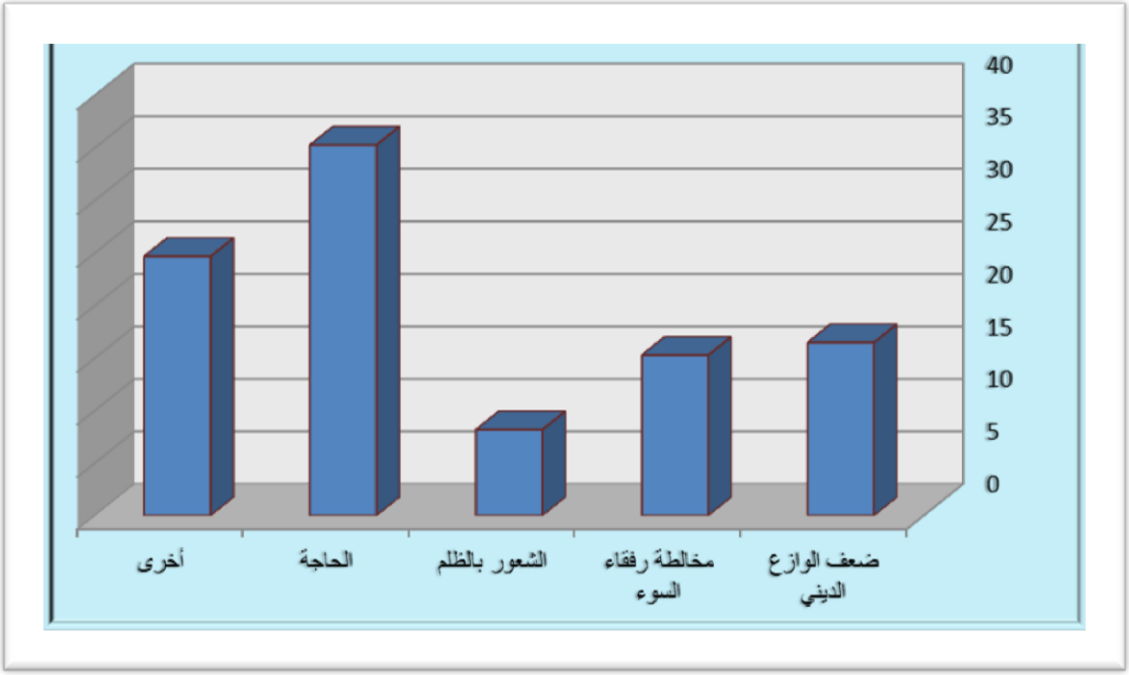

شكل (٤.٩): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الأسباب الدافعة نحو السلوك الإجرامي

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.٩) أن ما نسبته ١٦.٥% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن سبب ارتكابهم الجريمة ضعف الوازع الديني, بينما ١٥.٣% سبب ذلك مخالطة رفقاء السوء, وأن ٨.٢% سبب ذلك الشعور بالظلم, وأن ٣٥.٣% سبب ذلك الحاجة, بينما ٢٤.٧% أسباب غير ذلك. خلاصة القول بأن الحاجة تؤدي إلى ارتكاب الجريمة إذا كان هناك ضعف في الوازع الديني.

٦ـ الوالد على قيد الحياة:

بصورة عامة إن الوضع الطبيعي للأسرة هو وجود الوالدين أحياء وفيما عداه فإن الوضع يعد غير طبيعي على الرغم من أننا يجب ألا نعمم بأن عدم وجود الوالدين يعني الانحراف والميل إلى ارتكاب الجرائم.

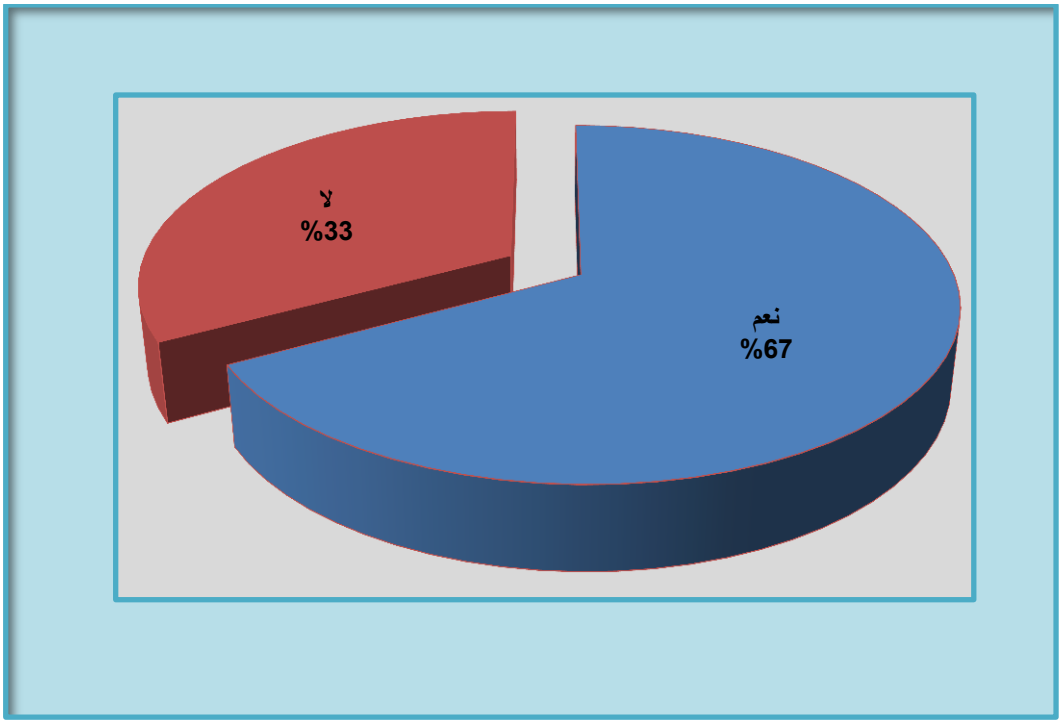

شكل (٤.١٠): توزيع عينة الدراسة حسب الوالد على قيد الحياة

يتبين من خلال الشكل (٤.١٠) أن الغالبية العظمى من آباء أفراد العينة على قيد الحياة, بينما ٣٣% آبائهم متوفين، ويستنتج الباحث أمرين إما عدم مقدرة الآباء السيطرة على أبنائهم أثناء عيشهم أو أن المتوفي والدهم ارتكبوا الجريمة نتيجةً لعدم وجود معيل للأسرة.

٧ـ المستوى التعليمي للوالد:

يتأثر المستوى التعليمي للوالد بعملية التنشئة، أي على الأسلوب الذي يستخدمه في معاملة أبنائه حيث إن الآباء الأميون يميلون إلى استخدام الشدة في تربية أبناءهم بينما يستخدم الآباء المتعلمون أسلوب التشجيع في عملية التربية .

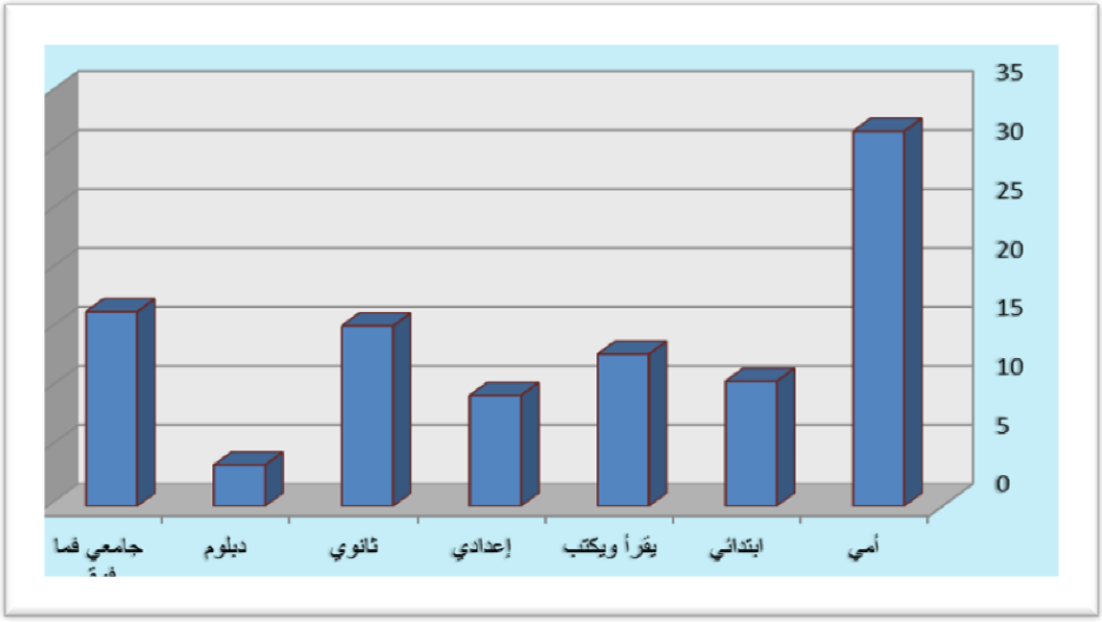

شكل (٤.١١): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي للوالد

يوضح الشكل (٤.١١), أن ما نسبته ٣١.٨% من الآباء لا يقرؤون ولا يكتبون " أُميون", وقد يدل ذلك على استخدم العنف لتربية أبناءهم مما يجعلهم عرضةً لارتكاب الجرائم، وعدم المقدرة على إدراك ما يحتاجه الأبناء، وعدم تأثيرهم على شخصية أبنائهم ومدى تفهمهم للمشاكل والمراحل المختلفة التي يمرون بها، بينما ١٠.٦% مستواهم التعليمي ابتدائي, ١٢.٩ %, يقرئون ويكتبون, ٩.٤% مستواهم التعليمي إعدادي, وفي حين كان نسبة الثانوية ١٥.٣%, والذين أتموا التعليم الجامعي فما فوق "دبلوم, جامعي فما فوق" ما نسبته ٢٠% من أفراد العينة.

٨ـ الأوضاع الاقتصادية:

تلعب العوامل الاقتصادية دوراً هاماً في السلوك الإنساني حيث يرى (الحسن، ٢٠٠٨) أن طبيعة المستوى المعيشي الذي يتمتع به أبناء المجتمع يعتمد على العلاقة الكمية والنوعية بين الموارد الاقتصادية وحجم السكان، فإذا كانت الموارد الاقتصادية مساوية لحجم السكان فإن الوضع المعيشي يكون مرتفع، أما إذا اختل التوازن بين نسبة الموارد وحجم السكان فإن المستوي المعيشي ينخفض وتتحول البيئة إلى مكان غير صالح للعمل والمعيشة والاستقرار، وبالتالي ترتفع نسبة الجرائم.[١]

---

(١) الزواهرة، أثر التغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام (ص٤).

جدول (٤.٤): توزيع عينة الدراسة حسب امكانية وجود ظروف اقتصادية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

هل هناك ظروف اقتصادية للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٤٦	٥٤.١
لا	٣٩	٤٥.٩
المجموع	٨٥	١٠٠
الظروف الاقتصادية التي دفعت مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لارتكاب الجريمة.	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
الفقر	٣٢	٦٩.٦
البطالة	٣	٦.٥
الديون المتراكمة	٧	١٥.٢
أعباء الأسرة	٣	٦.٥
أخرى	١	٢.٢
المجموع	٤٦	١٠٠

يتضح من الجدول (٤.٤) أن ما نسبته ٥٤.١% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يوجد لديهم ظروف اقتصادية دفعتهم للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, بينما ٤٥.٩% لا يوجد لديهم ظروف اقتصادية دافعة للجريمة.

وأن ما نسبته ٦٩.٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن من الظروف الاقتصادية التي دفعتهم للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة هو الفقر, وأن ما نسبته ٦.٥% البطالة دافع ذلك, بينما ما نسبته ١٥.٢% الديون المتراكمة, وأن ما نسبته ٦.٥٪ارتكبوا الجريمة نتيجةً لأعباء الأسرة , بينما ٢.٢% يرون أن هناك ظروفاً اقتصاديةً غير مدرجة في الاستبانة دفعتهم للجريمة ويرى الطالب أن الفقر والظروف الاقتصادية الصعبة ليس العامل الرئيس لارتكاب الجريمة إذ أن هناك كثيراً من الجرائم ترتكب ليس لها علاقة بالفقر كما هو الحال في جرائم هتك العرض أو الحرق أو السب أو الشتم.

٩ـ الوالدة على قيد الحياة:

أظهرت الدراسة الميدانية شكل (٤.١٢) أن الغالبية العظمة من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والدتهم على قيد الحياة بنسبة ٧١% ويرجع السبب بعدم تأثير الأم بأبنائها، لأن المرأة يغلب عليها الحنان وعدم القسوة تجاه أبنائها , بينما ٢٩% والدتهم ليست على قيد الحياة.

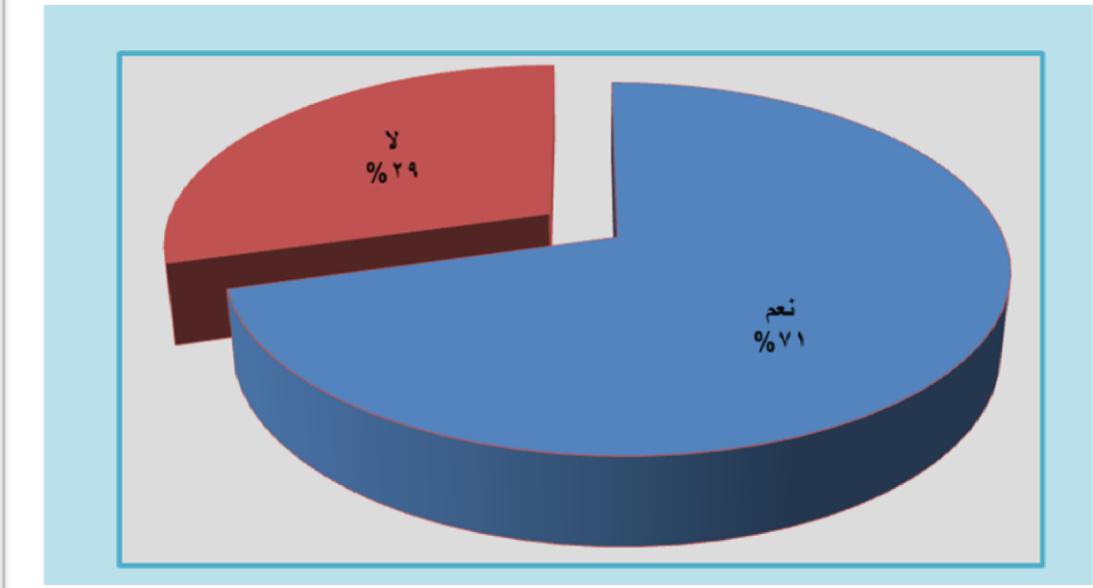

شكل (٤.١٢): توزيع عينة الدراسة حسب الوالدة على قيد الحياة

١٠ـ المستوى التعليمي للوالدة:

يتأثر المستوى التعليمي للوالدة بتربية أبنائها فكلما كانت المرأة متعلمة أدي إلى تعزيز مفهوم التعاون مع الجماعة وإدراكها بمتطلبات التربية السليمة، لأن إدراكها بمتطلبات التربية السوية النفسية والذهنية والجسمية له تأثير في تربية الأبناء في حين نجد الأمهات الأميات يميلن لاستخدام القوة بتربية الأبناء.[١]. حيث بينت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٩١.٨% من أمهات مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة مستواهن التعليمي ثانوي ما دون، بينما ٨.٢% مستواهن التعليمي دبلوم وجامعي ويتبين انتشار الجرائم عند الأبناء ذات المستوي التعليمي الأمي عند الأمهات، ويرجع السبب في ذلك لعدم وجود القواعد والمعايير التي يجب السير وفقهما لتحديد السلوكيات المرغوبة والمفروضة .

١١ـ السوابق الجنائية للوالد:

إن عيش الفرد في أسرة يكون مسئولها من أصحاب السوابق الجنائية يعزز انحراف أفرادها ويكونوا ضحية لارتكاب الجرائم نتيجة الظروف التي هُيئت لهم , لعدم مقدرتهم على توفير لقمة العيش و انعدام الرقابة الأسرية عليهم، حيث أشارت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٥.٩% من آباء مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يوجد لديهم سوابق جنائية,

(١) فراجي، تأثير تكافؤ المستوي التعليمي بين الزوجين على تربية الأبناء (ص٤٠).

بينما ٩٤.١% لا يوجد لديهم سوابق جنائية، ويمكن القول أن عدم المتابعة الجيدة من قبل الآباء للأبناء من أسباب ارتكاب الجريمة، ويتضح من ذلك أنه لا توجد علاقة بين السابقة الجنائية للوالد وبين نسبة مرتكبي الجريمة.

١٢ـ نوع السابقة الجنائية للوالد:

السابقة الجنائية تختلف من حيث خطورتها تبعاً للضرر التي تلحقه بالأخرين، وما يترتب عليه من مكوث لفترات طويلة داخل السجن، كجرائم القتل و التخابر و التي تعمل على هدم كيان الاسرة، حيث بينت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٨٠% من آباء مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة سابقتهم الجنائية مخدرات, بينما ٢٠% سابقتهم الجنائية إصدار شيك بدون رصيد, ويلاحظ أن أكثر آباء مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من متعاطي المخدرات مما يزيد من الأعباء المالية على الأسرة نتيجة إنفاق المال لغرض تعاطي المخدرات, مما يترتب على ذللك قيام الأبناء بارتكاب هذا النوع من الجرائم.

خامساً: الخصائص النفسية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة؟

تختلف المؤثرات المؤدية لارتكاب الجريمة نظراً لاختلاف التكوين النفسي للبشر وتباين الظروف المحيطة بهم وتأثيرها عليهم، فهناك جرائم ترتكب للانتقام وجرائم ترتكب بسبب الحرمان من الميراث وآخري نظراً لوجود مشاكل عائلية فكل هذه الأمور تؤثر سلباً على شخصية الفرد مما تدفعه لارتكاب الجريمة .

١- الانتقام سبب في ارتكاب الجريمة:

أشارت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٢١.٢% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن الانتقام كان سبباً في ارتكاب الجريمة, بينما ٧٨.٨% لا يرون أن الانتقام كان سبب في ارتكاب الجريمة، واستنتج الباحث أن سبب ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ليس الانتقام، ولكن يرجع لسبب رئيس وهو الطمع.

٢- سبب الانتقام:

قد يلجأ الفرد لارتكاب الجريمة لشعوره بالظلم و عدم انصافه فتتولد لديه رغبة في الانتقام من الشخص الذي ألحق به الضرر بأي وسيلة كانت، وهذا ما بينته الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٢٢.٢% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن سبب الانتقام

الأخذ بالثأر, ٧٢.٢% سبب الانتقام الطمع, بينما ٥.٦% يرون سبب الانتقام غير ذلك، واستنتج الباحث بأن الطمع وحب الحصول على الأموال ومواكبة التطورات الاقتصادية ولو على حساب الآخرين هي العامل الرئيسي في ارتكاب هذا النوع من الجرائم حتى يقضي رغباته ونزواته.

٣- مرض نفسي:

أظهرت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ١.٢% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لديهم مرض عقلي, بينما ٩٨.٨% لا يوجد لديهم مرض عقلي، ويري الباحث أن سبب يعُزي بأن مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة غالباً يمتازون بالذكاء وهذا دليل على عدم وجود علاقة بين المرض العقلي والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة .

٤- وجود مشاكل عائلية وتمت رؤيتها بين الوالدين:

يرتبط الوضع الأسري كعامل إجرامي ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الأسرية التي تلعب دوراً كبيراً في تكوين شخصية الفرد، لأنها تحدد الظروف النفسية والاجتماعية التي نشأ فيها ومن تم مدى ميله لارتكاب الجرائم، ويعد التفكك الأسري أحد أهم عوامل الاختلاف في الأسر، وعادة ما يتحقق التفكك عندما تنشأ في الأسرة علاقات سيئة كالخلافات المستمرة التي تقود إلى الطلاق.[١] حيث أشارت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ١٧.٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة أجابوا بوجود مشاكل عائلية بين الوالدين, بينما ٨٢.٤% أجابوا بعدم وجود مشاكل عائلية بين الوالدين, وهنا تبين أن المشاكل العائلية ليست لها سبب رئيس في انحراف سلوك أفراد الأسرة وإنما قد تكون نتيجة عوامل أخرى.

٥- ماهي المشاكل العائلية:

بينت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٣٣.٣% من المشاكل العائلية الطلاق, بينما ٢٦.٧% من المشاكل العائلية الزواج بأخرى, وأن ٣٣.٣% من المشاكل العائلية الطرد من المنزل, بينما ٦.٧% من المشاكل العائلية غير ذلك. تبين أن نسبة الطلاق والطرد من المنزل من أكثر الأسباب التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة نتيجة عدم وجود رقيب عليهم وقلة الاهتمام بهم.

---

(١) المنقوري، الأبعاد المكانية للجريمة بولاية جنوب كردفان دراسة في الجغرافية الاجتماعية (ص١٦٨).

٦- وجود دور للمشاكل في ارتكاب الجريمة:

أكدت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٨٦.٧% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن للمشاكل دوراً في ارتكاب الجريمة, بينما ١٣.٣% لا يرون أن للمشاكل دوراً في ارتكاب الجريمة. يلاحظ أن من أسباب ارتكاب الجرائم المشاكل حيث يوجد علاقة طردية بين المشاكل الأسرية والجريمة.

٧- الحرمان من الميراث :

أكدت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٤.٧% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حرموا من الميراث، بينما ٩٥.٣% لم يحرموا منه ويمكن القول بأن حرمان أفراد العينة من الميراث نتيجة المستوى الديني المتدني واتباع العادات والتقاليد في بعض المناطق.

٨- سبب الحرمان من الميراث:

أشارت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٢٥% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن سبب حرمانهم من الميراث الاعتياد على الإجرام, بينما ٥٠% سببها التمييز بين الأبناء ويرجع السبب في ذلك هو اختلاف في المستوى التعليمي بين أفراد الأسرة الواحدة وأن الطبيعة البشرية تميل لبعض الأشخاص عن الآخر, بينما ٢٥% يرون سبب حرمانهم من الميراث غير ذلك.

سادساً: بيانات خاصة بمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

لكل جريمة صفات لمرتكبها إذ أن هناك جرائم مرتبطة بالمستوى التعليمي للفرد كتزوير والتزييف و النصب و الاحتيال، إلا أن هناك جرائم يرتكبها الأشخاص العاديون

١- نوع الجريمة التي ارتكبتها وموجود حاليا بسببها بسجن:

يتضح من الجدول (٤.٥) أن ما نسبته ٢٤.٧% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة جريمتهم التزوير, بينما ١.٢% جريمتهم التزييف, وأن ٥١.٨% جريمتهم نصب واحتيال, في حين ١٥.٣% جريمتهم إصدار شيك بدون رصيد, بينما ٤.٧% جريمتهم قمار, ٢.٤% جريمتهم خيانة الأمانة يلاحظ أن أكثر أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة انتشاراً في محافظات غزة هي جريمة النصب والاحتيال نتيجةً لسهولة ارتكابها حيث لا تحتاج إلى

أدوات ومعدات كما هو الحال في التزوير والتزييف إذ يكفي بجريمة النصب والاحتيال عقد النية لارتكاب الجريمة

جدول (٤.٥): توزيع عينة الدراسة حسب نوع الجريمة

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
تزوير	٢١	٢٤.٧
تزييف	١	١.٢
نصب واحتيال	٤٤	٥١.٨
اصدار شيك بدون رصيد	١٣	١٥.٣
قمار	٤	٤.٧
خيانة الأمانة	٢	٢.٤
المجموع	٨٥	١٠٠

٢- جريمة التزوير:

هي جرائم ترتكبها الفئات ذات المستوى التعليمي المرتفعة والذي تمتاز بإتقان استخدام الحاسب الألي حيث لا يستطيع ارتكاب هذا النوع من الجرائم الأشخاص الغير متعلمين وإن كان يمكن استخدام الأشخاص الغير متعلمين في ترويج العملات الورقية المزورة .

جدول (٤.٦): توزيع عينة الدراسة حسب جريمة التزوير

الأشياء التي قام المرتكب بتزويرها	التكرار	النسبة المئوية %
عملة	٨	٣٨.١
أوراق رسمية	١٣	٦١.٩
المجموع	٢١	١٠٠
فئة العملة المزورة	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
فئة ٢٠ شيقل	١	١٢.٥
فئة ٥٠ شيقل	٤	٥٠
فئة ١٠٠ شيقل	–	–
فئة ١٠٠ دولار	٣	٣٧.٥
المجموع	٨	١٠٠
تزوير هوية شخصية	٣	٢٣.١
تزوير تقرير طبي	٦	٤٦.٢

الأشياء التي قام المرتكب بتزويرها	التكرار	النسبة المئوية %
تزوير عقد بيع	٤	٣٠.٨
تزوير شهادة وفاة	–	–
تزوير جواز سفر	**–**	–
المجموع	١٣	١٠٠

يتضح من الجدول (٤.٦) أن ما نسبته ٣٨.١% من المزورين زوروا عملة, بينما ٦١.٩% زوروا أوراق رسمية.

وأن ما نسبته ١٢.٥% مزورين عملة فئة ٢٠ شيقل, بينما ٥٠% مزورين فئة ٥٠ شيقل, بينما ٣٧.٥% مزورين فئة ١٠٠ دولار وهنا لاحظ الباحث أن الأكثر تزويراً في الأوراق المالية هي فئة ٥٠ شيقل لسهولة تداولها وصعوبة التعرف عليها.

في حين ما نسبته ٢٣.١% من مزورين هوية شخصية, ٤٦.٢% مزورين تقرير طبي, بينما ٣٠.٨% مزورين عقد بيع ويتضح أن الأكثر تزويراً من بين الاوراق الرسمية هي التقارير الطبية, نتيجة عدم وجود رقابة على الاطباء المسئولين عن الحوالات الطبية، في حين يأتي تزوير عقود بيع الأراضي في المرتبة الثانية نتيجة استغلال بعض المزورين غياب أصحاب الممتلكات وسفرهم بالخارج.

٣- جريمة نصب واحتيال:

يوضح شكل(٤.١٣) أن ما نسبته ٢٥% من مرتكبي جريمة النصب والاحتيال استخدموا في الجريمة طريقة التسول, ٣٤.١% استخدموا في الجريمة إيهام المجني عليه بوجود مشروع ناجح (زراع الأمل) ١١.٤% استخدموا في الجريمة إيهام المجني عليه بالخسارة, ١٨.٢% استخدموا في الجريمة انتحال صفة رجل أعمال, ٩.١% استخدموا في الجريمة غير ذلك.

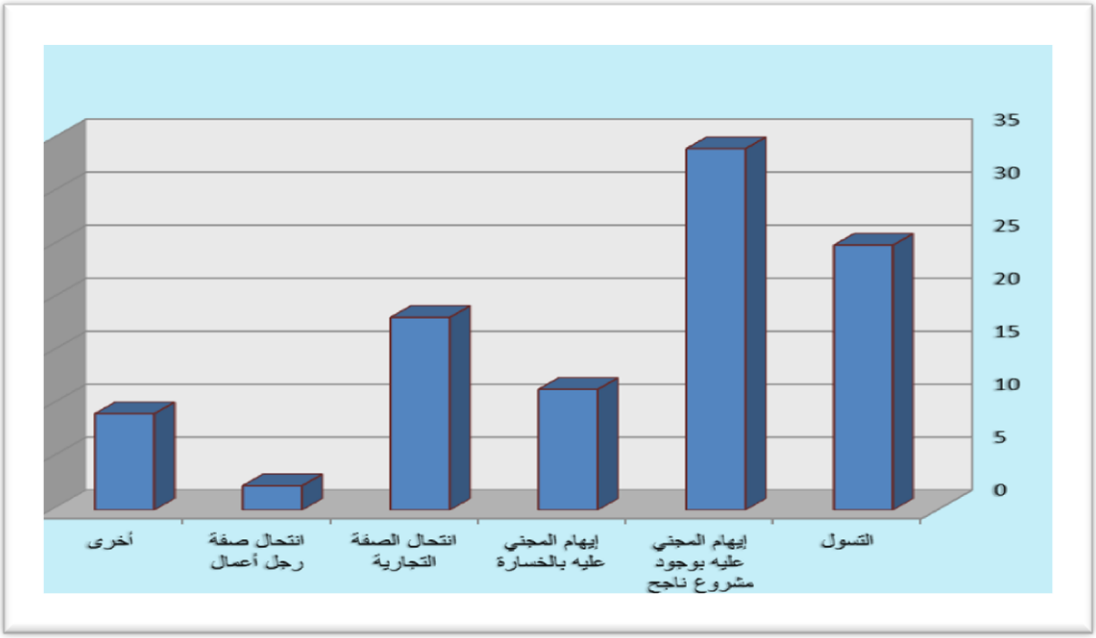

شكل (٤.١٣): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الطريقة المستخدمة في جريمة النصب والاحتيال

أ ـ الأداة المستخدمة في ارتكاب جريمة النصب والاحتيال :

يتضح من الجدول (٤.٧) أن ما نسبته ٣٦.٤% من مرتكبي جريمة النصب والاحتيال استخدموا في الجريمة تغيير اسمهم, ٦.٨% استخدموا إحضار طرف ثالث لإقناع المجني عليه, بينما ٥٦.٨% استخدموا غير ذلك.

جدول (٤.٧): توزيع عينة الدراسة حسب الأداة المستخدمة في ارتكاب جريمة النصب والاحتيال

الأداة المستخدمة في جريمة ارتكاب النصب والاحتيال	التكرار	النسبة المئوية %
تغيير اسمك	١٦	٣٦.٤
تزوير جواز سفر	–	–
تزوير هوية شخصية	–	–
تزوير شيك	–	–
تزوير كمبيالة	–	–
إحضار طرف ثالث لإقناع المجني عليه	٣	٦.٨
أخرى	٢٥	٥٦.٨
المجموع	٤٤	١٠٠

٤ ـ جريمة إصدار شيك بدون رصيد:

أشارت الدراسة الميدانية شكل(٤.١٤) أن ما نسبته ٣٠.٧% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن سبب إصدار الشيك بدون رصيد لكفالة شخص, بينما ٧.٧%، لأنهم تجار, في حين ٢٣.١% سببه التعود على إصدار شيك بدون رصيد والحاجة, بينما ١٥.٤% سببه الإفلاس من العمل التجاري وهنا نلاحظ أن إصدار شيك بدون رصيد لكفالة شخص هو أعلى النسب في هذه الجريمة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة الكفيل بسداد الدين المستحق عليه للدائن نتيجةً الوضع الاقتصادي الراهن الذي تمر به محافظات غزة.

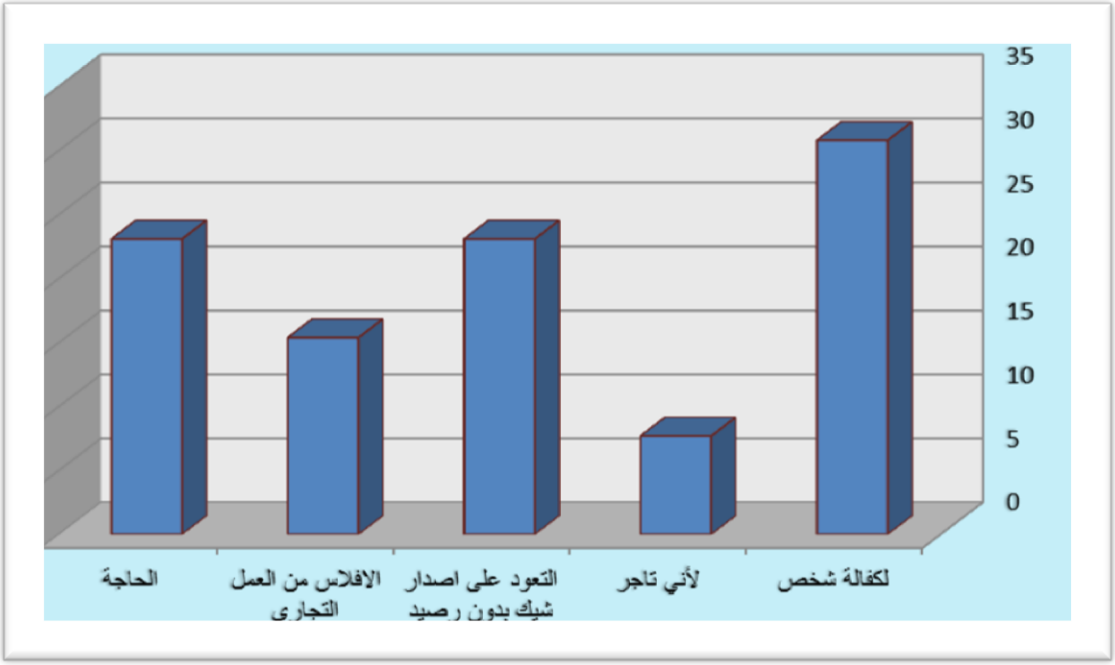

شكل (٤.١٤): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب سبب إصدار الشيك بدون رصيد

٥- وقت ارتكاب الجريمة:

يتضح من الجدول (٤.٨) أن ما نسبته ٨.٢% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ارتكبوا جريمتهم في الليل, وأن ما نسبته ٩١.٨% ارتكبوا جريمتهم في النهار.

ويتضح أن السبب في ارتكاب الجريمة ليلاً عن النهار حسب الدراسة الميدانية التستر بالظلام وتوقف حركة السكان بنسبة ٤٢.٩%, بينما ١٤.٣% سبب اختيار الليل غياب أفراد الأمن, في حين يرى أفراد العينة الذين وقعت جريمتهم بالنهار أن ما نسبته

٢.٦% كان غياب أفراد الأمن في وضح النهار, ١.٣% كان السبب وراء ذلك الدفاع عن النفس, وأن ما نسبته ٩٦.٢% لم يكن لديهم سبب واضح للجريمة ويرى الباحث أن هذا النوع من الجرائم يستهدف حركة السكان والنشاط التجاري.

جدول (٤.٨): توزيع عينة الدراسة حسب سبب ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في الليل والنهار

وقت ارتكاب الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
ليلاً	٧	٨.٢
نهاراً	٧٨	٩١.٨
المجموع	٨٥	١٠٠
سبب ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ليلاً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
التستر في الظلام	٣	٤٢.٩
غياب أفراد الأمن	١	١٤.٣
توقف حركة السكان	٣	٤٢.٩
اخرى	–	–
المجموع	٧	١٠٠
سبب ارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة نهاراً	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
غياب أفراد الأمن	٢	٢.٦
الدفاع عن النفس	١	١.٣
لم يكن سبب	٧٥	٩٦.٢
المجموع	٧٨	١٠٠

٦- التخطيط المسبق لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

يتضح من الجدول (٤.٩) أن ما نسبته ٦٧.١% كان لديهم تخطيط مسبق لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, بينما ما نسبته ٣٢.٩% لم يكن لديهم تخطيط مسبق لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, ويمكن القول أن هذا النوع من الجرائم يلزمه تفكير، وتخطيط مسبق لتحديد كيفية المكان والزمان المناسبين الذي سترتكب فيه الجريم

جدول (٤.٩): توزيع عينة الدراسة حسب هل كان هناك تخطيط مسبق لارتكاب جريمة الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

هل كان هناك تخطيط مسبق لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العام	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٥٧	٦٧.١
لا	٢٨	٣٢.٩
المجموع	٨٥	١٠٠

٧- وقت التفكير والتخطيط للجريمة:

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.١٥) أن ما نسبته ٧٥% كان لديهم تخطيط مسبق لارتكاب الجريمة منذ وقت قريب, بينما ما نسبته ٢٥% كان لديهم تفكير مسبق لارتكاب الجريمة منذ وقت بعيد, ويرى الباحث بأنه لا يوجد تخطيط لفترة طويلة لعدم وجود جرائم منظمة في محافظات غزة كما هو في باقي دول العالم.

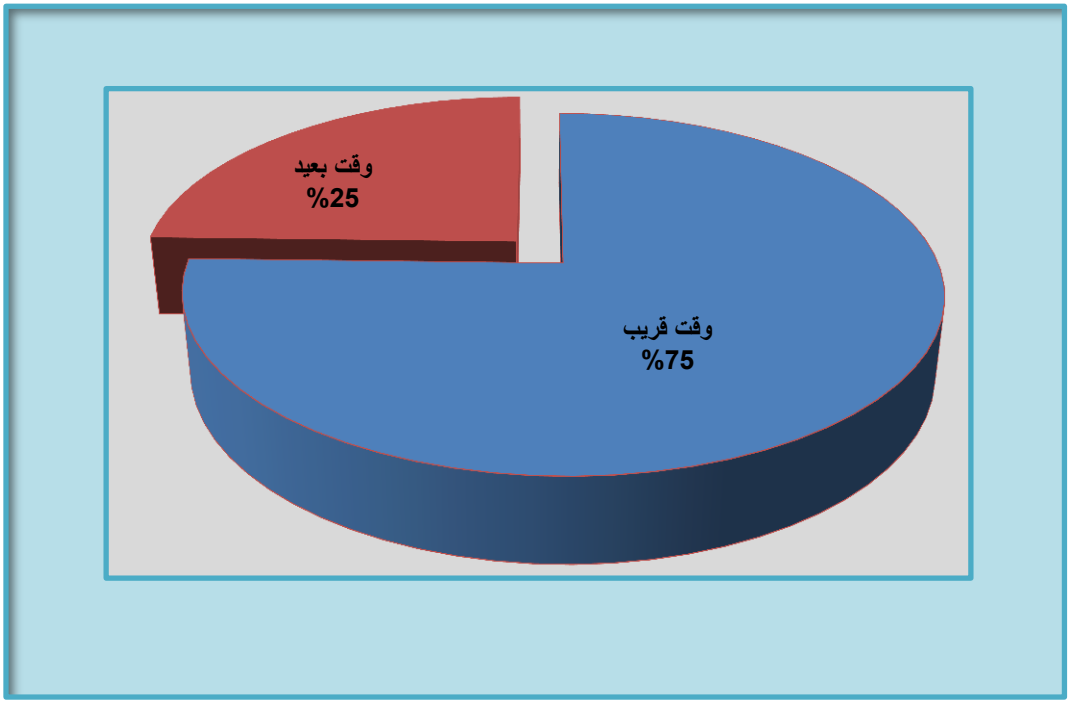

شكل (٤.١٥): توزيع عينة الدراسة حسب وقت التخطيط والتفكير لارتكاب الجريمة

٨- الاشتراك بالجريمة:

يتضح من الجدول (٤.١٠) أن ما نسبته ٤٥.٩% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة قاموا بالجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وحدهم, بينما ٥٤.١% لم يقوموا بها وحدهم.

جدول (٤.١٠): توزيع عينة الدراسة حسب قيام مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بالجريمة لوحده

هل قام بارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لوحده؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٣٩	٤٥.٩
لا	٤٦	٥٤.١
المجموع	٨٥	١٠٠

٩- عدد الأشخاص الذين اشتركوا مع مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بالجريمة:

بينت الدراسة الميدانية من خلال الشكل(٤.١٦) أن ما نسبته ٧٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة قاموا بها بمصاحبة شخص, وأن ٩% قاموا بها بمصاحبة شخصين, بينما ١٥% قاموا بها بمصاحبة ثلاث أشخاص فأكثر وسبب ارتكاب هذا النوع خاصة في جريمتي النصب والاحتيال والتزوير لانهما تحتاج إلى شخصين مثل جريمة التزوير يحتاج الى الشخص مزور العملة وشخص آخر لتمرير العملة وتداولها.

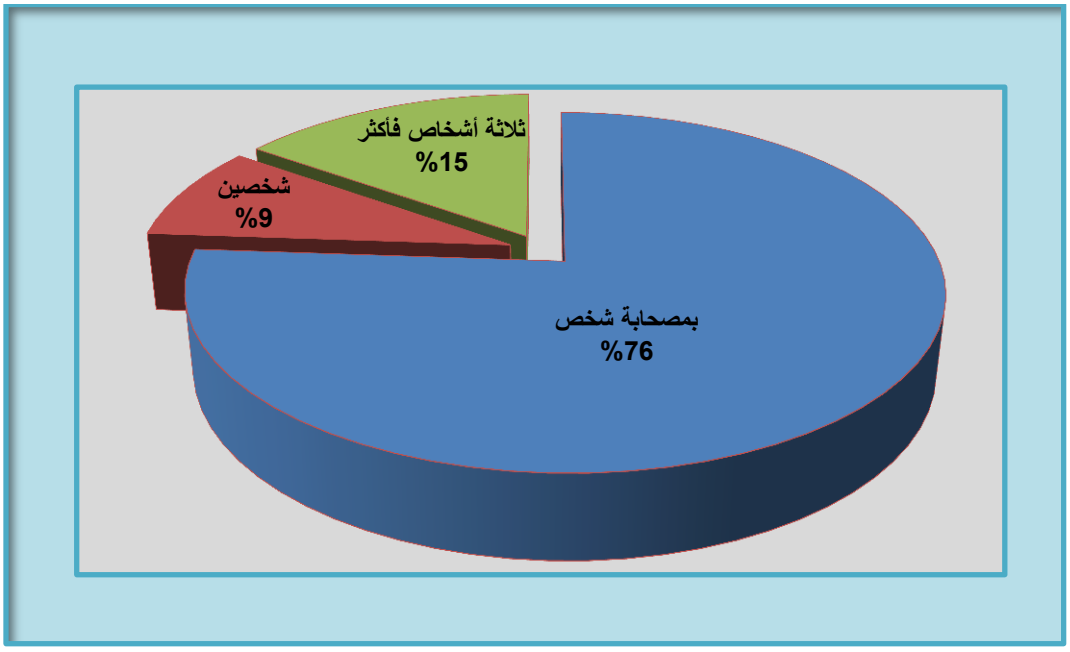

شكل (٤.١٦): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب عدد الأشخاص الذين اشتركوا بالجريمة

١٠- الندم على القيام بالجريمة:

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.١٧) أن ما نسبته ٦٩% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ندموا على ارتكاب الجريمة, بينما ٣١% لم يندموا على ذلك وعليه ومن خلال دراسة العينة تبين بأن الأشخاص التي تم حبسهم ندموا على ارتكاب الجريمة، نتيجة شعورهم بالعزلة عن المجتمع إلا أن هناك فئة متمرسة في ارتكاب هذا النوع من الجرائم لم تندم على فعلها الإجرامي.

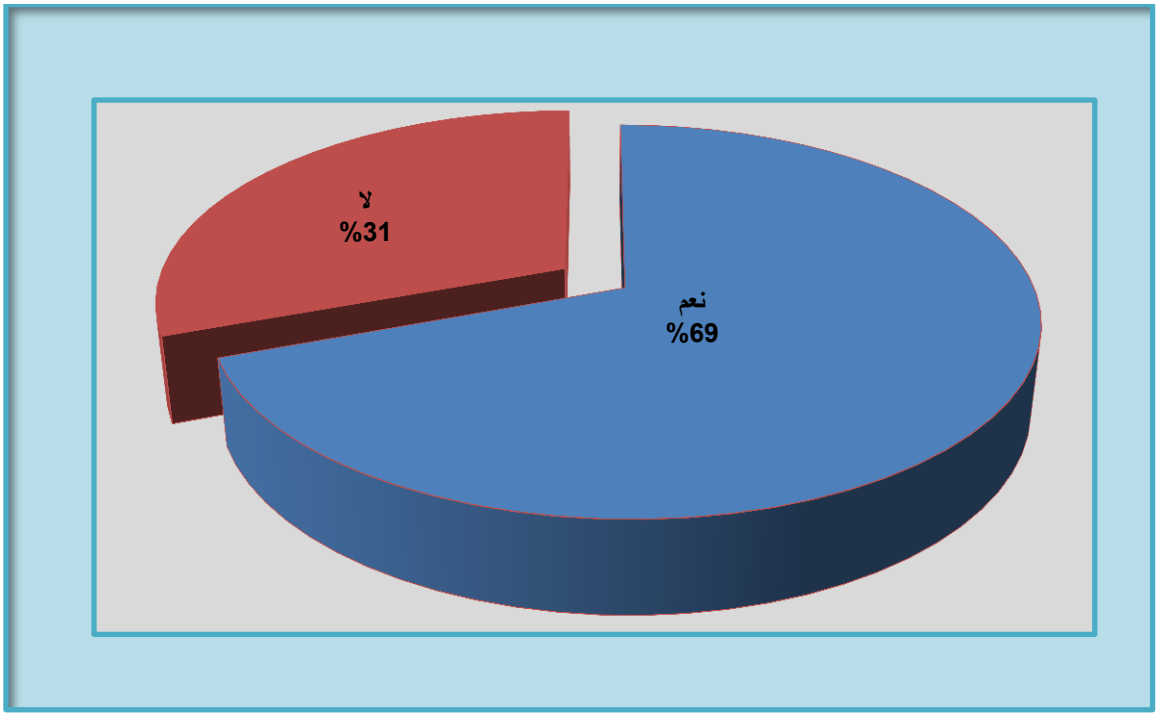

شكل (٤.١٧): توزيع عينة الدراسة حسب الندم على القيام بالجريمة

١١- كيفية القبض على مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

بينت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.١٨) أن ما نسبته ٤٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة قبض عليهم متلبسون بجريمتهم, وأن٧% قاموا بتسليم أنفسهم, بينما ٤٧% تم الإبلاغ عنهم ويعزي السبب في الإبلاغ عن الجاني نتيجة لشعور الأفراد بالظلم، وعدم اكتراث الجاني بالمجني عليه .

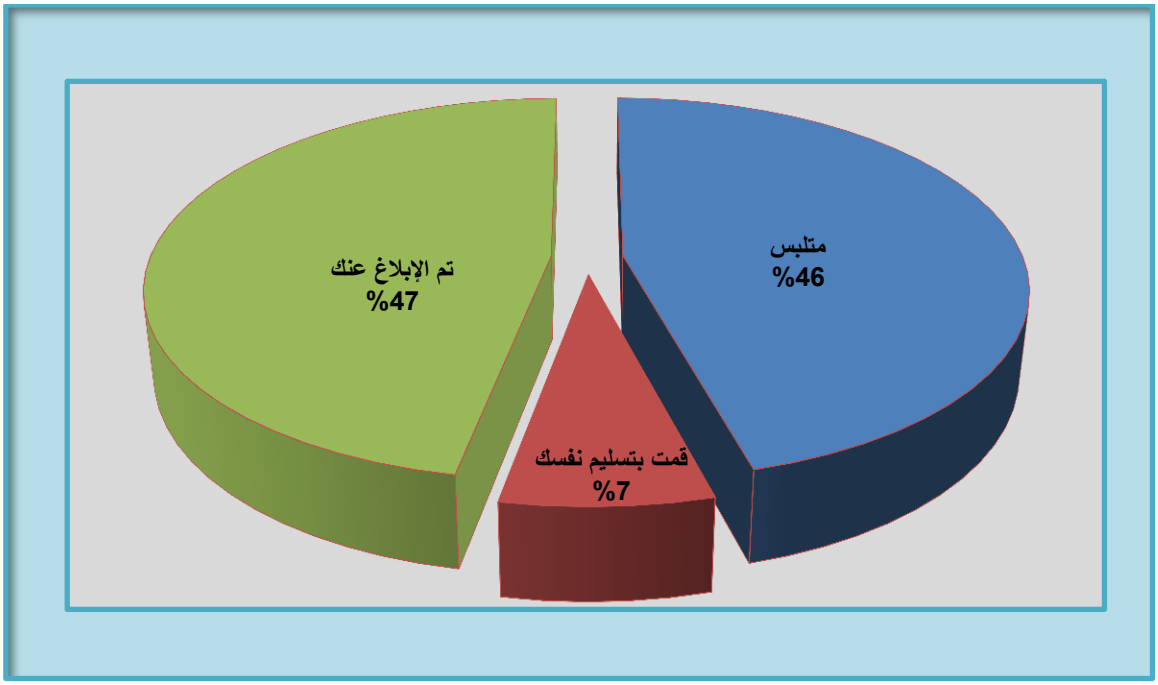

شكل (٤.١٨): توزيع عينة الدراسة حسب كيفية القبض على مرتكب الجريمة

١٢- مكان ارتكاب الجريمة:

حظي المكان باهتمام كبير بين الباحثين في مجال الجريمة فنجدهم يركزون أحياناً على صفات المكان ودورها في حدوث الجريمة، وجذب الجناة حيث تشجع بعض الأماكن المفتوحة للمارة والتي تفتقر للحماية الجناة على ارتكاب الجريمة في حين تحول صفات بعض الأماكن دون تعرضها قاطنيها أو مستخدميها للجريمة ولا شك أن لحركة الجاني بعداً جغرافياً حظي باهتمام الباحثين، وعناصر الحركة هي المسافة والاتجاه وغالباً ما يرتبط مكان الجريمة بمكان سكن السارق أو الجاني وغالباً ما تقل معدلات الجريمة بالابتعاد عن مكان سكن الجاني رغم أن معظم الجناة يتفادون الأماكن القريبة من سكنهم فالجناة الذين يرتكبون جرائمهم بالقرب من منازلهم أكثر عرضة للاعتقال.[١]

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٤.١٩) أن ما نسبته ١٥.٣% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ارتكبوا الجريمة في العمل, بينما ١٤.١% ارتكبوا جرائمهم في السوق, وأن ٩.٦% ارتكبوا الجريمة في المتجر, بينما ٧.١% ارتكبوا الجريمة في البيت، بينما ٧.١% ارتكبوا الجريمة في محيط سكنهم بينما ٤٧% ارتكبوا الجريمة بعيد

(١) الدويكات والفيصل، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدنية حائل السعودية (ص٥٩٦-٥٩٧).

عن منطقة سكنهم يتبين بأن بعد المسكن عن مكان ارتكاب الجريمة هي الأنسب بين الجناة الذين يرتكبون الجرائم في مختلف البيئات، ويعُزي السبب بذلك خوف الجناة من إلقاء القبض عليهم فيما لو ارتكبوا الجريمة بالقرب من مكان سكنهم .

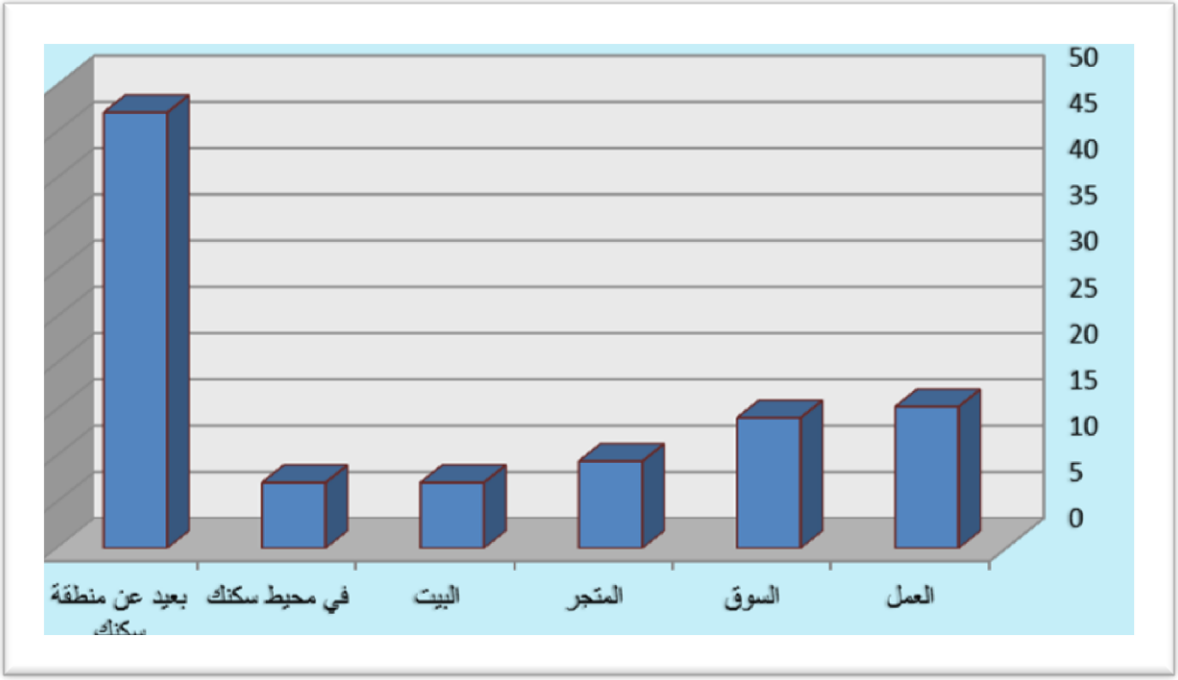

شكل (٤.١٩): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب مكان ارتكاب الجريمة

١٣- موقع الجريمة:

اختلفت آراء الباحثين حول العلاقة بين الجريمة وموقع ارتكابها حيث يرى بعضهم أن هناك علاقةً حتمية بين الجريمة والتحضر وأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، بينَما يرى البعض الآخر بأن الجريمة ليست بالضرورة من نتاج المجتمع الحضري وأن الارتباط بين التحضر والجريمة ليس حتمياً إلى أنهم أصبحوا ينادون بدراسة ما يعرف بالجريمة الريفية إلي جانب دراسة الجريمة الحضرية.[١]

(١) عبد النبي، العلاقة بين التحضر والجريمة في ليبيا من منظور جغرافي (ص٢).

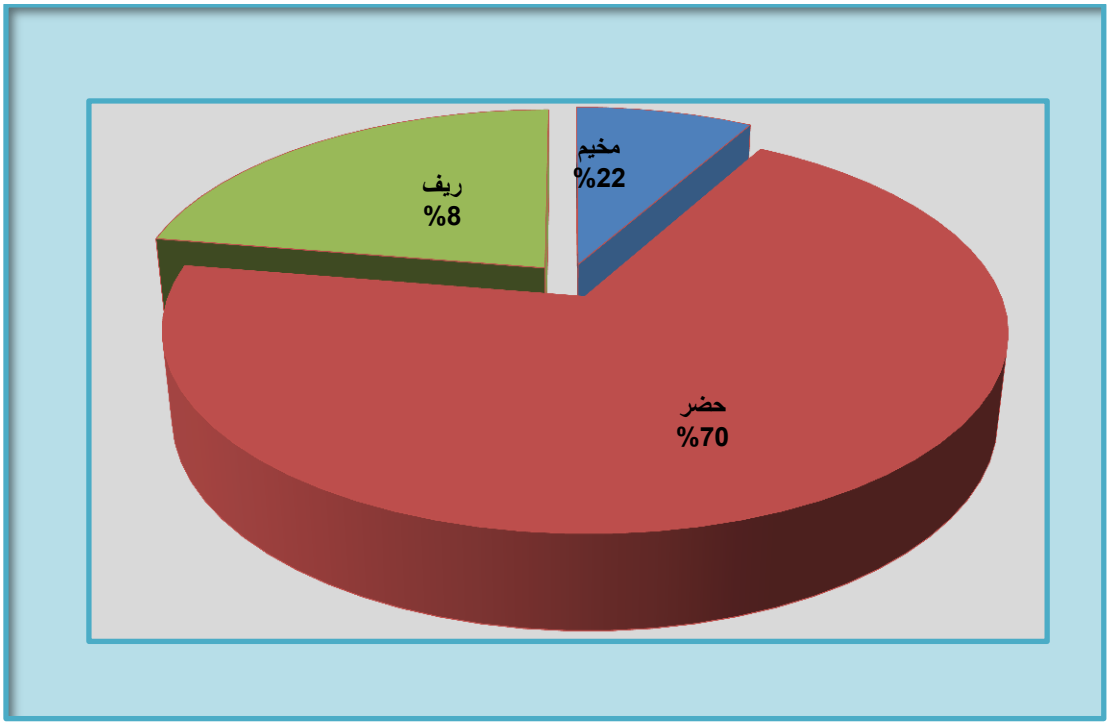

شكل (٤.٢٠): توزيع عينة الدراسة حسب موقع الجريمة

يوضح الشكل (٤.٢٠) أن ما نسبته ٨% من جرائم المرتكبة ضد الثقة العامة وقعت في الريف, بينما ٧٠% وقعت في الحضر، لأن سكان الحضر يتمتعون بالرفاهية والمستوي المعيشة المرتفع وعدم التماسك الاجتماعي فيكونوا أكثر عرض لوقوع الجرائم لأنها الأكثر جذباً للسكان إضافةً لوجود المؤسسات والوزارات والسفارات داخل الحضر, بينما ٢٢% وقعت في المخيم.

١٤- محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته:

يتضح من خلال الجدول (٤.١١) أن ما نسبته ٩٦.٥% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تم محاكمتهم على جريمتهم, بينما ٣.٥% لم يتم محاكمتهم على جريمتهم.

جدول (٤.١١): توزيع عينة الدراسة حسب هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته؟

هل تم محاكمة مرتكب الجريمة على جريمته	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٨٢	٩٦.٥
لا	٣	٣.٥
المجموع	٨٥	١٠٠

١٥- طبيعة الحكم:

أشارت الدراسة الميدانية شكل (٤.٢١) أن ما نسبته ٤١% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة حكم عليهم بأقل من سنة, و٣٩% يتراوح حكمهم من سنة إلى ثلاث سنوات, بينما ٢٠% حكم عليهم أكثر من ثلاث سنوات يلاحظ أن الحكم يتفاوت بين المجرمين نتيجة لاختلاف الخطورة الإجرامية للفعل.

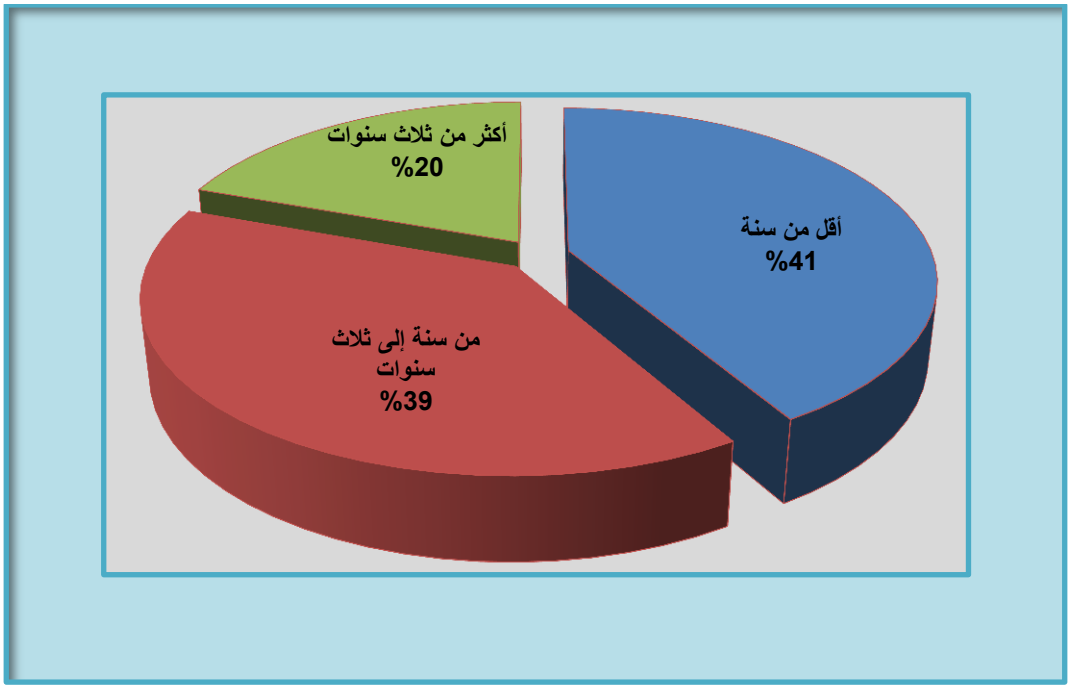

شكل (٤.٢١): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة الحكم

الفصل الخامس

العوامل والآثار المترتبة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة:ـ

الفصل الخامس
العوامل والآثار المترتبة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة

يتناول هذا الفصل بعض العوامل والآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية المترتبة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، من خلال عينة البحث وتحليل نتائج استجابات أفراد عينة البحث تجاه مكونات فرضيات البحث وأخيراً يضع الباحث خطة مقترحة للحد من الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة.

أولاً: العوامل المؤثرة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على الفرد والمجتمع::

تتعدد العوامل المؤثرة على الجريمة منها الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع الأشخاص لارتكاب الجرائم حيث سيتم ذكر في العوامل الاجتماعية السابقة لوقوع الجريمة المستوى التعليمي، ودخول السجن والسابقة الجنائية لمرتكب الجريمة في حين سيتم ذكر العوامل الاقتصادية التي تدفع الأشخاص لارتكاب الجريمة ومنها المهنة قبل دخول السجن، والدخل كأهم العوامل الاقتصادية.

١- العوامل الاجتماعية:

أ- المستوى التعليمي لمرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

تباينت الآراء في أثر التعليم في السلوك الإجرامي، حيث أكد البعض على أن المستويات التعليمية المتدنية للفرد تساعد على ظهور الأفعال السلوكية المنحرفة باعتبار أن التعليم والثقافة تشكل بحد ذاتها ضابطاً مهماً من ضوابط السلوك إضافةً إلى ما توفر من وعي عازل ضد الجريمة ويقول في هذا الصدد العالم الفرنسي (فيكتور هيجو) "فانك إذا فتحت مدرسة كأنك قد اغلقت سجنًا.[١]

(١) عبدالله، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة (ص١٥٢).

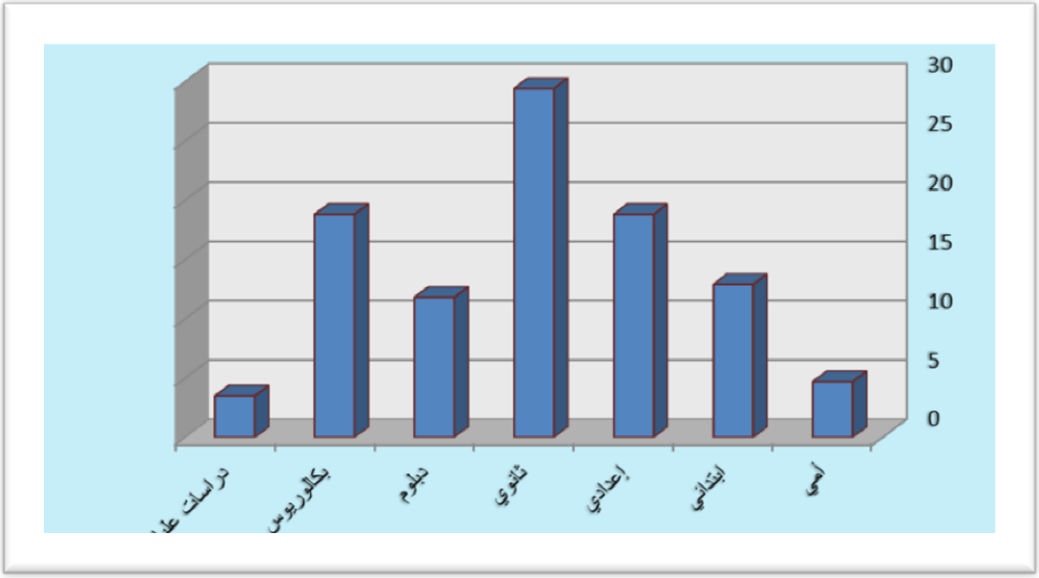

شكل (٥.١): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة

بينت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٥.١) أن ما نسبته ٦٥.٨% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ذات مؤهلات منخفضة ثانوي ما دون، وأن ما نسبته ٣٤.٢% من حملت الشهادات العالي وعليه فإن ارتفاع المستوى التعليمي يعزز الوعي عند الأفراد بخطورة ارتكاب الجريمة، وما يلحق بهم من تأثير على مكانتهم الاجتماعية.

ب ـ دخول السجن والسابقة الجنائية لمرتكب الجريمة:

يرى علماء النفس والاجتماع بأن السجن بحب أن لا يكون مكاناً للثأر بل المكان الأصلح لتأهيل المجرم وإعادته إلى مجتمعه بعقليه جديدة حيث وصف جوزيف مغيزل رئيس اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان عن السجين أنه إنسان زلت به القدم بفعل تربية غير سليمة أو محيط غير نظيف وواجبنا أن نعملَ على تقويته، لأن ما من إنسان يظل على اعوجاجه متى توفر له التأهيل الصحيح في سجون عصرية. [١]

(١) شكور، العنف والجريمة (ص٥٣).

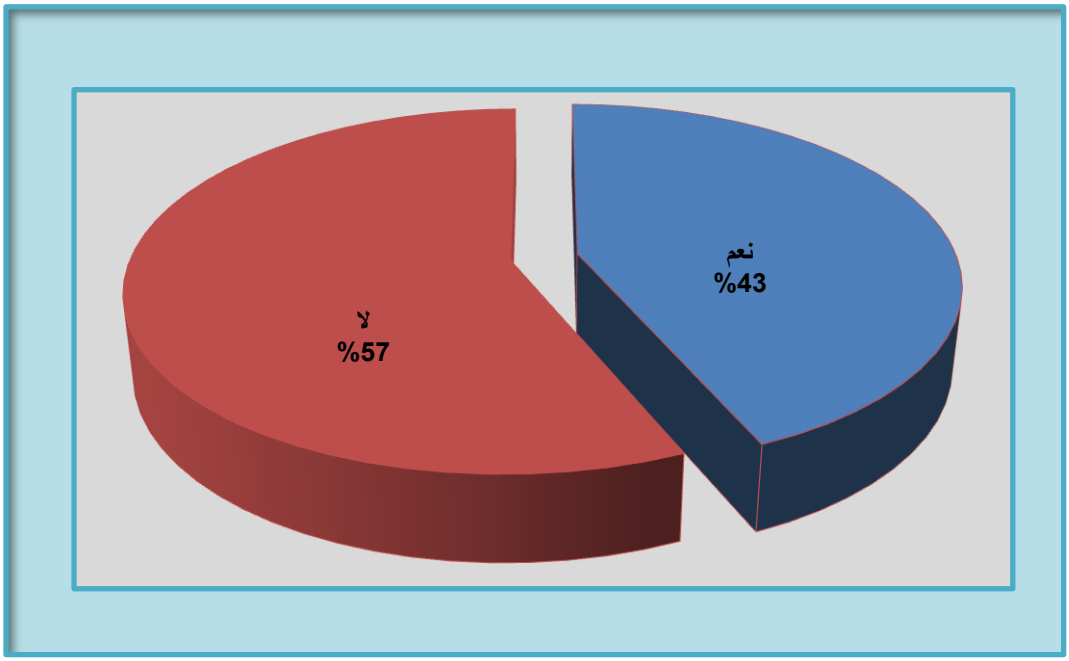

شكل (٥.٢): توزيع عينة الدراسة حسب دخول مرتكب الجريمة السجن سابقاً

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٥.٢) أن ما نسبته ٤٣% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة سبقوا ودخلوا السجن وهدا يدل إلي عدم تأثير السجن بسلوكهم بل زادهم انحرافاً, بينما ٥٧% لم يسبق لهم دخول السجن .

ت ـ نوع الجريمة التي دخلت عليها السجن:

بينت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٥.٣) أن ما نسبته ٥.٤% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة سبقوا ودخلوا السجن على جريمة سرقة, وأن ١٦.٢% سبقوا ودخلوا السجن على جريمة مخدرات وجريمة إصدار شيك بدون رصيد, بينما ٢٤.٣% سبقوا ودخلوا السجن على جريمة تزوير, وأن٢٩.٧% سبقوا ودخلوا السجن على جريمة نصب واحتيال, بينما ٨.١% سبقوا ودخلوا السجن على جريمة غير ذلك (قمار)، وهنا يلاحظ الباحث بأن نصف أفراد العينة تقريباً سجنوا قبل ذلك وهذا مؤشر بأن السجن لا يردع المجرمين بفعل ترك السجين لقضاء حكمه دون أي تأثير بشخص المجرم من قبل القائمين على السجون وبذلك يفقد السجن معناه الحقيقة ألا وهو إصلاح المجرمين وتقويم سلوكه

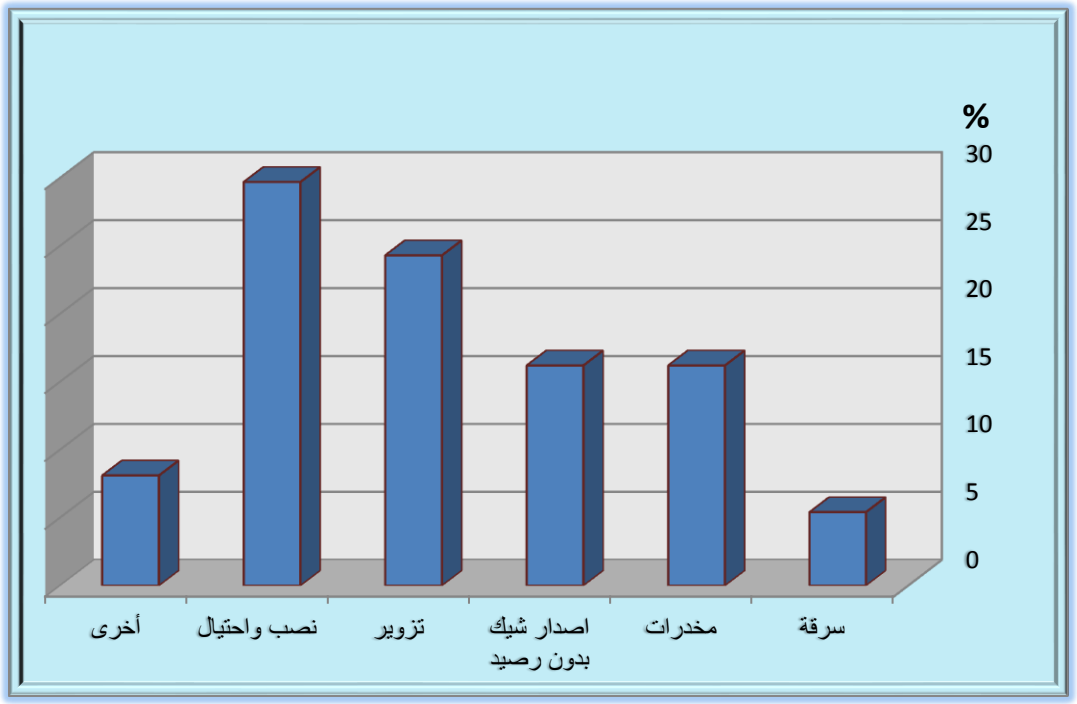

شكل (٥.٣): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب الجريمة التي دخل مرتكب الجريمة عليها السجن سابقاً

٢ـ العوامل الاقتصادية:

يؤكد كثير من علماء علم الإجرام بوجود علاقة وثيقة بين الفقر والجريمة حيث يقرون أن الفقر والحاجة هما العاملان الأساسيان في ارتكابها ومن الملاحظ أنه في فترات الرخاء تنخفض معدلات الجرائم وتزداد في فترات الكساد كجرائم القتل والسرقة، في حين هناك طائفة أخري من الجرائم تزداد معدلها في فترات الرخاء و تنخفض في فترات الكساد كجرائم الاعتداء على الأشخاص، و النصب والاحتيال لوفره المال في أيدي الضحايا، وثمة فئة ثالثة من الجرائم لا تتأثر بالرخاء ولا بالكساد كثيراً كالجرائم المتعلقة بالأديان وقتل الأولاد حديثي الولادة [١]

(١) العايدي، الوجيز في علم الإجرام والعقاب (ص٧٤).

أ ـ المهنة قبل دخول السجن:

للعمل دوراً هاماً في حياة الإنسان، فهو يأخذ معظم سنوات عمره، ويأخذ من يومه أغلب ساعاته، كما أنه يمكنه من الانخراط بغيره من العاملين الأخيار منهم والأشرار كما أن طبيعة العمل يحدد المركز المالي له، لذا فهو الذي يحدد دور مؤثرات كثيرة على الإجرام حيث إن للعمل دوراً كبيراً في اختيار المجرم لجريمته فنجد الموظف العام يرتكب جريمة الاختلاس والرشوة في حين يختار التاجر جريمة الغش التجاري والتهرب الضريبي ؛ وعليه لا يمكن تجاهل طبيعة العمل ودوره في الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة .

جدول (٥.١): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة قبل دخول السجن

المهنة قبل دخول السجن	التكرار	النسبة المئوية %
موظف حكومي	١٠	١٣
أعمال حرة	٣٨	٤٤.٧
تاجر	٩	١٠.٦
قطاع خاص	١٤	١٦.٥
عاطل عن العمل	١٢	١٤.١
مزارع	–	–
أخرى	١	١.٢
المجموع	٨٥	١٠٠

يتضح من الجدول (٥.١) أن ما نسبته ١٣% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة مهنتهم قبل دخول السجن موظف حكومي, ٤٤.٧% مهنتهم أعمال حرة, بينما ١٠.٦% مهنتهم تجار, وأن ١٦.٥% مهنتهم موظفو قطاع خاص, بينما ١٤.١% عاطلون عن العمل, وهنا نستنتج بأن أكثر المجرمين هم من فئة الأعمال الحرة نتيجة لتذبذب الدخل حيث يقومون بالاحتكاك مع أصحاب المهن الأخرى مما يجعلهم أكثر عرضة لارتكاب الجرائم، في حين تأتي فئة القطاع الخاص المرتبة الثانية لعدم وجود رقابة عليهم من الحكومة، وتأتي بالمرتبة الثالثة فئة العاطلين عن العمل كونهم يلجأون لارتكاب هذا النوع من الجرائم لعدم وجود دخل لهم لسد حاجات أسرهم فيلجأون لكسب الأموال بطرق غير قانونية.

ب ـ الدخل:

مثلما أن العوز المادي من العوامل التي قد تؤدي بالفرد للجريمة, فإن الغنى من عوامل الجريمة لاسيما في هذا الزمان التي زادت الفجوة في بين أصحاب الأموال وفاقديها وزادت فيه متطلبات الحياة حيث زادت حاجيات الفرد كما زاد طغيان الكثير من أصحاب رؤوس الأموال.

جدول (٥.٢): توزيع عينة الدراسة حسب معدل الدخل الشهري بالشيقل

معدل الدخل الشهري بالشيقل	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من ٥٠٠	٣٠	٣٥.٣
من ٥٠٠ إلى أقل من ١٠٠٠	٩	١٠.٦
من ١٠٠٠ إلى أقل من ١٥٠٠	١٢	١٤.١
من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠	١٠	١١.٨
٢٠٠٠ فأكثر	٢٤	٢٨.٢
المجموع	٨٥	١٠٠

يتضح من الجدول (٥.٢) أن ما نسبته ٤٥.٩%من أفراد العينة مستوى دخلهم ضعيف لا يزيد عن ١٠٠٠ شيقل شهرياً، بينما ٢٥.٩% من أفراد العينة دخلهم يتراوح من ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ شيقل شهرياً، في حين ٢٨.٢% من أفراد العينة هي الأكثر دخلاً، والتي تزيد عن ٢٠٠٠ شيقل فأكثر شهرياً، ويستنتج الباحث أن أغلب مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة من أصحاب الدخول المتدنية التي لا تكفي لسد الحاجات الأساسية مما يدفعهم لارتكاب الجريمة، حيث أخذ منحني الجريمة بالصعود مقارنه بالدخل المحدود.

٣- العوامل الدينية:

إن الابتعاد عن الدين الإسلامي يترتب عليه الوقوع بالجرائم نتيجة عدم وجود مانع داخلي يردع الفرد قبل ارتكاب الجريمة لذلك هناك كثير من المجرمين يرتكبون الجرائم نتيجة الابتعاد عن دين الله وأهمها الصلاة قال تعالى: [**إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ**]{العنكبوت:٤٥}.

أ- ضعف الوازع الديني لدى الوالدين:

إن لضعف الوازع الديني آثر كبير بالإضافة للعوامل الأخرى التي تؤدي للجريمة، فلا يمكن أن يقع الفرد في الجريمة عند تعرضه لأي عامل طالما إيمانه قوي كنتيجة لتربية ولديه والوازع الديني لهم ويذكر (حوري ٢٠٠٣) بأن الشريعة الإسلامية تعتبر ضعف الإيمان منبع للإجرام، وأن الجريمة تزيد مع زيادة ضعف الإيمان واستدل بقوله تعالى:

[الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالفَحْشَاءِ وَاللهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللهُ وَاسِعٌ عليمٌ]
{البقرة:٢٦٨}[١]

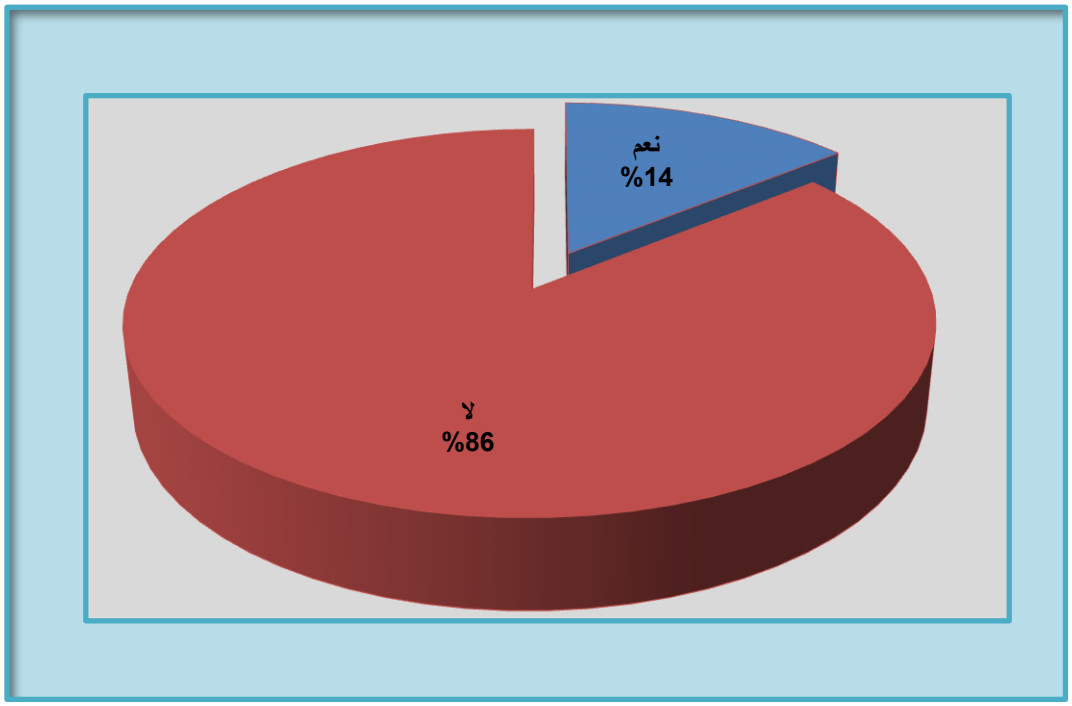

شكل (٥.٤): توزيع عينة الدراسة حسب ضعف الوازع الديني لدى الوالدين

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٥.٤) أن ما نسبته ١٤% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يشعرون بضعف الوازع الديني لدى والديهم, بينما ٨٦% لا يشعرون بضعف الوازع الديني لدى والديهم. ويرى الباحث أن عدم قدرة الآباء على غرس القيم الإسلامية في نفوس الأبناء، وعدم المتابعة الجيدة لهم من أسباب ارتكاب الجريمة ولو قام الآباء باقتياد أبناءهم للمساجد من الطفولة لتعلقت قلوبهم بالمساجد.

ثانياً: الآثار المترتبة على الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على الفرد والمجتمع:

يتأثر الفرد بالجماعة والبيئة المحيطة به إذ لا يمكن إنكار العلاقة بين الفرد والوسط الذي يعيش فيه خلال المراحل العمرية المختلفة وعليه يمكن وصف هذه البيئة بأنها إجرامية إذا كان من شأنها أن تدفع الفرد الذي ينتمي إليها إلى ارتكاب عمل اجرامي بانها بيئة فاسدة

(١) الغامدي، علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق بشرطة منطقة الباحة (ص٢٢).

في حين البيئة التي تعزيز دور الفرد في تحمل مسئولياته والانتماء إليها والابتعاد عن السلوك الإجرامي بأنها بيئة متماسكة خالية من السلوك الاجرامي وهنا سيقوم الباحث بتحديد أهم النتائج المترتبة على الجريمة من ناحية اجتماعية، وأهمها الطلاق ونطرة المجتمع لمرتكب الجريمة وأسرته وسيتم ذكر أهم النتائج الاقتصادية المترتبة على الجريمة كمن المعيل لأسرة مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بعد دخوله السجن؟

١ـ الآثار الاجتماعية:

أـ الطلاق:

تتعد أنماط الجرائم التي قد تدفع المجرمين لطلاق أزوجهم أثناء قضاء مدة الحكم، ولكن بعد خروجهم من السجن فقد يشكل الطلاق عبئاً مالياً على المطلق، وذلك لتغطية التزاماته المترتبة على الطلاق كدفع النفقات، وتكاد تكون الجرائم المالية أكثر الجرائم الذي يرتكبها المطلق إن كان فقيراً.

جدول (٥.٣): توزيع عينة الدراسة حسب طلاق الزوجة بعد ارتكابه الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

حسب طلاق الزوجة بعد ارتكابه الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة؟	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	١٢	١٦
لا	٦٣	٨٤
المجموع	٧٥	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٥.٣) أن ما نسبته ١٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة طلق زوجته بعد ارتكابه الجريمة, بينما ٨٤% لم يطلق زوجته بعد ارتكابه الجريمة ويُعزى السبب بأن أكثر مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة غير مطلقي زوجاتهم بعد الجريمة نظرا لعدم خطورة هذا النوع من الجرائم، وعدم المكوث مدة طويلة بالسجن كما هو الحال بجرائم القتل أو التخابر الذي قد يصل الحكم فيها للإعدام.

ب ـ نظرة المجتمع لمرتكب الجريمة وأسرته:

المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ حيث ينظر نظرة سوداوية للمجرمين كونهم خارجين عن الجماعة والدين والعادات والتقاليد ويمكن القول بأن الأسرة التي يكون بين أفرادها مجرمين تؤثر على باقي أفراد الأسرة سلباً خاصة عند طلب الزواج من تلك الأسرة.

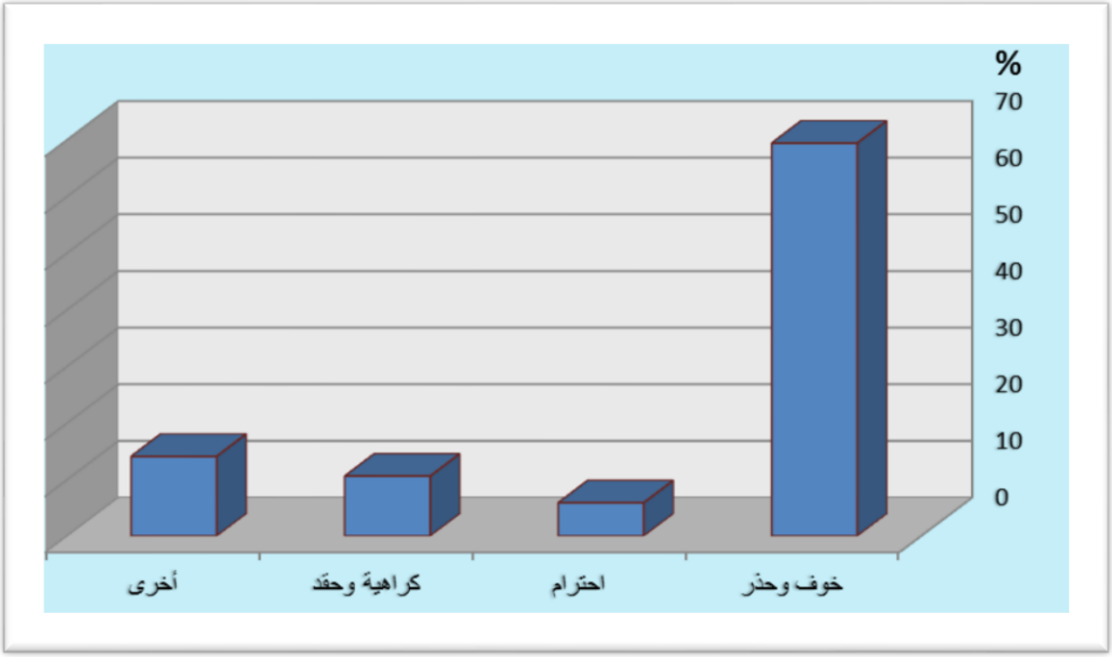

شكل (٥.٥): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب نظرة المجتمع لمرتكب الجريمة وأسرته

بينت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٥.٥) أن ما نسبته ٦٩.٤% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة يرون أن المجتمع يتعامل مع عائلاتهم بشيء من الخوف والحذر الشديد بعد تنفيذ الجريمة, بينما ٥.٩% من أفراد العينة يرون أن الاحترام سيد الموقف في تعامل المجتمع مع عائلاتهم, وأن ١٠.٦% يرون أن المجتمع ينظر لأسرهم نظرة حقد وكراهية، نابعة من الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة التي تمت, بينما ١٤.١% يرون غير ذلك.

٢ـ الآثار الاقتصادية:

أـ المعيل لأسرة مرتكب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة بعد دخوله السجن؟

أشارت الدراسة الميدانية من خلال الشكل (٥.٦) أن ما نسبته ٢٥.٣% من أسرة مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لا يوجد لديهم معيل, بينما ١٧.٣% معيلهم مؤسسات, ٢٤% معيلهم الوالدين, ١٢% معيلهم الأقارب, ٦.٧% معيلهم الزوجة, بينما

١٤.٧% معيلهم من خلال راتبهم. يتضح أن ٢٥.٣% من الأسر المسجون عائلها لا يوجد معيل لهم، وهذا مؤشر خطير فعلى الحكومة حصر هذه الفئات والتدخل السريع قبل فوات الأوان، لأن هذه الفئة هي الأكثر تعرضاً للانحراف.

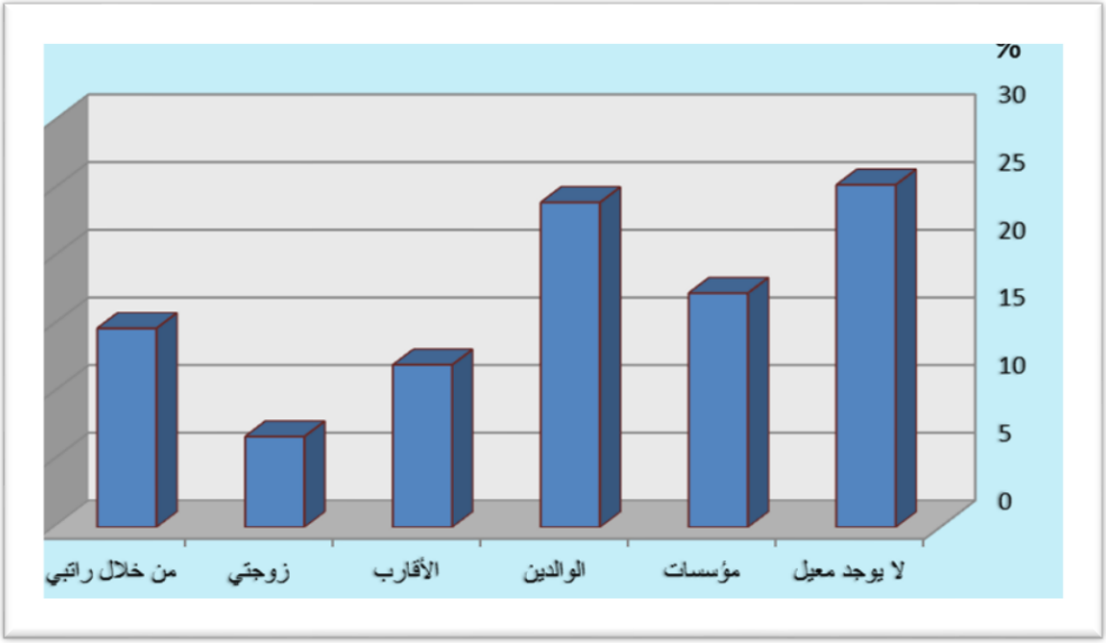

شكل (٥.٦): التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب معيل أسرة مرتكب الجريمة بعد دخوله السجن

عرض وتحليل النتائج لدراسة الميدانية وفقاً لاستجابات أفراد العينة اتجاه مكونات فرضيات البحث:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين العمر والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول (٥.٤) توزيع أفراد العينة وفق العمر، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (٥.٤): العلاقة بين العمر والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

العمر	الأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	ضعف الوازع الديني	محافظة رفقاء السوء	الشعور بالظلم	الحاجة	أخرى		
أقل من ٢٥ سنة	١	٢	١	٤	١	٨.٥٣٦	٠.١٩١ لا يوجد له دلالة إحصائية
من ٢٥ إلى أقل من ٣٠ سنة	٤	٣	١	٥	٣		
من ٣٠ إلى أقل من ٣٥ سنة	٤	٤	٢	٨	٣		
من ٣٥ إلى أقل من ٤٠ سنة	١	٤	١	٢	٨		
٤٠ سنة فأكثر	٤	٠	٢	١١	٦		
المجموع	١٤	١٣	٧	٣٠	٢١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول(٥.٤) أن قيمة مربع كاي تساوي ٨.٥٣٦ والقيمة الاحتمالية تساوي٠.١٩١ وهي تعني عدم وجود علاقة بين العمر والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول (٥.٥) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على النحو التالي:

جدول (٥.٥): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	الأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	ضعف الوازع الديني	محافظة رفقاء السوء	الشعور بالظلم	الحاجة	أخرى		
أمي	٢	٠	٠	١	١	١٦.٣٤٩	٠.٠٥٥ لا يوجد له دلالة إحصائية
ابتدائي	٦	١	٠	٤	٠		
اعدادي	١	٢	٣	٦	٤		
ثانوي	٢	٥	١	٩	٨		
دبلوم	٣	١	١	٣	٢		
بكالوريوس	٠	٣	١	٧	٥		
دراسات عليا	٠	١	١	٠	١		
المجموع	١٤	١٣	٧	٣٠	٢١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.٥) أن قيمة مربع كاي تساوي ١٦.٣٤٩ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٥٥ وهي تعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة ٠.٠٥≥ α.

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ووجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة.

توضح بيانات الجدول(٥.٦) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة، ووجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (٥.٦): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ووجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	وجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة		دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية (sig)
	نعم	لا		
أمي	٣	١	١.٥٩١	٠.٣٩٣ لا يوجد له دلالة إحصائية
ابتدائي	٨	٣		
اعدادي	١١	٥		
ثانوي	١٥	١٠		
دبلوم	٨	٢		
بكالوريوس	١١	٥		
دراسات عليا	١	٢		
المجموع	٥٧	٢٨		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.٦) أن قيمة مربع كاي تساوي ١.٥٩١والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٣٩٣ وهي تعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ووجود تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

٤- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول(٥.٧) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على النحو التالي:

جدول (٥.٧): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	الظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	الديون المتراكمة	أعباء الأسرة	أخرى		
أمي	٢	٠	١	٠	٠	١٤.٩٤١	٠.٠٩٤ لا يوجد له دلالة إحصائية
ابتدائي	٨	٠	١	٠	٠		
اعدادي	٧	١	١	٠	٠		
ثانوي	٥	٠	٢	٢	١		
دبلوم	٣	٠	٠	١	٠		
بكالوريوس	٧	١	٢	٠	٠		
دراسات عليا	٠	١	٠	٠	٠		
المجموع	٣٢	٣	٧	٣	١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.٧) أن قيمة مربع كاي تساوي ١٤.٩٤١ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٩٤ وهي تعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

٥- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المهنة قبل دخول السجن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول (٥.٨) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على النحو التالي:

جدول (٥.٨): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

المهنة قبل دخول السجن	الأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	ضعف الوازع الديني	محافظة رفقاء السوء	الشعور بالظلم	الحاجة	أخرى		
موظف حكومي غزة	١	٠	٠	٠	٠	١١.٦٢٣	٠.٢٥٣ لا يوجد له دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	١	٠	١	٤	٤		
أعمال حرة	٨	٦	٣	١٣	٨		
تاجر	٢	٣	١	٢	١		
قطاع خاص	١	٢	١	٤	٦		
عاطل عن العمل	١	١	١	٧	٢		
أخرى	٠	١	٠	٠	٠		
المجموع	١٤	١٣	٧	٣٠	٢١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.٨) أن قيمة مربع كاي تساوي ١١.٦٢٣ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٢٥٣ وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة $\alpha \leq$ ٠.٠٥.

٦- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب الجريمة.

توضح بيانات الجدول (٥.٩) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن، ومكان ارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (٥.٩): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب الجريمة

المهنة قبل دخول السجن	مكان ارتكاب الجريمة						دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	العمل	السوق	المتجر	البيت	في محيط سكنك	بعيد عن سكنك		
موظف حكومي غزة	١	٠	٠	٠	٠	٠	١٦.٦٤١	٠.١٥٥ لا يوجد له دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	١	١	٢	٠	١	٥		
أعمال حرة	٤	٥	٢	٥	٢	٢٠		
تاجر	٢	٣	٠	١	٢	١		
قطاع خاص	٣	٢	٣	٠	٠	٦		
عاطل عن العمل	١	١	١	٠	١	٨		
أخرى	١	٠	٠	٠	٠	٠		
المجموع	١٣	١٢	٨	٦	٦	٤٠		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.٩) أن قيمة مربع كاي تساوي ١٦.٦٤١ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.١٥٥، وهي تعني عدم وجود علاقة بين المهنة قبل دخول السجن ومكان ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

٧- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول (٥.١٠) توزيع أفراد العينة وفق وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على النحو التالي:

جدول (٥.١٠): العلاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ووالأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة	والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	ضعف الوازع الديني	محافظة رفقاء السوء	الشعور بالظلم	الحاجة	أخرى		
نعم	٦	٧	٣	٢٥	٥	٩.٥٧٧	٠.٠٠٠* يوجد له دلالة إحصائية
لا	٨	٦	٤	٥	١٦		
المجموع	١٤	١٣	٧	٣٠	٢١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول رقم (٥.١٠) أن قيمة مربع كاي تساوي ٩.٥٧٧ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي تعني وجود علاقة بين وجود ظروف اقتصادية دفعت للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

٨- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين نوع التجمع ووقت ارتكاب الجريمة.

توضح بيانات الجدول رقم (٥.١١) توزيع أفراد العينة وفق نوع التجمع ووقت ارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (٥.١١): العلاقة بين نوع التجمع ووقت ارتكاب الجريمة

نوع التجمع	وقت ارتكاب الجريمة		دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية (sig)
	ليلاً	نهاراً		
حضر	٣	٤٦	٠.٣٩٨	٠.٣٣٥ لا يوجد له دلالة إحصائية
مخيم	٣	٢٦		
ريف	١	٦		
المجموع	٧	٧٨		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٣٣) أن قيمة مربع كاي تساوي ٨٠.٣٩ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٣٣٥ وهي تعني عدم وجود علاقة بين نوع التجمع، ووقت ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

٩- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين ملكية السكن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول رقم (٥.١٢) توزيع أفراد العينة وفق ملكية السكن، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على النحو التالي:

جدول(٥.١٢): العلاقة بين ملكية السكن والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

ملكية السكن	والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	ضعف الوازع الديني	محافظة رفقاء السوء	الشعور بالظلم	الحاجة	أخرى		
ملك	١١	١٢	٤	١٦	١٦	٤.١٨٤	*٠.٠٤٠ يوجد له دلالة إحصائية
إيجار	٣	١	٣	١٤	٥		
المجموع	١٤	١٣	٧	٣٠	٢١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول رقم (٥.١٢) أن قيمة مربع كاي تساوي ٤.١٨٤ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٤٠، وهي تعني وجود علاقة بين ملكية السكن، والأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

١٠-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة.

توضح بيانات الجدول رقم (٥.١٣) توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة، ومكان ارتكاب الجريمة على النحو التالي:

جدول (٥.١٣): العلاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة

المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة	مكان ارتكاب الجريمة						دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية (sig)
	العمل	السوق	المتجر	البيت	في محيط سكنك	بعيد عن سكنك		
أمي	٠	١	٠	٠	١	٢	١٨.٩٦١	٠.٠٧٦ لا يوجد له دلالة إحصائية
ابتدائي	١	٣	٠	١	١	٥		
اعدادي	٢	٢	١	٠	١	١٠		
ثانوي	٥	٤	٤	١	٣	٨		
دبلوم	١	٠	٠	٤	٠	٥		
بكالوريوس	٤	٢	٢	٠	٠	٨		
دراسات عليا	٠	٠	١	٠	٠	٢		
المجموع	١٣	١٢	٨	٦	٦	٤٠		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.١٣) أن قيمة مربع كاي تساوي ١٨.٩٦١والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٧٦، وهي تعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة ومكان ارتكاب الجريمة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

١١-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α بين المهنة قبل دخول السجن والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

توضح بيانات الجدول رقم (٥.١٤) توزيع أفراد العينة وفق المهنة قبل دخول السجن، والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة على النحو التالي:

جدول (٥.١٤): العلاقة بين المهنة قبل دخول السجن والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة

المهنة قبل دخول السجن	الظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة					دلالة الفروق بمربع كاي٢	القيمة الاحتمالية(sig)
	الفقر	البطالة	الديون المتراكمة	أعباء الأسرة	أخرى		
موظف حكومي غزة	١	٠	٠	٠	٠	٢٦.٢٦٨	٠.٠٠٠* يوجد له دلالة إحصائية
موظف حكومي رام الله	٠	١	١	٠	٠		
أعمال حرة	١٧	٠	٣	٠	٠		
تاجر	٢	٠	٣	٢	١		
قطاع خاص	٤	٢	٠	٠	٠		
عاطل عن العمل	٨	٠	٠	٠	٠		
أخرى	٠	٠	٠	١	٠		
المجموع	٣٢	٣	٧	٣	١		

أوضحت النتائج الواردة في جدول (٥.١٤) أن قيمة مربع كاي تساوي٢٦.٢٦٨ والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠٠ وهي تعني وجود علاقة بين المستوى التعليمي لمرتكب الجريمة والظروف الاقتصادية التي دفعت لارتكاب الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

اقتراحات للحد من الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة:

لكى نتمكن من خفض معدلات الجريمة لابَد من اتباع خطة شاملة حتى يتسنى مواجهتها وفقاً للإمكانيات المتاحة المادية والبشرية والاستعانة بأصحاب الخبرة ومشاركة جميع الهيئات المحلية والحكومية والدولية للتخلص من آفات الجريمة، وهنا سيتم تحديد بعض الجوانب التي يمكن تطبيقها في محافظات غزة:

١ـ تركيب كاميرات مراقبة:

تكاد تخلو محافظات غزة من كاميرات المراقبة لذلك لا بَد من المسئولين بإصدار القرارات بتركيب الكاميرات في الشوارع الرئيسة والمحلات التجارية والمناطق الحساسة حتى يتسنى لرجال الأمن إلقاء القبض على الجناة بأسرع وقت كإجراء وقائي بعد وقوع الجريمة وإن كان الأصل إلقاء القبض على المجرمين قبل ارتكاب الجريمة كإجراء وقائي.

٢ـ تطوير دور المعمل الجنائي:

لابَد من تطوير دور المعمل الجنائي، لأن المعمل لا يحفظ بصمات مواطنين محافظات غزة لذلك وجب على الحكومة إصدار التعليمات من أجل أخذ كافة بصمات المواطنين الدين يحملون البطاقة الشخصية أما بالنسبة للأشخاص الذين لا يحملون البطاقة الشخصية فلا بدَ من جعل أحد شروط الحصول على البطاقة الشخصية أخذ البصمة، وبذلك يحتفظ المعمل الجنائي ببصمات كافة المواطنين مما يسهل العمل الأمني.

٣ـ مشاركة المجتمع للوقاية من الجريمة:

هو مبدأ إسلامي قائم ضمن واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فالإسلام منح الجماعة حق الدفاع الشرعي عن أنفسهم ومجتمعهم، وأناط بهم مهمة تقويم الانحراف ووقاية المجتمع من الجريمة، وعليه فإنه يقع على السكان مسئولية القيام بدور الرقيب لصيانة المجتمع ووقايته من الجريمة، وبذلك يكون السكان عيون مساندة لرجال الأمن في مهمتهم في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأمن في أحيائهم السكنية.

٤ ـ الفضاء الوقائي:

هناك أنواع محددة من الفراغات والتشكيلات المكانية في الأحياء السكنية (مثل المناطق المتوارية والمظلمة) تشجع على حدوث الأنشطة الإجرامية، ويستطيع المعماري المطلع على أسلوب المجرمين أن يتحاشى ببساطة في تصميمه تلك الفراغات التي تدعم

الأنشطة الإجرامية، فالمجرم في بحث مستمر عن بيئة غير حصينة، ويتم منع الجريمة بتكوين بيئة حصينة وغير مشجعة على ارتكاب الجريمة، لذا فإن استعمال التصميم المعماري والعمراني بكفاءة مهم لإلغاء المناطق السكنية المعيبة أو غير الحصينة.[١]

٥. جعل الأماكن أكثر صعوبة للدخول اليها:

قام كلٌ من الباحثين تيلي وويب في مجمعين سكنيين في بريطانيا بتركيب أقفال وأبواب جديدة يصعب فتحها أوكسرها وقد أدي ذلك إلي انخفاض معدل الجرائم في أحد المجمعين بنسبة (٥٩%) وفي المجمع الآخر بنسبة (٩٥%) إضافةً لتحويل المساكن غير جذابه للمجرمين، وذلك باستخدام وسائل تعطي الآخرين إحساساً بأن المسكن أكثر أمناً من خلال جعل الساكنين أكثر ظهوراً ووضع حراسات عند البوابات.[٢]

(١) باهمام، توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في الناطق السكنية (ص١٣).

(٢) عسيري، دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن (ص٥).

الخاتمة

أولاً: النتائج:

١ـ اتضح أن أكثر أنواع الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة انتشاراً في محافظات غزة في فترة الدراسة هي جريمة النصب والاحتيال حيث بلغت في العام ٢٠١٥م (١٩٠٠) جريمة، وتليها جريمة إصدار شيك بدون رصيد حيث بلغت في العام ٢٠١٥م (١٠٣٣) جريمة

٢ـ أظهرت الدراسة أن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في ارتفاع مستمر وإن كانت تتذبذب من سنة لأخرى فقد بلغت ١٦٢٦ جريمة في العام ٢٠٠٠م تم ارتفعت ٢١٩٨ جريمة في العام ٢٠٠٣م تم انخفضت إلى ٦٧٠ جريمة في العام ٢٠٠٧م تم ارتفعت إلى ٣٤٤٧ جريمة في العام ٢٠١٥م.

٣ـ بينت الدراسة الميدانية أن معظم عينة الدراسة ارتكبوا جرائمهم في النهار حيث بلغت ٩١.٨ % ذلك لأن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تستهدف السكان بخلاف جرائم السطو التي ترتكب بخلو السكان.

٤ـ بينت الدراسة أن الحصار المفروض على محافظات غزة ساهم في زيادة نسبة الفقر والبطالة حيث إن ٥٤.١% من عينة الدراسة ارتكبوا الجرائم نتيجة الأوضاع الاقتصادية.

٥ـ أكدت الدراسة الميدانية وجود علاقة واضحة بين درجات الحرارة على مستوى فصول السنة وبين الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة حيت إن ٥٢.٩ % من عينة الدراسة ارتكبوا جرائمهم في فصل الصيف.

٦ـ أظهرت الدراسة أن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تنتشر في محافظة غزة من العام ٢٠٠٠ ـ٢٠١٥م وذلك نتيجة الكثافة السكانية وأنها مركز التحضر.

٧ـ يتضح من خلال الدراسة الميدانية أن الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في تزايد مع انخفاض دخل الأسرة إذ تبين أن ما نسبته ٤٥.٩% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ينتمون للأسر ذات دخل أقل من ١٠٠٠ شيقل.

٨ـ بينت الدراسة أن أكثر الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة انتشاراً في مراكز شرطة محافظات غزة يقع ضمن اختصاص مركز شرطة معسكر جباليا حيث بلغت ٣٦٨جريمة في العام ٢٠١٥م، وذلك نتيجة الكثافة السكانية للمخيم في حين سجل أدني معدل للجريمة في نفس العام لمركز القرارة حيث سجل ١٧جريمة.

٩ـ أكدت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٧٠.٦% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ سنة أما أفراد العينة ما بين أمي وابتدائي وثانوي يشكلون ٦٥.٨% أما الفئات التعلمية الأكثر تعليم تستحوذ ٣٤.٢%.

١٠ـ ترتفع معدلات الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في المراكز الحضرية لمحافظات غزة حيث بلغت نسبة ٥٨% في المناطق المتحضرة.

١١ـ بينت الدراسة أن هناك تبايناً واضحاً في التوزيع الجغرافي للجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة فقد بلغ إجمالي عدد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ٣٤٤٧جريمة في العام ٢٠١٥م موزعين على جميع المحافظات بنسبة ٢٩.٢% في محافظة غزة ونسبة ٢٨.١% في محافظة شمال غزة ونسبة ١٦.٨% في محافظة خانيونس ونسبة ١٤.١% في محافظة رفح ونسبة ١١.١% في محافظة الوسطي.

١٣ـ بينت الدراسة أن إجمالي جريمة إصدار شيك بدون رصيد في محافظات ٧٦جريمة لكل مائة ألف نسمة وهو معدل متدني إذا ما قورن في بعض الدول العربية وهذا يدل على دور الشرطة الفلسطينية في مكافحة هذا النوع من الجرائم.

١٤ـ بينت الدراسة الميدانية أن ما نسبته ٦٧% من مرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لاجئون, بينما ٣٣% مواطنون

١٥- توجد علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية واعداد الجرائم العامة, حيث بلغ معامل الارتباط ٨٣.٨% وهذا دليل واضح على وجود علاقات ارتباط قوية بين الكثافة السكانية والجرائم العامة.

١٦- توجد علاقة ارتباط قوية بين الكثافة السكانية والجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة, حيث بلغ معامل الارتباط ٨٢.٦% ومستوى دلالة ٤.٣%.

ثانياً: التوصيات:

١ـ عدم اعطاء إجازات للنزلاء المحكومين على قضايا سرقات ومخدرات حيث يقومون بارتكاب الجرائم وهم خارجين إجازات استثنائية يومي الخميس والجمعة ويرجع ذلك إلى:

أـ عدم مقدرتهم على دفع الكفالات المالية المحكومين عليها حيث يلجأون للسرقة والنصب وقت خروجهم من السجن حتى يتمكنوا من دفع المبالغ المالية حتى يخرجوا من السجن.

ب ـ إبعاد الشبه عن انفسهم تحت ذريعة أنهم مسجونون، لأن كثير منهم من أصحاب السوابق.

٢ـ ضرورة إنشاء مراكز شرطة في الأطراف لجميع المحافظات نظراً لقلة المراكز الشرطية التي تخدمها

٣ـ ضرورة توزيع مراكز الشرطة بما تناسب الحجم السكاني وبخاصةٍ في مركز معسكر جباليا حيث يبلغ الكثافة السكانية لعدد السكان الذي يخدمهم المركز ١٥٠٠٠٠ نسمة في حين يبلغ عدد أفراد شرطي ١٦٤.

٤ـ سرعة تطبيق الأحكام القضائية على المحكومين الذين تثبت إدانتهم حيث أكدت الدراسات بأن كثير من أصحاب السوابق لا يتأثرون بالسجن لذلك لابَد من التخلص منهم.

٥ـ العمل على تجنيد أفراد شرطة لا تتجاوز اعمارهم عن ٢٠عام كجنود لأن الهرم الشرطي مقلوب، بمعني أكثر أفرد الشرطة الحالية من كبار السن بالإضافة لتكدس الرتب.

٦ـ مراقبة الأنفاق والحدود البحرية بشكل جيد نظراً لارتفاع عمليات التهريب من خلالها.

٧ـ سن قوانين تتناسب مع الجرائم لأن القوانين التي تجرم الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة لا تتناسب مع حجم الجرائم المرتكبة حيث يكفي قول المتهمين للقاضي بأنهم على استعداد بتقسيط المبلغ المستحق عليهم بذريعة الافلاس التجاري إلا أن أكثرهم يرتكبون الجرائم بدوافع أخري فيحكم القاضي بذلك وبخاصةٍ في جريمة إصدار شيك بدون رصيد .

٨ـ العمل على اكتشاف الجرائم قبل وقوعها بما يعرف بالإجراء الوقائي والذي لا يأتي إلا من خلال الانتشار المستمر لرجال الشرطة بالليل والنهار.

٩ـ عدم قبول الكفالات من تاجر المخدرات، وأصحاب السوابق لأن أفراد الشرطة تبذل جهداً كبيراً لإلقاء القبض عليهم بالمقابل يقوم أصحاب السوابق وتاجر المخدرات بدفع كفالات وإجراء محاكم سريعة مما يترتب خروجهم من السجن مما يصب أفراد الشرطة بالإحباط.

١٠ـ إقامة الندوات والمؤتمرات من الحكومة للتوعية بخطورة الجرائم وما يترتب عليها من تفكك اجتماعي.

١١ـ هناك الكثير من الأسر لا يوجد معيل لهم لذلك نوصي بضرورة تدخل الحكومة للإنفاق عليهم قبل فوات الأوان وارتكاب الجرائم لسد حاجاتهم.

١٢ـ لازلت الجغرافيا غائبة عن الفكر الأمني فلا تزال وزارة الداخلية تفكر بنفس عقليتها وتتحمل فوق طاقتها حيث لازال المسرح الجغرافي للجريمة مفهوماً للجاني، وغائباً عن رجل الشرطة التي تفكر عقب وقوع الجريمة بنقل الضحايا وجمع الأدلة وليس قبله لتقليل وقوع الجريمة وتوجيه ضربات استباقيه للمجرم.

١٣ـ ضرورة اعتماد مساق جغرافية الجريمة في الشرطة حيث لا يوجد أي مساق في كلية الرباط (كلية الشرطة) سابقًا أو الكليات الأمنية مما يسبب قصور في العمل الشرطي والإحصاء الجنائي.

١٤ـ زيادة الدروس الدينية للنزلاء داخل السجون لأن السجن مكان للعلاج وليس للعزل فقط.

١٥ـ ضرورة إنشاء مركز إصلاح في كل محافظة تكون فقط لأصحاب السوابق وعدم دمجهم بالمساجين العاديين، لأنهم يؤثرون عليهم بل عند الخروج من السجن يكونوا شركاء في ارتكاب الجرائم.

١٦ـ فتح مشاريع صغيرة لخريجي الجامعات العاطلين عن العمل للحد من نسبة الفقر والبطالة.

١٧ـ استغلال أماكن تجمهر المواطنين كالمباريات لغرس مشاعر الاحترام للقوانين واحترام الآخرين.

١٨ـ توعية الاباء بضرورة مراقبه ابناءهم من الصغر لأن الاهتمام المبكر في الطفل يجعله رجل سوياً في الكبر.

١٩ـ تفعيل دور وسائل الإعلام لنشر مخاطر الجرائم على المجتمع.

٢٠ـ الاهتمام بالأبحاث العلمية عن الجريمة ونشر هذه الدراسات بطرق علميه حتى يستفيد منها الجميع.

٢١ـ تبادل المعلومات بين الجهات الحكومية والأهلية حول أصحاب السوابق وتحديد أماكن تواجدهم.

٢٢ـ ضرورة الاهتمام بقاعدة البيانات وتحديثها بشكل مستمر حتى يتم التعرف على النسب الحقيقة للجرائم.

٢٣ـ توفير مراكز إصلاح وتأهيل نفسي وسلوكي لأصحاب السوابق لتغيير طريقة تفكيرهم وتحويلهم أشخاص ايجابين داخل المجتمع.

٢٤ـ نوصي بضرورة نقل الأسواق الموجودة داخل المخيمات نظراً لاكتظاظ السكاني وكثرة حوادث المرور.

٢٥ـ ضرورة إنشاء أواستنساخ قوة من المباحث العامة لمتابعة الأسواق بشكل يومي لكثرة جرائم النشل والتحرش والتسول، لأن كل أسواق محافظات غزة تكاد تخلو من التواجد الشرطي ويقتصر التواجد في الأعياد، مع أن شرطة البلديات الموكلة بالأسواق لا يتعدى عملها أكثر من إزالة التعديات.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً- المراجع العربية:

أحمد، عبد الرحمن توفيق. (٢٠٠٦م) . *دروس في علم الإجرام*. ط١. عمان: دار وائل للنشر.

أحمد، عبد الرحمن توفيق. (٢٠١٢م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص الجرائم الواقعة علي الأموال*. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

أحمد، عبد الرحمن توفيق. (٢٠١٢م). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الأخرس، عاطف، وابزاخ، محمد حسن. (٢٠٠١م). *مبادئ القانون التجاري*. ط١. عمان: دار البركة للنشر والتوزيع.

الباز، عماد إبراهيم. (٢٠٠٥م). *الوجيز في القانون التجاري*. ط٣. غزة: مكتبة أفاق.

باغشير، عمر باعمور. (١٩٩٩م). *إقامة حد الحكم الحق من تشريع العليم الخبير*. تحقيق: أمال عمر محمد. ط١. السعودية: (د.ن).

باهمام، علي. (د.ت). *توظيف التصميم العمراني للحد من الجريمة في المناطق السكنية*. ط١. السعودية: جامعة الملك سعود.

بهنسي، أحمد فتحي. (١٩٨٣م). *العقوبة في الفقه*. ط٥. بيروت: دار الشروق.

جابر، محمد مدحت. (٢٠٠٢م). مسرح الجريمة منظور جغرافي لدعم دور الشرطة. *مجلة العلوم الاجتماعية بالكويت*، ٣٠ (١)، ٩٧-١٣٤.

جاسر، معبن حسن. (٢٠١١م). *محافظة بيت لحم دراسة في التركيب السكاني وخصائص المسكن* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الجبوري، أنس محمود. (٢٠١٢م). *جريمة تزييف الأختام دراسة مقارنة*. (د.ط). الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.

جرادات، أحمد علي. (٢٠١٢م). *نظرية تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية*. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

جرادة، عبد القادر صابر. (٢٠١١م). *الجريمة تأصيلا ومكافحة. ط٢*. غزة: مكتبة أفاق.

جرادة، عبد القادر صابر. (٢٠١١م). *مبادئ قانون العقوبات الفلسطيني*. ط١. غزة: مكتبة أفاق.

جرادة، عبد القادر صابر. (٢٠١٥م). *شرح قانون العقوبات الفلسطيني القسم الخاص*. ط٢. غزة: مكتبة القاهرة وأفاق.

جعفر، محمد علي. (١٩٩٣م). *الإجرام وسياسة مكافحته*. (د.ط). (د.م): دار النهضة العربية.

الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠١٤م). *كتاب فلسطين الإحصاء السنوي* للعام ٢٠١٤م، رقم١٥، رام الله ـ فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء. (٢٠١٥م). *كتاب فلسطين الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٥م*، رقم١٦، رام الله ـ فلسطين.

الحارثي، وفاء عوض. (٢٠١١م). *الخصائص المكانية لموقع الجرائم الارهابية في المملكة العربية السعودي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، السعودية.

حامد، كامل محمد حسين. (٢٠١٠م). حكم *الإشراك بالجريمة في الفقه الإسلامي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

حبيب, ابراهيم محمود. (٢٠١٣م). *المقاومة الفلسطينية وآثرها على الامن القومي المصري*. ط١. غزة: مكتبة سمير منصور.

الحديثي، فخري عبد الرازق، والزعبي، خالد حميدي. (٢٠٠٩م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر.

الحربي، سلطان. (٢٠١٢م). *الجريمة في منطقة القصيم* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الحربي، عبد الرحمن حراب. (٢٠٠٨م). *الوقاية من الاحتيال المنظم* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

حسن، سامر برهان. (٢٠١٠م). *أحكام التزوير في الفقه الإسلامي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

حسني، محمود نجيب. (١٩٨٨م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. (د.ط). القاهرة: دار النهضة العربية.

حسني، محمود نجيب. (١٩٨٨م). *علم الإجرام وعلم العقاب*. (د.ط). (د.م): دار النهضة العربية.

حماد، عبد القادر وآخرون. (٢٠٠٨م). *دراسات في الجغرافيا البشرية*. ط١. غزة: مكتبة اليازجي.

حمودة، علي. (١٩٩٨م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. (د.ط). القاهرة: دار النهضة.

حوري، عمر محيي. (٢٠٠٣م). *الجريمة أسبابها . مكافحتها*. ط١. دمشق: دار الفكر.

الدراوشة، ماجد سالم. (٢٠٠٨م). *سد الذرائع في جريمة القتل*. ط١. عمان: دار الثقافة للنشر.

الدميني، مسفر غرام الله. (١٩٨٢م). *الجناية بين الفقه الإسلامي والقانون*الوضعي.ط٢. الرياض: دار طيبة للنشر.

الدويكات، قاسم، والفيصل، خالد. (٢٠١٠م). تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، ٧* (٣)،٥٩١-٦٢١.

الراجحي، منصور بن عبد الله. (١٩٩٩م). *جريمة التزوير دراسة نظرية وتحليلية لنظامه في المملكة العربية السعودية*. ط١. الرياض: أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

راضي، علاء الدين الحسني. (١٩٩٥م). *جغرافية الجريمة في محافظة القاهرة. الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة*. (د.ط). القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

رداد، داود نعيم. (٢٠٠٧م). *نظرية الجريمة السلبية في الفقه الإسلامي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح، فلسطين.

رمضان، عمر السعيد. (١٩٨٦م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. (د.ط). القاهرة: دار النهضة العربية.

أبو الروس، أحمد. (١٩٩٦م). *جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة والشيك بدون رصيد*. (د.ط). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

زهرة، محمد محمد. (١٩٩٥م). *جغرافية الجريمة مجالها ومناهجها ومحتواها*. (د.ط). القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

أبو زهرة، محمد. (٢٠٠٦م). *الجريمة والعقوبة*. (د.ط).القاهرة: دار الفكر العربي للنشر والتوزيع.

الزواهرة، عمر. (٢٠٠٩م). *أثر المتغيرات الاقتصادية علي السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، السعودية.

الزيد، إبراهيم بن ناصر. (٢٠٠٩م). *القمار تجريمه_ عقوبته_ أثره الأمني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

السعيد، كامل. (٢٠٠٩م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. ط١. عمان: دار وائل لنشر.

السلحب، محمد سابق يوسف. (٢٠١٤م). *إنسانية العقوبة في الفقه الإسلامي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، عمان.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٠م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٢م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٣م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٥م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٦م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٨م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠٠٩م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١٠م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١١م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١٢م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١٣م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١٤م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. (٢٠١٥م). *التقرير الإحصائي الجنائي*. غزة: وزارة الداخلية.

الشاذلي، فتوح عبد الله. (١٩٩٣م). *علم الإجرام وعلم العقاب*. ط١. الإسكندرية: دار الهدي للمطبوعات.

الشبول، أيمن. (٢٠٠٦م). *الأنماط الجغرافية للجريمة دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب بجامعة اليرموك*، ٢٥ (٥٠)، ١٩٧-٢٤٤.

شبير، محمد عايش. (١٩٩٧م). *الإسلام يعانها حربا علي قطاع الطريق*. ط١. الرياض: مكتبة التوبة.

شقفة، أشرف، وأبو عمرة، صالح. (٢٠١٠م). *محافظات غزة دراسة في جغرافيا الجريمة*. ط١. فلسطين جامعة فلسطين.

شكور، جليل وديع. (١٩٩٧م). *العنف والجريمة*. ط١. بيروت: الدار العربية للعلوم.

الشواربي، عبد الحميد. (١٩٩٦م). *الجرائم المالية والتجارية*. ط٤. الإسكندرية: منشأة المعارف.

شوية، سيف الدين. (٢٠٠٧م). المقاربة السوسيو جغرافية لظاهرة الجريمة. *مجلة العلوم الإنسانية*، (١٢)، ١٧٩-١٩٣.

صلاح، علاء. (٢٠٠٦م). *خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

طوطح، جميل. (٢٠١٥م). *جرائم القتل في محافظات قطاع غزة دراسة في جغرافية الجريمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

عالية، سمير. (١٩٩٨م). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. (د.ط). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

أبو عامر، محمد زكي. (١٩٩٦م). *قانون العقوبات القسم العام*. (د.ط).الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع.

العاني، محمد شلايل، والطوالبة، علي حسن. (١٩٩٨م). *علم الإجرام والعقاب*. ط١. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

العايدي، رامز أحمد. (٢٠١١م). *الوجيز في علم الإجرام والعقاب*. (د.ط). غزة: كلية الشرطة.

عبد الجليل، محمد مدحت جابر. (١٩٩٥م). *جغرافية الجريمة*. (د.ط). القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.

عبد الرحمن، إبراهيم. (٢٠٠٩م). *جريمة غسيل الأموال في القانون الاماراتي والقانون المقارن* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الإسكندرية، مصر.

عبد الستار، فوزية. (١٩٨٥م). *مبادئ علم الإجرام*. ط٥. بيروت: دار النهضة العربية.

عبد الستار، فوزية. (٢٠٠٠م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. ط٢. القاهرة: دار النهضة.

عبد العال، جمال محمد.(٢٠١٢م) . *أصول علم الإجرام* . (د.ط). غزة: مكتبة جامعة الأمة.

عبد الفتاح، محمد. (٢٠٠٨م). *جريمة الاحتيال دراسة مقارنة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد المنعم، سلمان، وأبو عامر، محمد زكي. (١٩٩٦م). *قانون العقوبات اللبناني القسم الخاص*. (د.ط). بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عبد النبي، أحمد. (د.ت). *العلاقة بين التحضر والجريمة في ليبيا من منظور جغرافي*. ط١. ليبيا: جامعة عمر المختار.

عبدالله، نوري. (٢٠١١م). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة. *مجلة الأنبار للعلوم الإنسانية*، (١)، ١٣٢-١٦٠.

العجرمي، سعيد جميل. (٢٠١٢م). *حقوق المجني عليه*. ط١. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

عسيري، أحمد. (٢٠٠٤م). *دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الأمن* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

عطية، طارق.(٢٠١٢م). *مسرح الجريمة*. (د.ط). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

عفيفة، طلال. (٢٠١٢م). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. ط١. (د.م): دار الثقافة للنشر والتوزيع

علي، أحمد عبد السلام. (٢٠٠٧م). *التعليق علي جرائم التزوير والتزييف*. (د.ط). مصر: دار الكتب القانونية.

علي، علي عبد السلام. (٢٠٠٠م). *أصول علم النفس الجنائي وتطبيقاته العملية*. ط١. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

علي، يسر أنور، وعثمان، أمال عبد الرحيم. (١٩٩٤م). *أصول علمي الإجرام والعقاب*. ط١. القاهرة: دار النهضة العربية.

العمر، مضر. (١٩٩٢م). *الأنماط المكانية للجريمة في العراق(١٩٧٩. ١٩٩٠م)*. العراق: جامعة البصرة.

العمري، عيسي، والعاني، محمد شلال. (٢٠٠٣م). *فقه العقوبة*. ط٢. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

عودة، عبد القادر. (د.ت). *التشريع الجنائي الإسلامي*. (د.ط). بيروت: دار الكتب العربي.

الغامدي، عبد العزيز. (٢٠١٠م). *علاقة الجريمة بالعوامل الاجتماعية كما يراها ضباط التحقيق لشرطة منطقة الباحة*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

أبو فارس، محمد عبد القادر.(٢٠٠٥م). *الفقه الجنائي في الشرع الإسلامي*. (د.ط).عمان: دار الفرقان للنشر.

الفرا، عبد الستار جلال. (٢٠٠٩م). *العفو عن القصاص في النفس الإنسانية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الفرا، يحيى نافع. (٢٠١٤م). *شرح قانون العقوبات الفلسطيني*. ط٢. غزة: مكتبة جامعة الأمة.

فراجي، أمينة. (٢٠١٢م). *تأثير تكافؤ المستوي التعليمي بين الزوجين علي تربية الأبناء* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العقيد أكلي، الجزائر.

قايد، أسامة عبد الله. (١٩٩٠م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص جرائم الاعتداء علي المصلحة العامة*. ط١. القاهرة: دار النهضة.

القحطاني، فهد بن علي. (٢٠٠٥م). *جرائم الامتناع دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون وتطبيقاتها في القضاء السعودي*(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

القحطاني، محمد. (٢٠١٠م). *جرائم القتل عواملها وآثارها الاجتماعية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة, السعودية.

القريشي، غني ناصر. (٢٠١١م). *علم الإجرام*. ط١. عمان: دار صفاء للنشر.

قشطة، نزار حمدي. (٢٠١٥م). *الجريمة والمجرم*. ط١. غزة: مكتبة نيسان.

القهوجي، علي عبد القادر. (١٩٨٧م). *علم الإجرام وعلم العقاب*. (د.ط). بيروت: الدار الجامعية.

القيسي، إعاد حمودة. (١٩٩٨م). *الوجيز في القانون الإداري*. ط١. عمان: دار وائل لنشر.

الكرد، سالم أحمد. (٢٠٠٠م). *محاضرات في قانون العقوبات القسم الخاص*. ط١. (د.م): (د.ن).

الكرد، سالم أحمد. (٢٠٠٨م). *قانون العقوبات القسم الخاص*. ط٤. (د.م): (د.ن).

الكسواني، عامر محمود. (٢٠١٠م). *التزوير المعلوماتي للعلامة التجارية*. ط١. عمان: دار الثقافة لنشر.

المجالي، نظام توفيق. (٢٠١٠م). *شرح قانون العقوبات القسم العام*. ط٣. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

محمد، عوض، وأبوعامر، محمد زكي. (١٩٨٩م). *مبادئ علم الإجرام*. (د.ط). بيروت: الحارة الجامعية.

محمد، محمد الفتحي بكير. (٢٠١٢م). *الجغرافيا التطبيقية*. (د.ط). الإسكندرية: دار المعرفة للنشر.

بن محيا، ناصر. (٢٠٠٣م). *العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة* (رسالة ماجستير غير منشورة). أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، السعودية.

المرصفاوي، حسن صادق. (١٩٩١م). *قانون العقوبات الخاص*. (د.ط). الإسكندرية: منشأة المعارف.

المشهداني, اكرم عبد الرازق, والبكري, نشأت بهجت. (٢٠٠٩م). *موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون*. عمان: دار الثقافة للنشر.

المشهداني، محمد أحمد. (٢٠١١م). *أصول علمي الإجرام والعقاب*. ط٣. عمان: دار الثقافة للنشر.

مطر، كامل ذيب. (٢٠١٥م) . *محاضرات في علم الإجرام والعقاب*. (د.ط). غزة: (د.ن).

منصور, عادل عبد القادر. (٢٠٠٤م). *الأبعاد الجغرافية للجريمة في محافظات غزة "دراسة في جغرافية الاجتماعية*(رسالة دكتوراه غير منشورة). معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.

المنقوري، حامد. (٢٠٠٨م). *الأبعاد المكانية للجريمة بولاية كردفان* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الخرطوم، السودان.

النجار، سليم محمود. (٢٠٠٧م). *سلطة القاضي في تقدير العقوبات التعزيزية* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية– غزة.

النجار، وسام محمد. (٢٠١٢م). *جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة* دراسة في جغرافيا الجريمة (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

نجم، محمد صبحي. (١٩٩٥م). *شرح قانون العقوبات القسم الخاص*. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نجم، محمد صبحي. (١٩٩٦م). *النظرية العامة للجريمة*. ط٢. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نجم، محمد صبحي. (٢٠١٠م). *قانون العقوبات القسم العام*. ط٣. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

نشأت، أكرم. (٢٠٠٥م) *علم النفس الجنائي*. ط٢. عمان: دار الثقافة للنشر.

هربرت، ديفيد. (٢٠٠١م). *جغرافية الجريمة الحضرية*. ط١. القاهرة: الدار العربية للعلوم.

الهمص، علاء بن محمد صالح. (٢٠٠١م). *وسائل التعرف علي الجاني* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

الوريكات، محمد عبد الله. (٢٠٠٩م). *أصول علمي الإجرام والعقاب*. ط١. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوريكات، محمد عبد الله. (٢٠١٠م). *مبادئ علم الإجرام*. (د.ط). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

الوريكات، محمد عبد الله. (٢٠١٢م). *مبادئ علم الإجرام*. ط٢. عمان: إثراء للنشر والتوزيع.

الوليد، ساهر إبراهيم. (٢٠٠٨م) *مبادئ علم الإجرام*. ط١. (د.م): (د.ن).

الوليد، ساهر إبراهيم. (٢٠١١م). *الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني*. ط٢. (د.م): (د.ن).

الوليد، ساهر الوليد. (٢٠١٣م). *الأحكام العامة في قانون العقوبات الفلسطيني*. ط٢. (د.م): (د.ن).

بن يونس، عمر، وشاكير، يوسف. (٢٠٠٤م). *غسيل الأموال عبر الإنترنت*. ط١. (د.م): (د.ن).

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Drills, Sarah .(٢٠١٠). *Analyzing Historical Crime Data for the city of Redlands in California*. California: University of Red lands,.

Uveitis, Teodora.(٢٠٠٨) .*Geographical Distribution of crime in Italian provinces*. Catholic: University of the sacred heart of Milan, Italy.

ملاحق الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

أخي المبحوث:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إن الاستبانة التي بين يديك الآن تهدف للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة في محافظات غزة
(دراسة في جغرافية الجريمة)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الآداب بالجامعة الاسلامية بغزة، تخصص جغرافيا، لذا فالمرجو منك الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة وبكل دقة حيث أن اجابتك ستكون عونا لنا في اتمام هذه الرسالة.

أخي المبحوث:

إن ما ستدلي به من معلومات وبيانات سوف تعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لك حسن تعاونك

هذا والله من وراء القصد

الباحث

محمود إبراهيم أبوسيف

أولاً: البيانات الشخصية.

١) العمر _____

٢) مكان الإقامة

محافظة شمال غزة ( ) محافظة غزة ( ) محافظة دير البلح ( )

محافظة خانيونس ( ) محافظة رفح ( )

٣) نوع التجمع

حضر ( ) مخيم ( ) ريف ( )

٤) المواطنة

لاجئ ( ) مواطن ( )

٥)نوع السكن

شقة ( ) منزل اسبست ( ) منزل اسمنت ( ) منزل زينكو ( )

فيلا ( )

٦)عدد الغرف في المنزل؟

غرفة ( ) غرفتان ( ) ثلاث ( ) أربع ( ) خمس فأكثر ( )

ثانياً: الخصائص الاقتصادية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

١) المهنة قبل دخول السجن؟

موظف حكومي ( ) أعمال حرة ( ) تاجر ( )قطاع خاص ( )
عاطل عن العمل ( ) مزارع ( ) أخرى ( )

٢) معدل الدخل بالشيقل_____

٣) ملكية السكن؟

ملك ( ) إيجار ( ) أخرى ( )

٤) هل يعمل أحد الوالدين؟

الأب ( ) الأم ( ) كلاهما ( ) لا يعملان ( )

ثالثاً: الخصائص الاجتماعية والأسرية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة.

١) الحالة الاجتماعية:

متزوج ( ) أعزب ( ) مطلق ( ) أرمل ( )

٢) إذا كنت متزوج، هل طلقت زوجتك بعد ارتكابك الجريمة

نعم ( ) لا ( )

٣) إذا كنت متزوج، هل لديك أولاد؟

نعم ( ) لا ( )

٤) إذا كانت الإجابة نعم، كم عدد أفراد أسرتك؟

فرد واحد ( ) اثنين ( ) ثلاث أفراد ( ) أربع أقراد ( )
خمسة أفراد ( ) ستة أفراد فأكثر ( )

٥) من المعيل لأسرتك عند دخولك السجن؟

لا يوجد معيل ( ) مؤسسات ( ) الوالدين ( ) الأقارب ( )
زوجتي ( ) من خلال راتبي ( )

٦) ما هو مستواك التعليمي؟

أمي ( ) ابتدائي ( ) إعدادي ( ) ثانوي ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس( ) دراسات عليا ( )

٧) مع من كنت تعيش قبل دخولك السجن؟

الوالدين والأخوة ( ) الزوجة والأبناء( ) مع الوالدين والزوجة والأبناء( ) بمفردك ( ) مع الأصدقاء ( )

٨) ما هي الأسباب التي دفعتك لارتكاب جريمة

ضعف الوازع الديني ( ) مخالطة رفقاء السوء ( ) الشعور بالظلم ( ) الحاجة ( ) أخرى ( )

٩)هل والدك على قيد الحياة؟

نعم ( ) لا ( )

١٠)المستوى التعليمي للوالد؟

أمي ( ) ابتدائي ( ) يقرأ ويكتب ( ) اعدادي ( )

ثانوي ( ) دبلوم( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( )

١١) هل هناك ظروف اقتصادية دفعتك لارتكاب الجريمة ؟

نعم ( ) لا ( )

١٢) إذا كانت الإجابة نعم، فما هي الظروف الاقتصادية التي دفعتك لارتكاب جريمة ؟

الفقر ( ) البطالة ( ) الديون المتراكمة ( ) أعباء الأسرة ( ) أخرى ( )

١٣) هل والدتك على قيد الحياة؟

نعم ( ) لا ( )

١٤)المستوى التعليمي للوالدة؟

أمية ( ) ابتدائي ( ) تقرأ وتكتب ( ) اعدادي ( ) ثانوي ( ) دبلوم( ) جامعي ( ) دراسات عليا ( )

١٥)هل تشعر أن هناك ضعف في الوازع الديني لدى والديك؟

نعم ( ) لا ( )

١٦)هل لوالديك سوابق جنائية؟

نعم ( ) لا ( )

١٧)إذا كانت الإجابة نعم، حدد نوع السابقة الجنائية؟

مخدرات ( ) نصب واحتيال ( ) تزوير ( ) إصدار شيك بدون رصيد ( ) رشوة ( ) سرقة ( )

رابعاً: الخصائص النفسية لمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ؟

١) هل الانتقام سبب في ارتكاب الجريمة؟

نعم ( ) لا ( )

٢) إذا كانت الإجابة تعم، فما سبب الانتقام؟

الأخذ بالثأر ( ) الطمع ( ) أخرى ( )

٣) مرض عقلي؟

نعم ( ) لا ( )

٤) إذا كانت الإجابة نعم، فما هو السبب؟

المخدرات ( ) منذ الولادة ( ) حادث ( ) أخرى ( )

٥) هل يوجد مشاكل عائلية، عايشتها ورأيتها بين والديك ؟

نعم ( ) لا ( )

٦)إذا كانت الاجابة نعم، فما هي المشاكل؟

طلاق ( ) زواج والدك على أمك ( ) طردك من المنزل ( )

أخرى ( )

٧) هل كان لهذه المشاكل دور في ارتكاب الجريمة.

نعم ( ) لا ( )

٨) هل حرمت من الميراث

نعم ( ) لا ( )

٩)إذا كانت الإجابة نعم، فما هو سبب حرمانك من الميراث؟

قصور السن ( ) الاعتياد على الإجرام ( ) التمييز بين الأبناء ( ) أخرى ( )

خامساً :بيانات خاصة بمرتكبي الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة ؟

١) حدد لي ما هو نوع الجريمة التي ارتكبتها وأنت موجود حاليا بسببها بسجن ؟

تزوير وتزييف ( ) لعب القمار ( ) نصب واحتيال ( ) إصدار شيك بدون رصيد ( ) خيانة الأمانة ( )

٢) إذا كانت الإجابة تزوير فما هي الأشياء التي قمت بتزويرها ؟

عملة ( ) أوراق رسمية ( ) أخرى( )

٣) إذا كانت الإجابة تزوير عملة، فماهي قيمة الفئه المزورة

فئه ٢٠ ( ) فئه ٥٠ شيقل ( ) فئه ١٠٠( ) فئه ١٠٠دولار ( )

٤) إذا كانت الإجابة تزوير أوراق رسمية، فماهي الأوراق

تزوير جواز سفر( ) تزوير هوية شخصية ( ) تزوير تقرير طبي ( )

تزوير عقد بيع ( ) تزوير شهادة وفاه ( ) أخرى ( )

٥) إذا كانت الإجابة نصب واحتيال فما هي الطريقة المستخدمة في الجريمة ؟

التسول ( ) إيهام المجني عليه بوجود مشروع ناجح (زرع الأمل) ( )

إيهام المجني عليه بالخسارة ( ) انتحال الصفة التجارية ( )

انتحال صفة رجل أعمال ( ) أخري ( )

٦) ما هي الأداة المستخدمة في جريمة ارتكاب النصب والاحتيال؟

تغيير اسمك ( ) تزوير جواز سفر ( ) تزوير هوية شخصية ( )

تزوير شيك ( ) تزوير كمبيالة ( ) إحضار طرف ثالث لإقناع المجني عليه ( )

أخرى ( )

٧) إذا كانت الإجابة، إصدار شيك بدون رصيد فما هو سبب إصدارة ؟

لكفالة شخص ( ) لأني تاجر ( ) التعود على اصدار شيك بدون رصيد ( )

الإفلاس من العمل التجاري ( ) الحاجة ( ) أخرى ( )

٨) وقت ارتكاب الجريمة

ليلاً ( ) نهاراً ( )

٩)إذا كانت ليلاً، فما هو السبب؟

التستر في الظلام ( ) غياب أفراد الأمن ( ) توقف حركة السكان ( )

أخرى ( )

١٠)إذا كانت الإجابة نهاراً، فما هو سبب اختيارك النهار؟

غياب أفراد الأمن ( ) الدفاع عن النفس ( ) لم يكن هناك أسباب ( )

١١) في أي فصل من السنة حدثت الجريمة؟

الربيع( ) الصيف( ) الخريف( ) الشتاء( )

١٢)هل كان لديك تفكير وتخطيط لارتكاب الجريمة

نعم ( ) لا ( )

١٣) إذا كانت الإجابة نعم منذ ؟

وقت قريب ( ) وقت بعيد ( )

١٤) قمت بالجريمة وحدك؟

نعم ( ) لا ( )

١٥)إذا كانت الإجابة لا، كم شخص اشترك معك في الجريمة

بمصاحبة شخص ( ) شخصين ( ) ثلاث فأكثر ( )

١٦)هل ندمت على ارتكاب الجريمة

نعم ( ) لا ( )

١٧) كيف تم القبض عليك؟

متلبس ( ) قمت بتسليم نفسك ( ) تم الابلاغ عنك ( )

١٨) أين ارتكبت الجريمة؟

العمل ( ) السوق ( ) المتجر ( ) البيت ( )

في محيط سكنك ( ) بعيد عن مكان سكنك ( )

١٩) أين وقعت الجريمة؟

الريف ( ) الحضر ( ) المخيم ( )

٢٠)هل سبق لك دخول السجن؟

نعم ( ) لا ( )

٢١) ما هي الجريمة التي دخلت عليها السجن؟

سرقة ( ) مخدرات ( ) اصدار شيك بدون رصيد ( ) تزوير ( )

نصب واحتيال ( )

٢٢) ماهي نظرة المجتمع لك ولأسرتك بعد الجريمة؟

خوف وحذر ( ) احترام وتقدير ( ) كراهية وحقد ( ) أخرى ( )

٢٣)هل تم محاكمتك على جريمتك ؟

نعم ( ) لا ( )

٢٤) ما هو طبيعة الحكم؟

أقل من سنة ( ) من سنة . ثلاثة سنوات ( ) ثلاثة سنوات فأكثر ( )